جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة
كلية الدراسات العليا
قسم اللغة العربية وآدابها

علّة الفرق في الصّرف العربيّ "دراسة تحليليّة دلاليّة"

Causation by Difference in Arabic Morphology Asemantic Analysis Study

إعداد

عبد المنعم امحمد عبد القادر علي

بإشراف

الأستاذ الدكتور حسين عباس محمود الرفايعه

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه فلسفة
في تخصص الدراسات اللغوية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمّان: 16/ 5/2019م.

جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة
كلية الدراسات العليا
قسم اللغة العربية وآدابها

علّة الفرق في الصّرف العربيّ

دراسة تحليليّة دلاليّة

إعداد

عبد المنعم امحمد عبد القادر علي

بإشراف

الأستاذ الدكتور حسين عباس محمود الرفايعه

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه فلسفة
في تخصص الدراسات اللغوية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمّان: 16/ 5 /2019م.

قرار لجنة المناقشة

عِلّة الفرق في الصّرف العربيّ
دراسة تحليليّة دلاليّة

Causation by Difference in Arabic Morphology
Asemantic Analysis Study

إعداد
عبد المنعم امحمد عبد القادر علي

بإشراف
الأستاذ الدكتور حسين عباس محمود الرفايعة

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت في 16 / 5 /2019

أعضاءلجنةالمناقشة

الدكتور		الجامعة	التوقيع
الأستاذ الدكتورحسين عباس محمود الرفايعة	(رئيساًومشرفاً)	الحسين بن طلال	.....
الأستاذ الدكتورناصر ابراهيم صالح النعيمي	(عضواً)	العلومالإسلامية	.....
الدكتورحسين مصطفى حسين غوانمة	(عضواً)	العلومالإسلامية	.....
الأستاذ الدكتورسيف الدين طه سالم الفقراء	(عضواًخارجياً)	مؤتة	.....

The World Islamic Science & Education University (Wise)

Facuity Of Graduate Studies

Department Of Arabic Language and Literature

Causation by Difference in Arabic Morphology
Asemantic Analysis Study

Provide by

ABDELMENAM IMHIMMED ABDELGADIR ALI

Supervisor

Dr. HUSSEIN ABBAAS MAHMOUD ALRAFAYIA

A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of "The Requirements for the Doctor of Philosophy in Arabic Language and Literature Islamic Science and Education University

Date of discussion : 16 / 5 / 2019 – Ammn

التفويض

أنا الموقع أدناه عبد المنعم امحمد عبد القادر علي؛ أفوض/جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من أطروحتي علة الفرق في الصّرف العربيّ "دراسة تحليليّة دلاليّة" للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: عبد المنعم امحمد عبد القادر علي.

التوقيع: .....

التاريخ: 29/ 5 /2019م.

الإهداء

إلى والِدَيَّ أمدّ الله في عمرهما.

إلى زوجتي وأولادي إلى إخوتي وأخواتي

إلى روح السّيد الشريف مختار، طيّب الله ثراه، وأسكنه الفردوس الأعلى من الجنّة

إلى كل طالب علم ابتغى بعمله مرضاة ربّهِ.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجُهد

الباحث

شكرٌ وتقدير

الشكر أولاً لله سبحانه وتعالى الذي بفضله تتم الصالحات، ونُثني بشكر سيدنا رسول الله ﷺ القَائِل: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله ".

وفي هذا المقام أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الجليل.

الأستاذ الدكتور. حسين عباس محمود الرفايعه.

لتجشمه عناء الإشراف على هذا البحث، وحرصه الشديد على إظهاره بأبهى حُلّةٍ، فقد كانت آراؤه الصائبة وتوجيهاته السديدة خير عون لي في إنجاز هذا البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل الذين تحملوا مشقة قراءة هذه الرسالة ،ومناقشتها .

الأستاذ الدكتور: سيف الدين طه سالم الفقراء.

الأستاذ الدكتور: ناصر إبراهيم صالح النعيمي .

الأستاذ الدكتور: حسين مصطفى حسين غوانمه .

والشكر موصول إلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة وأعانني ولو بكلمة.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	أ
الإهداء	ج
شكرٌ وتقدير	ه
قائمة المحتويات	و
الملخص	ط
Abstract	ي
المقدمة	1
التمهيد	6
الفصل الأول	13
العلّة الصرفية في أنظار الصرفيين	13
المبحث الأول: العلّة في أنظار علماء التصريف القدامى	13
المبحث الثاني: أنظار علماء التصريف المحدثين	18
الفصل الثاني	28
التغيرات الصوتية / الصرفية في علّة الفرق	28
المبحث الأول: الإعلال في ضوء علّة الفرق	28
المبحث الثاني: الإبدال في ضوء علّة الفرق	42
المبحث الثالث: الإدغام في ضوء علّة الفرق	50
الفصل الثالث	53
علّة الفرق والعدول عن الأصل	53
المبحث الأول: التفريق بين الاسم والفعل في ضوء علّة الفرق	53
المبحث الثاني: تخصيص الأبنية والمعاني وعلّة الفرق	56
المبحث الثالث: السياق وعلّة الفرق	62
الفصل الرابع	68
ايادة الصرفية وعلّة الفرق	68
المبحث الأول: التثنية والجمع في ضوء علّة الفرق	68
المبحث الثاني: التصغير وعلّة الفرق	83
المبحث الثالث: النسب وعلّة الفرق	89
الخاتمة	101
المصادر والمراجع	103

علّة الفرق في الصّرف العربيّ
(دراسة تحليليّة دلالية)

اعداد: عبد المنعم امحمد عبد القادر علي.

إشراف: الأستاذ الدكتور حسين عباس محمود الرفايعة.

2019 /5 /16

الملخص

تعنى هذه الدراسة بالكشف عن علّة من العلل الصرفية- ألا وهي علّة الفرق في الصّرف العربيّ- وبما أنّ هذه العلل لم تَحْظَ بالاهتمام الكافي من الدارسين، كما حظيت به العلل النحوية، حيث إنّ الباحث لم يعثر في المكتبة العربيّة على عمل ناقش قضيّة (علّة الفرق)، وجعلها موضوعاً مستقلاً بذاته، رغم أهميته، وحاجة الباحثين إليه.

ومن ثَمَّ جاء هذا البحث؛ ليحدد أهمّ المواطن التي وردت فيها هذه العلّة، والأسباب التي أدّت إليها، ويبحث الوسائل الصرفية التي اتخذتها اللغة لرفع اللبس، وكيفية التخلّص منها، ويقوم هذا البحث على بيان أنظار التصريفيين من قدامى ومحدثين، وجلاء المسائل التي تنتمي إليها هذه العلّة في الأبواب الصرفية، والوقوف على التداخل الاستعمالي بين علّة الفرق وأمن اللبس.

واقتضت طبيعة الدراسة أن يُزاوج بين المنهجين، التاريخي، والتحليلي، وإن كان التحليلي أبين، حيث حلل الباحث البنى الصرفية التي تم جمعها.

وقد توصّل الباحث إلى نتائج عدّة، من أهمّها، أنّ من الوسائل التي اتخذتها اللغة للفرار من اللبس، العدول عن القاعدة، سواءٌ أكان العدول على مستوى الحركات، أم الحروف داخل الكلمة ذاتها، كما يحدث في الإعلال و الإبدال، أم كان بالعدول عن الصيغة كلّها، واستعمال صيغة أخرى، وكذلك استعملت اللغة الرجوع إلى الأصل، بِعَدِّه وسيلة من وسائل الفرار من اللبس، في بعض الأبواب الصرفية، وقد تترك اللغة قاعدة الرجوع إلى الأصل في بعض الأبواب الصرفية؛ مخافة اللبس.

Causation by Difference in Arabic Morphology Asemantic Analysis Study

Provide by: Abdelmenam Imhimmed Abdelgadir Ali

Supervisor: Dr. Hussein Abbaas Mahmoud Alrafayia

16/ 5 /2019

Abstract

This study concerns with revealing a bug of the drainage bugs – which is the bug difference in the Arab drainage- since these bugs did not receive the sufficient interest from the scholars as the syntax bugs, because I did not find in the Arab Library any work that discussed the issue (Causation by Difference) as an independent topic by itself, inspite of its importance and the researchers' need for it.

So, this research comes to determine the most important aspect s in which this bug has been mentioned, and the reasons led to it, and investigating the drainage means used by the language to disclose the ambiguity, and how to get rid of it. This research is conducted based on the views of the old and contemporary drainages, to reveal the issues that this bug pertains to in the drainage topics, and to find out the interrelated usage between the difference bug and the ambiguity security.

The researcher reached a number of results, the most important, that one of the means used by the language to escape from ambiguity, not to comply with the rule, whether at the vowel point level or the characters inside the word itself as it occurs in the replacement and bugging, or by moving away from the formula as a whole, and use another formula, also language is used to return to the origin, as a mean of escaping means from the ambiguity, in some of the drainage topic. Language might to left as a rule to return to the origin in some of the drainage topics, for fear of ambiguity

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، قيوم السماوات والأرضين، منور بصائر العارفين بنور المعرفة واليقين، والصلاة والسلام على من أرسل رحمة للعالمين، سيدنا محمّد الصادق الأمين، من أُنزل عليه القرآن الكريم، هدى للنّاس، وموعظةً للمتّقين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد؛ فإنّ اللغة العربية تتمتّع بالمرونة في صيغها ومبانيها، فالأصل اللغوي الواحد، تدور حوله معانٍ جمّة، وتُعدّ هذه المرونة سبباً من الأسباب التي أدّت إلى تداخل بعض ألفاظ اللغة ومعانيها، مما قد يؤدي إلى اللبس، وبما أنّ غاية اللغة الوضوح والإبانة، وقد يرد أن تتعارض الغاية اللغويّة ـ حيناً ما ـ مع القواعد الصرفية، فتترك اللغة القواعد الصرفية؛ لتبحث عن طريقة لغويّة للخلاص من اللبس، ومن الطرائق اللغويّة، ترك الإعلال أو الإبدال فيما وجب فيه ذلك منعاً للّبس، أو ترك الجمع القياسي لكلمةٍ ما مخافة الالتباس بجمع آخر، إلى غير ذلك من السبل الّتي استعملتها اللغة لتسلم من اللبس، و بذلك يكون الفرق بين ألفاظها ومعانيها، وتكون دلالة كل لفظ خاصّة به لا ينازعه فيها لفظ آخر.

لذا جاء عنوان هذا البحث: (علّة الفرق في الصرف العربي، دراسة تحليلية دلالية)؛ ليبرز هذا البحث، كيف استعملت اللغة طاقتها ، في سبيل تحقيق الغاية التي وضعت لأجلها.

ويهدف البحث إلى دراسة علّة الفرق في الصرف العربي، والبحث عن مسببات هذه العلّة، وإشكالياتها، ووسائل رفعها، وكيفية حل مشكلاتها؛ ليكون خطوة على طريق العلم.

وبما أنّ العلل الصرفية لم تنل القدر الكافي من الدراسة كما نالتها العلل النحوية؛ فإنّ هذه الدراسة تنهض بعلة الفرق؛ لبيان أنظار القدامى من التصريفيين لهذه العلة، وكيف تعاملوا معها، وذكر أنظار المحدثين من التصريفيين لهذه العلة، وكيف كان توجيههم لها، وهل أديرت عند

القدامى على مصطلح واحد، أم تعددت مصطلحاتهم وتغيرت بتغير مواضعها؟ ومن ثمّ بسط القول في صور هذه العلة ومسائلها في أبواب الصرف العربي.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان عناية القدامى بدلالة البنية الصرفية، من حيث توجيهاتهم لهذه العلل، وأنّ المعنى كان مجتلباً في أذهانهم عند الحديث عن أي موطن ترد فيه هذه العلة، وكيف كانت عناية المحدثين بها، وهل اتفقوا، أم اختلفوا مع القدامى من خلال توجيههم لها؟

وترجع أهميّة هذا الموضوع إلى كشف المواطن التي استعمل العرب فيها علّة الفرق، والأسباب التي أدّت إليها، ويبحث الوسائل الصرفية التي اتخذتها اللغة للتخلص من اللبس، وكيف تمكنت من ذلك، فغير صحيح أن نتصوّر أنّ كل خروج عن القاعدة يكون من قبيل الشذوذ، أوالاستثناء، أو الخطأ، بل لكل خروج عن القاعدة هدفٌ من الأجدر بالباحثين أن يبحثوا عنه، وذلك بتحديده ودراسته وتحليله.

وآمُل أن يكون هذا البحث خطوةً في تيسير هذا الجانب المهم في الصرف العربي، لا سيما أنّه يكثر فيه تجاوز القاعدة الصرفية، وطلاب العلم بحاجة إلى جهد شاقٍّ ليصلوا إلى نتائج صحيحة من خلال دراستهم اللغوية، وقد لا يتسنى لكلّ طالب هذا الجهد؛ ومن ثمّ جاء هذا الموضوع.

أمّا المُشكل الدراسي فقد بني على الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 ـ هل العلّة الصرفية جاءت قسما مشتركا بين القدامى والمحدثين، أم أنّ للمحدثين نظراً يغاير نظر القدامى.

2 ـ هل وردت العلة عن العرب، أم هو اجتهاد من علماء الصرف؛ لبيان مواطن اختلاف الأبنية الصرفية، ومحاولة منهم لتفسير هذه الظواهر؟

3 ـ هل عبر العلماء عن هذه العلة بمصطلح واحد ـ علة الفرق ـ أم تعددت مصطلحاتها بتغير مواضعها؟

4 ـ هل تفاوتت علة الفرق في المسائل الصرفية في أبواب الصرف؟

5 ـ ما مظاهر علّة الفرق في الصرف العربي ؟

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن يُزاوج بين المنهجين، التاريخي، والتحليلي، وإن كان التحليلي أبين، حيث حلل الباحث البنى الصرفية التي تم جمعها، وبهذا التحليل توصل الباحث إلى المسببات الرئيسية لعلّة الفرق، ألا وهي اللبس، أو مخافة اللبس، والوسائل التي اتخذتها اللغة للفرار منه.

ومن مقتضى الأمانة العلمية، أن يذكر الباحث ـ في حدود علمه ـ أنّه لم يجد دراسة قد أفردت لعلة الفرق، بالرغم من أهميتها، ومن ثَمّ جاء هذا البحث ليحددها، إذ جاءت هذه العلة متناثرة في المظانّ الصرفية، مما يستدعي الوقوف عليها بالجمع والتصنيف والتحليل.

أمّا أقسام البحث وخطّته، فقد اشتملت على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

أمّا التمهيد، فقد نهض ببيان علّة الفرق في اللغة وفي الاصطلاح، وما دار (عليها) من مترادفات، ثم أعقب ذلك بيان مسألة التداخل الاستعمالي بين علّة الفرق وأمن اللبس، أمّا الفصل الأول، فقد أفرد للكشف عن أنظار التصريفيين من قدامى ومحدثين، وجاء الفصل الثاني تحت عنوان، "التغيرات الصوتية / الصرفية في علّة الفرق"، واحتوى على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإعلال في ضوء علّة الفرق.

أولا: الإعلال في الأسماء وعلّة الفرق.

ثانيا: الإعلال في الأفعال وعلّة الفرق.

المبحث الثاني: الإبدال في ضوء علّة الفرق.

أولا: الإبدال للتفريق بين الاسم والصفة.

ثانيا: الإبدال للتفريق بين المعاني الدلالية.

ثالثا: الإبدال في الحركات وعلّة الفرق.

المبحث الثالث: الإدغام في ضوء علّة الفرق.

وجاء بعده الفصل الثالث تحت عنوان، "علّة الفرق والعدول عن الأصل" ، احتوى على ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: التفريق بين الاسم والفعل في ضوء علّة الفرق.

المبحث الثاني: تخصيص الأبنية والمعاني وعلّة الفرق.

المبحث الثالث: السياق وعلّة الفرق.

ثم يأتي الفصل الأخير من هذا البحث، وهو الفصل الرابع وعنوانه، "الزيادة الصرفية وعلّة الفرق" احتوى على ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: التثنية والجمع في ضوء علّة الفرق.

أولاً: تثنية الاسم المقصور.

ثانياً: الجمع (جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، جمع التكسير).

ثالثاً: حركة النون في التثنية والجمع.

المبحث الثاني: التصغير وعلّة الفرق.

أولاً: التصغير والرد إلى الأصل.

ثانيا: التصغير وتاء التأنيث.

ثالثاً: تصغير الأسماء المبهمة.

المبحث الثالث: النسب وعلّة الفرق.

أولاً: النسب إلى المثنى.

ثانياً: النسب إلى المقصور.

ثالثاً: النسب إلى المركب.

رابعاً: العدول عن النسب القياسي للتفريق بين المعاني.

خامساً: النسب إلى ما وقعت فيه الهمزة طرفا.

ثمّ جاءت خاتمة البحث تعرض بعض النتائج التي خلص إليها البحث.

وبعد، فهذا جهد المُقلّ، وحسبي أنّي اجتهدت بما أحسستُ معه بالعجز عن مزيد الطلب، فإن أصبت ـ وذاك المراد ـ فذلك فضل ربي سبحانه، ومحض توفيقه، ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾ (هود: 88)، وإن كانت الأخرى فحسبي مغفرته سبحانه﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٩٨﴾﴾(يوسف:98).

فالله أستهدي، وإياه أسترشد، وعليه أتوكّل، وهو حسبي وكفايتي، والحمد لله ربّ العالمين.

التمهيد

أولاً: علّة الفرق لغةً واصطلاحاً وما دار (عليها) من مترادفات

العلّة لغةً

ذهب ابن فارس إلى أنّ مادة (علّ) تتوفر على ثلاثة أصول صحيحة، أحدها: تكرارٌ أو تكرير، وهو العَلل، والعلل هو الشَّرْبة الثانية، أمّا الأصل الثاني: فهو العائق يعوقُ، قال الخليل: العلّة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، أمّا الأصل الثالث في العلّة: المرض [1]، وجاء عند ابن سيدة أنّ العلّة بمعنى السبب: هذا علّة لهذا؛ أي سببٌ له [2]، ويزيد ابن منظور معنى آخر: العِلَّةُ: الحَدَث يَشْغَل صاحبَه عَنْ حَاجَتِهِ، كأنَّ تِلْكَ العِلَّة صَارَتْ شُغْلًا ثَانِيًا مَنَعَه عَنْ شُغْله الأول [3].

العلّة اصطلاحاً

تعددت تعريفات العلّة عند العلماء عرّفها الجرجاني بأنّها: "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه" [4]، و جاءت عند الرماني بأنها: "تغيير المعلول عما كان عليه" [5]، أمّا الحلواني فقد عرّفها بأنها: "تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ماهي عليها" [6].

---

(1) ابن فارس، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، (1423 هـ ـ2002م)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، (د ط)، اتحاد الكتاب العرب، مادة (علّ) ج4 / ص12 .

(2) ابن سيدة، علي بن إسماعيل (ت 458هـ)، (1421هـ - 2000 م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق : عبدالحميد هنداوي، ط 1، دار الكتب العلمية - بيروت، ج1 / ص95 .

(3) ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور (ت: 711هـ)، (1414 هـ)، **لسان العرب**، ط3، دار صادر – بيروت، مادة (علّ)، ج11 / ص471 .

(4) الجرجاني علي بن محمد، (1405هـ)، **التعريفات**، تحقيق : إبراهيم الأبياري، ط 1، دار الكتاب العربي – بيروت، ص202 .

(5) الرماني أبو الحسن علي بن عيسى (384هـ)، (د ت)، **رسالة الحدود**، تحقيق إبراهيم السامرائي، (د ط)، دار الفكر – عمان، ص67 .

(6) الحلواني محمد خير ،(1979 م)، **أصول النحو العربي**، اللاذقية جامعة تشرين، (د ط)، ص108 .

الفرق في اللغة

ذهبت المعجمات إلى أنّ مادة (فرق) تأتي بمعنى فصل أو ميّز بين شيئين، ذكر ابن فارس أنّ مادة (فَرَق) أصل صحيح يدل على تمييز وتزييل بين شيئين [1]، وعند الخليل **الفَرْقُ:** تفريقٌ بين شيئين فرقاً حتى يفترقا ويتفرّقا، وتفارق القوم وافترقوا؛ أي فارق بعضهم بعضاً، فَرَقَ بينهما فَرْقاً وفُرْقاناً: فَصَلَ[2].

علّة الفرق في الاصطلاح

هي السبب الذي دعى إلى الفصل أو التمييز بين بناءين افترقا في الصورة مع اجتماع المسببات التي تجعلهما على صورة واحدة، فرارا من اللبس.

ما دار عليها من مترادفات

ولقد استُعمل العلماء مجموعة من الألفاظ؛ لدّلالة على علّة الفرق في كتاباتهم؛ و من تلك المرادفات لمعنى الفرق التي استعملها العلماء :

الفصل: أدار ابن فارس معنى فصل على تمييز الشيء من الشيء، وإبانته عنه [3]، وعند الخليل الفَصْلُ: القَضاء بين الحقِّ والباطل [4]،وفَصَلْتُ الرضيعَ عن أمّه فِصالاً واقْتَصَلْتُهُ، إذا فطمته ؛أي فرّق بينه وبينها [5] ومما سار على سمت الفصل **(الحَجْز)**، ومعناه التفريق قال صاحب شرح المراح: "يقال فصلت بين الشيئين إذا فرّقت بينهما، وفي الاصطلاح الفصل هو الحاجز بين

---

(1) **معجم مقاييس اللغة**، مادة (فرق)، ج4 / ص493 .

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170هـ)، (د ت)، **كتاب العين**، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، (د ط)، دار ومكتبة الهلال، ، ج5 / ص146، الفيروز آبادى محمد بن يعقوب، (1426 هـ - 2005 م)، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتد تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف : محمد نعيم العرقسُوسي، ط 8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ج1/ص916 .

(3) **معجم مقاييس اللغة**، ج4 / ص505 .

(4) الفراهيدي، **كتاب العين**، ج7 / ص126 .

(5) الجوهري ، إسماعيل بن حماد (393هـ)، (1407 هـ - 1987م)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ط 4، دار العلم للملايين – بيروت، (فصل) ج5 / ص1790 .

الحكمين"[1]، و فرّق بين الشيئين، فرقا وفرقاناً، فصل وميّز أحدهما عن الآخر، والفرقُ يقال باعتبار الانفصال[2]، وقد يُعبر عن التفريق بالفصل وذلك فيما ورد في اشتقاق اسم التفضيل من الفعل الأجوف نحو قال وباع، فعند اشتقاقه منهما نقول: أقْوَلُ وأبْيَعُ بالإتمام، قال سيبويه: "وإنما أتموا؛ ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو أقالَ وأقام" [3].

ومما جرى في مدار معنى فرّق وفصل وحَجز، **(دفع الالتباس)**؛ لأنّ دفع الالتباس على حدّ ما ذهب إليه ابن فارس يعني: المخالفة والمداخلة، واختلاط الأمر يحتاج إلى تفريقٍ أو فصل[4]، وعند الزمخشري: التبست عليه الأمور، وفي أمره لبُسٌ ولبُسة بالضم إذا لم يكن واضحاً[5]، ومن أمثلة استعمالهم لهذا المصطلح بمعنى التفريق أو الفرق، وذلك في عدم إعلال: (أدْوُر وأعْيُن)، لدفع الالتباس؛ لأنه لو أعل لم يعل إلا بحذف حركة الواو، وضم الدال للواو في (أدور) ، وبحذف حركة الياء وكسر العين للياء في (أعين)، فيصير (أدُور و أعِين)، وحينئذ يحصل الالتباس بمضارع: (دار، و عان) وهو: (أدُور، أعِين)، من: (عان علينا فلان يعين عيانة): إذا صار عيناً[6].

---

(1) العيني، بدر الدين محمودبن محمد العيني (ت 855 هـ)، (1426 هـ - 2005 م)، **ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح**، حققه وعلّق عليه : عبدالستار جواد، (د ط) ، ص51 .

(2) الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (ت 1205هـ)، (د ت)، **تاج العروس**، تحقيق مجموعة من المحققين، (د ط) دار الهداية للنشر، ج26 / ص280 .

(3) سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، (1982م)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 2 ، مكتبة الخانجي، القاهرة .، ج4 / ص350 .

(4) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج5 / ص230 .

(5) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538هـ)، (1419 هـ - 1998 م)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط 1، دار الكتب العلمية ــ بيروت ،ج2 / ص156.

(6)الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (ت 686هـ)، (1395 هـ -1975 م)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، (د ط)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ج2 / ص74 .

ومما استعمل مرادفاً للفرق، **(التمييز)** جاء عند ابن فارس: "امْتَازُوا: تَمَيَّزَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَيَكَادُ يَتَمَيَّزُ غَيْظًا، أيْ يَتَقَطَّعُ. وَانْمَازَ الشَّيْءُ: انْفَصَلَ عَنِ الشَّيْءِ"[1]، قال سيبويه: "هذا تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة" [2].

ويتضح من خلال استعمال تلك المترادفات للفرق أنّ ما يجمعها، أنّها لا تقع إلاّ على شيئين قد حدث تداخل بينهما، ثم يفصل بينهما، إمّا لغاية اللفظ أو لأمر المعنى، مما يشي أنّ علّة الفرق قائمة على المعنى، واللغة دائماً تسعى إلى سلامة اللفظ وصحّة المعنى، فإذا تداخلت المعاني حدث اللبس، وأشكلت الألفاظ، أيها أصحّ بالتعبير به في موقف دون آخر.

ثانياً: التداخل الاستعمالي بين علّة الفرق وأمن اللبس

علّة الفرق

علّة الفرق هي الأداة التي بها يؤمن اللبس، ويتّضح المعنى المراد، فيلجأ إليها للفصل بين المتشابهات، إنّما تتحقق الفروق بالقرائن أياً كان نوعها، فعلّة الفرق تتصل بقصد الإبانة، إذ يُعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخياً لدقة الدلالة [3].

ويذكر تمام حسّان: أنّ البنى التي تتفق في صورها تماماً هي محل حدوث اللبس، إلا أن تقوم قرينة سياقية أو خارجية تحول دون ورود هذا اللبس، من ذلك أن تتفق صيغة الاسم والوصف، فيؤدي ذلك إلى الخلط بينهما، إلا أن تقوم القرينة فيحصل التفريق[4].

---

(1) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج5 / ص289 .

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج4 / ص328 .

(3) ابن الوراق، محمد بن عبدالله (ت 325 هـ)، (1420 هـ ـ 1999 م)، **علل النحو**، تحقيق د . محمود جاسم درويش، ط 1، مكتبة الرشد ـ الرياض، ص61 .

(4) حسان، تمام عمر، (1427 هـ 2006م)، **مقالات في اللغة والأدب**، ط1، عالم الكتب ـ القاهرة، ج2/ ص33 ــ 35 .

ولك فيما جاء عن العرب في كتاب سيبويه أكبر دليل على أنهم إنما يفرقون بين الأبنية مراعاة للمعاني، كي تتضح دلالة كل بناء عن غيره، ولا يحدث أي لبس أو غموض، ومن أمثلة ذلك: (العِدل والعَديل) و(العديل ما عادَلك من الناس)، و (العِدل لا يكون إلا للمتاع)؛ و لكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره، ومثل ذلك: (بناء حَصِين)، و (امرأة حَصَان)، فرقوا بين البناء والمرأة، فإنما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ إليه، وأن المرأة محرزة لفرجها، ومثل ذلك: (الرَّزين من الحجارة والحديد)، و (المرأة رَزَان)، فرقوا بين ما يُحمل وبين ما تَقُل في مجلسه فلم يخف، وهذا أكثر من أن يُوصَف في كلام العرب، فقد يكون الاسمان مشتقين من شئ والمعنى فيهما واحد وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصاً به شئ دون شئ ليُفرّق بينهما [1].

ومما جاء معللاً بعلّة التفريق في كتاب سيبويه، أن الفعل المُعْتَل الْفَاءِ بالواو لم تحذف واوه؛ لأنّها لم تقع بين ياء وكسرة؛ ولأن العرب أرادوا أن يفرقوا بين ما كان مفتوح العين وما كان مكسور العين في المضارع من هذه الأفعال، قال متحدثاً عن العرب أنهم قالوا: (وَجِل يَوْجَل وهو وَجِل)، فأتموها؛ لأنها لا كسرة بعدها، فلم تُحذف، فرقوا بينها وبين (يَفْعِل)، فحذفوا الواو مما كان مكسور العين في المضارع نحو: (وعد يعِد)، وأثبتوها في ما كان مفتوح العين، فقالوا: (وجِل يَوْجَل)، ولم يحذفوا الواو لئلا يلتبس بباب (وعد يعد) تفريقاً بينهما [2].

علّة أمن اللبس

هي إثبات حكم لبناء معين كان يجب أن يتغير، بناءً على مُعطياتِ تداخل الأبنية، وعدم وجود الفارق بينها، لكن لوجود المانع من حدوث اللبس لم يتغير، وهي كثيرة في لغة العرب.

استعمل سيبويه هذه العلّة في تعليل بعض الأحكام الصرفية التي وردت عن العرب، التي أمنوا فيها اللبس لوجود المانع من حدوثه، وعبّر سيبويه عن هذه العلّة بعدم خوف الالتباس، وذلك

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج2 / ص102 .

(2) المصدر نفسه، ج4 / ص93 .

عند حديثه على الصفات التي بُنيت على حد بناء الأسماء من مثل بنائهم (رَاكِب) على (رُكَّبَان) بزنة (فُعلان)، وكذلك (فَارس وفُرْسَان) و (رَاعٍ ورُعْيَان)، و قد جمعوا هذه الصفات على (فِعَال)، فقالوا: (صِحَاب)، ولا يكون ذلك في (فَوَاعِل)؛ لأنّ أصله الصفة وله مؤنث، فيفصلون بينها بالتاء إلا في فَوَارِس)، لما أمِنوا التباسها لكونها لا تأتي إلا للمذكر، جاءوا بها على هذه الزنة، فقد شذّ (فَوَارِس)؛ لخلوصه للمذكر وعدم اشتراك المؤنث فيه، فلا حاجة لأن يفصل بينهما؛ لأنّهم قالوا: (فَوَارِس)، كما قالوا: (حَوَاجِر)؛ لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم، فلما لم يخافوا الالتباس، قالوا: (فَوَاعِل)، كما قالوا: (فُعْلان)، حيث كان اسماً خاصاً كزيد [1].

يوردها ابن يعيش في حديثه عن حذف الألف من المضارع الأجوف المجزوم بلم، فيقول: "أمّا حذف الألف، فقولُك: (لم يَخَفْ)، و(لم يَهَبْ)، والأصل: (يَخَافُ)، و (يَهَابُ)، فلمّا دخل الجازم، سكَنت اللام التي هي الفاء، و الباء، فاجتمعت مع الألف قبلها، فحُذفت لالتقاء الساكنين، إذ لا سبيل إلى تحريكها؛ لأنّ تحريكها يؤدّي إلى ردّها إلى أصلها الذي هو الواو، و الياء، وردُّها إلى أصلها يؤدّي إلى ثقل استعمالها، ومن ذلك قولك: (هذه حُبْلَى الرجل)، و (مِعْزَى القوم)، تحذف الألف لسكونها وسكون لام التعريف، وكان ذلك أولى من أن يقلبوها، فيصيروا إلى ما هو أثقلُ منها، وهو إمّا الواو أو الياء، فحذفوا حين أمنوا الإلتباسَ؛ أي إذا لم يؤمن اللبس لا تحذف، وبذلك تحتاج إلى التفريق بين الأبنية كي لا يحدث اللبس" [2].

يقول ابن مالك: "لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين من باب أعطى إذا أُمن اللبس، نحو: (أعطيت زيداً درهماً)، ولا في منعها إن خيف اللبس، نحو: (أعطيت زيداً عمراً)، فيجوز في

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج3 / ص614 - 615 .

(2) ابن يعيش، علي بن يعيش بن محمد بن علي(ت 643هـ)، (1422 هـ - 2001 م)، **شرح المفصل للزمخشري**، تحقيق : الدكتور إميل بديع يعقوب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ج5 / ص288 .

المثال الأول أن يقال: (أعطِى درهمٌ زيداً)، لأن اللبس فيه مأمون، ولا يجوز في المثال الثاني أن يقال: (أعطِي عمرو زيداً)؛ لأنّ عمرا مأخوذ فيتوهم كونه آخذا "[1].

يتبين مما سبق أنّ علّة الفرق وعلّة أمن اللبس تتداخلان في بعض الأحكام، وتنفرد كل منهما بحكم خاص، فعلّة الفرق يلجأ إليها إذا خيف اللبس، فمهمتها رفع هذا اللبس بالتفريق بين الأبنية، وكذلك إيجاد حكم جديد للبناء غير الحكم الذي يوقع في اللبس، وذلك أن هذه العلّة تقودنا إلى أمن اللبس، فأمن اللبس في علّة الفرق يعد نتيجة من النتائج التي تُوصل إليها هذه العلّة، أي أننا نتوصل لأمن اللبس في بعض الأحيان من خلال علّة الفرق.

أمّا علّة أمن اللبس، فيتضح لنا أنها توجَدُ إذا لم يُخف اللبس؛ أي إذا كان البناء الذي نستعمله يتداخل مع بناء أخر؛ لكن لوجود علّة ما أو لخصوصية هذا البناء لا يحدث التداخل، فإننا نُجري هذا البناء على ما هو عليه، بناءً على أمن اللبس، وبهذا تكون علّة أمن اللبس مغايرة لعلّة الفرق، فهي ليست نتيجة لها وإنما هي علّة قائمة بذاتها من هذا المنطلق.

---

(1) ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت 672هـ)، (1410هـ - 1990م)، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط 1، هجر للطباعة والنشر، ج2 / ص129 .

الفصل الأول
العلّة الصرفية في أنظار الصرفيين

المبحث الأول: العلّة في أنظار علماء التصريف القدامى

لقد بدأ الاهتمام بالعلّة مع ظهور البواكير الأولى للحركة اللغوية، في أواخر القرن الأول، وأوائل القرن الثاني الهجري، فكان من الطبعي، وقد شُغل اللغويون بملاحظة التراكيب اللغوية، أن ينشأ لديهم ميل نحو تفسير تلك الظواهر بالقدر الذي يملكونه من علم يعتمد معظمه على البديهة وقوة الملاحظة، فالإنسان بفطرته ميَّال نحو معرفة ما خَلف الظواهر والأشياء؛ أي: الأسباب التي تسببت في ظهور شيء ما، أو ظاهرة ما؛ إذ كان من طبيعة الإنسان منذ طفولته أن يسأل عن السبب لكل ما يراه؛ سبب وجوده، وسبب نشوء ما يحيط به من مظاهر الحياة، ويبحث عن علل لها، تُفسرها وتربط بعضها ببعض، وتُبيِّن أحوالها وفائدتها وتأثيرها، فهو يُطبِّق ذلك على كل ما يمر به، ويعلل ما يبدو في اللغة التي يستعملها أداة للتفاهم؛ محاولاً أن يجد علّة لكل صورة مميزة من صور التعبير، ومن الطبعي أن ينصرف دارس اللغة العربية إلى إيجاد علّة لكل ما يراه من أحكام.

ولعل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مِن أوائل النُّحاة الذين اهتموا بالتعليل وبلَغوا الغاية فيه، حيث قال عنه ابن سلام: إنه "أول من بعَج النحو، ومدَّ القياس والعِلل "[1].

أما ابن جني، فكان يرى أن أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل عن العرب، وأورد نصًّا عن الأصمعي عن أبي عمرو أنَّه قال: "سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي ؟ قال: نعم، أليس بصحيفة ؟، وعَدَّ هذا الخبر

---

(1)الجمحي، محمد بن سلّام (ت 232 هـ)، (د ت)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق محمود محمد شاكر، (د ط) دار المدني – جدة، ج1 / ص14 .

مبدأ التعليل عند النحاة، وأن النحاة مُحقُّون في تعليلاتهم بعد أن سمعوا هذا الأعرابي وأمثاله ممن يُعلّلون ما ينطقون به وما يُسألون عنه بلا تكلف، ودافع عنهم بقوله: أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدرَّبوا، وقاسوا وتصرَّفوا أن يسمعوا أعرابيًّا غفلاً يعلل هذا الموضع بهذه العلّة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرح لهم الأعربي ذلك، ووقفهم على سَمتِه وأمْتِه" [1].

وجاء بعد هذين العلمين الخليلُ بن أحمد وتلاميذه، فعللوا وتوسعوا في التعليل، ويرى الزبيدي أن الخليل بن أحمد أول من استنبط علل النحو، فقال: " واستنبط من العروض ومن عِلَل النحو ما لم يستنبط أحد، وما لم يَسبِقْه إلى مثله سابق " [2].

وقد بيّن لنا الخليل الكيفية التي قامت عليها تلك العلل، "حين سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علّة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علّة أخرى له، فمثلي في ذلك رجل حكيم، دخل داراً محكمة البناء، عظيمة النظم والأقسام، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله، محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار، فعل ذلك للعلّة، التي ذكرها

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (د ت)، **الخصائص**، تحقيق : محمد علي النجار، (د ط) عالم الكتب - بيروت، ج1 / ص249 .

(2) الإشبيلي، محمد بن الحسن الأندلسي (ت 379هـ)، (د ت)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق : محمد أبوالفضل، ط 2، دار المعارف، ص47 .

هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو، هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها" [1].

وتُعدّ العلّة أحد أركان القياس في الصناعة اللغوية التي يُعتَمد عليها، يقول أبو البركات الأنباري: "لابدّ لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلّة وحكم، فالأصل هو المقيس عليه، والفرع هو المقيس، والعلّة هي السبب الذي من أجله استحقّ المقيس حكم المقيس عليه" [2].

فالعلّة تمثل أحد أركان الصناعة اللغوية، وإنّما دعت الحاجة إليها؛ تماشياً مع الظروف الموضوعية والعلمية التي مرّت بها الدراسات الإنسانية، وهي ليست محصورةً على الدرس اللغوي، بل العلّة والتعليل مرافق للإنسان منذ نشأته وإلى يومنا هذا، فالتساؤل يراوده دائماً.

ونجد في تراثنا اللغوي ما يدلنا على وجود مظاهر هذه العلل اللغوية عند علمائنا الأوائل، الذين كانوا يوجهون بها الكلام؛ ليستقيم المعنى دون أن يقصدوا تلك العلل.

ولهذه العلل سمات علمية نحاول إجمالها فيما يأتي:

إنّ التعليل عندهم كان لقضايا جزئية ومسائل فرعية، فنجدهم في تعليلاتهم، لا يرتبطون بغير المسألة التي يعللونها.

العلل التي يسوقونها كانت يسيرة تساعد على فهم كلام العرب، وهي ما تعرف عندهم بالعلل الأولى، مع توافقها مع القواعد التي يصوغونها.

في بداية الأمر كانت العلل قليلة؛ لأنّهم لم يتوسعوا فيها؛ فلم يحتاجوا إلى العلل الثواني والثوالث.

---

(1) الزجاجي، أبو القاسم (337 هـ)، (1399/ هـ ـ 1979م)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق د .مازن مبارك، ط 3، دار النفائس، ص65 ـ 66 .

(2) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد (ت 577 هـ)، (1377هـ - 1957)، **الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة**، تحقيق : سعيد الأفغاني، (د ط)، مطبعة الجامعة السورية، ص93 .

ومن المعلوم بأنّ هذه العلل لم ينطق بها العرب صراحة في لغتهم، وإنّما جاءت نتيجة لاجتهاد الدارسين، وخير دليل على ذلك ما ورد على لسان الخليل، عندما سئل عن العلل التي يعتل بها: أمن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، ووقع في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها..." [1].

أمّا العلل الصرفية التي اعتل بها الصرفيون العرب، تُعدّ كثيرة ومتنوعة، بتنوع الظواهر اللغوية التي عالجها الدارسون للغة، فقد أوصلها أبو البقاء العكبري إلى ست وعشرين علّة: "علّة الاتباع، علّة الأقوى، علّة الاستغناء، علّة الاشتقاق، علّة اضطرار، علّة الإلحاق، علّة اطّراد، علّة أمن اللبس، علّة الأوليّة، علّة التّخفيف، علّة تشبيه، علّة تضاد، علّة التّوهم، علّة توافق، علّة تعويض، علّة تقارب، علّة توالي الأمثال، علّة الجواز، علّة الحمل، علّة فرق، علّة كثرة استعمال، علّة مجانسة، علّة المجاورة، علّة النّظير، علّة عدم النّظير، علّة الوجوب" [2].

هذا بالنسبة لرأي العلماء في العلّة الصرفية عموما، أما المحور الذي قامت عليه علّة الفرق عندهم فهو الدلالة؛ أي دلالة البنية الصرفية، وعلّة الفرق تعد من العلل الدلالية، والمقصود بالعلّة الدلالية "العلّة التي تُفَسّر القاعدة بتقديم قيمة دلالية لها، أو تُبرر الخروج على القاعدة بإظهار الفائدة الدلالية التي يحققها ذلك الخروج " [3]، فهي تعطي هذه القيمة الدلالية لاستعمال ما من استعمالات العرب، مسَوّغَة الخروج على القاعدة بما حققه من دلالة[4]؛ لأنّ وضوح الدلالة هو

---

(1) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص 66 .

(2) الزاملي، مجيد خير الله ،(1423هـ ـ 2002 م)، **أبو البقاء العكبري صرفيا**، (د ط)، ص 72 ـ 91 .

(3) قاسم حسام أحمد، (2007 م)، **الأسس المنهجية للنحو العربي**، دراسة في كتب إعراب القرآن، ط1، دار الآفاق العربية القاهرة، ص 394 ـ 395 .

(4) العبيدي، شعبان عوض محمد، (1999م)، **التعليل اللغوي في كتاب سيبويه**، ط1 ، جامعة قار يونس، ليبيا، ص 222 .

الهدف النهائي للتحليل الصرفي في علم اللغة؛ ولأنّ علم الدلالة فرع من فروع علم اللغة يحاول دراسة المعنى وسبر أغواره[1].

فالكثير من الأبنية العربية صيغت على هيئة مخصوصة، تدل على معنى كُلّي عام، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغيرها من المشتقات، فهذه كلها لها أبنية محددة، وصيغ ثابتة تصاغ عليها، إلاّ أنّ ذلك الثبات لم يستقرّ دائماً، فبعض الكلمات تخرج عن قواعد صوغ الأبنية المألوفة في العربية؛ لأنّها لا يراد منها الدلالة العامة الموضوعة لها تلك الأبنية، وإنما يُقصد بها معان مخصوصة، ودلالات تنحصر في أمور تعارفوها [2].

فلقد اعتمد الصرفيون على الدلالة ضابطاً في صياغة كثير من الأبنية، بوصفها ملحظاً بارزاً من خلالها، إذ تحرّوا العلاقة بين البنية الصرفية، وما يكون لها من دلالة معنوية خاصة [3].

---

(1) خليل حلمي، (1988)، **العربية والغموض، دراسة في دلالة المبنى على المعنى**، ط1، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، ص 13 .

(2) النجار، لطفية إبراهيم، (1994 م)، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، ط 1، دار البشر عمان ـ الأردن، ص 70 .

(3) الموسى، نهاد، (1980 م)، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 70، والنجار، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، ص 6.

المبحث الثاني: أنظار علماء التصريف المحدثين

لم يختلف مفهوم العلّة الصرفية في الدراسات الحديثة عن مفهومها قديماً، فالمفهوم قديماً يعني البحث عن السبب، وحديثا كذلك يعني البحث عن السبب، لكنّه يختلف بأمرين نستطيع من خلالهما أن نكشف عن العلّة الصرفية في الدرس الحديث، الأول: الغاية، والثاني: الوسيلة.

أمّا الغاية: فهي التي تُدرس اللغة من أجلها بمختلف مستوياتها، هي اللغة نفسها، فاللغة تُدرس لذاتها، ومن أجل ذاتها، يقول دي سوسير: "الرأي عندي أنّ لجميع هذه الصعوبات حلّاً واحداً ـ يعني صعوبات الدراسة اللغوية ـ و هو أن نضع كلتا قدمينا منذ البداية على أرض اللغة، ونستعمل اللغة مقياسا لجميع مظاهر اللسان " [1]، و نستنتج من هذا أنّ التعليل الصرفي الحديث له غايتان، الأولى: تفسيرية؛ تُعنى بتفسير الظواهر اللغوية بحسب المعطيات التي أنتجتها معامل الصرف الحديثة، أمّا الثانية: فتعتمد على دراسة كل لغة على حدة بمنهج علمي يقوم على مبدأ الوصف أولاً، بعد ذلك يأتي التحليل الذي يكشف عن العلاقات المختلفة لهذه اللغة ثانياً [2].

وأمّا الوسيلة: فهي تلك المناهج التي نستطيع من خلالها تحليل، وتفسير الظواهر اللغوية بناءً على معطيات معيّنة؛ لذلك اتجهت مناهج المحدثين في التعليل الصرفي اتجاهات مختلفة يمكن إيجازها بالآتي:

أولاً: المنهج التأريخي

نبع هذا الاتجاه كردّة فعل على أصول الدراسة اللغوية العربية القديمة التي حددت زمان ومكان الاستشهاد باللغة في دراستها [3]، يقول ابن خلدون: " فإنّهم لم يأخذوا من حضري قط، ولا

---

(1) دي سوسور فردينان، (1985 م)، **علم اللغة العام**، ترجمة : د . يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: د . مالك يوسف المطلبي، ط3، دار آفاق عربية، ص 27 .

(2) شاهين عبد الصبور، (1400 هـ ـ 1980 م)، **المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)**، ط 1، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ص 9 ـ 10 .

(3) النايلة عبد الجبار علوان ،(1396 هـ ـ 1987م)، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، ط1، مطبعة الزهراء ـ بغداد، ص 157.

عن سكان البراري ممن يسكنون أطراف بلادهم من لخم و لا جذام؛ فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد؛ فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية... " [1].

أمّا الزمان، فقد قسموا الشعراء على أربع طبقات: الجاهليين، و المخضرمين و الإسلاميين، و المولدين، وقد أجمعوا على عدم جواز الأخذ من المولدين الذين يبدأون في العصر العباسي ببشار بن برد، وأبي نواس، إلاّ الزمخشري فقد أجاز ذلك [2].

ولقد عاب أصحاب المنهج التأريخي على القدماء قيدهم هذا [3]، إذ أنّ اللغة مرت بمراحل عديدة حتى اكتمل نضجها، وفي ذلك يقول إبراهيم السامرائي: " وليس لنا أن نحمل النصوص القديمة من الأدب الجاهلي على أنّها من بدايات العربية؛ ذلك أنّ في هذه النصوص قدراً كبيراً من الكمال في مادة الموضوع من حيث المعاني والأفكار، كما اشتملت على كمال في الأبنية وأوزانها، وما تتألف منه الجملة العربية من مفردات، إنّ هذا الكمال ليحفزنا أن نقول إنّ نصوص العربية القديمة لا نعرفها وليس من سبيل إلى معرفتها إلاّ بعد أن نجمع النقوش، والكتابات التي بقيت، سيُعثر عليها بعد البحث والتنقيب، ومن ثمّ نستطيع أن نعرف شيئاً من مواد العربية القديمة في عصورها الأولى " [4]، غير أنّ علما اللغة الأوائل انصبّ اهتمامهم على ما وجدوه وسمعوه من اللغة ـ صرفاً و نحواً و دلالة ـ وذلك لأنّهم كانوا يعالجون قضية آنية ألا وهي تفشي اللحن في اللسان، والخوف على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من الضياع، إضافة إلى العوامل

---

(1) ابن خلدون عبد الرحمن بن أحمد، (1978م)، **مقدمة ابن خلدون**، ط1، دار القلم ـ بيروت، ص 157.

(2) الصادق حاتم صالح، (1990م)، **فقه اللغة**، بدون ط ـ 1411 هـ، دار الحكمة للطباعة والنشر ـ العراق، ص 17.

(3) حسان تمام، (د ت)، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، (د ط)، مطبعة النجاح الجديدة، دار الثقافة ـ المغرب، ص 26 ـ 27.

(4) **تأريخ اللغة**، ص 146 .

الأخرى [1]، ولا مجال في حينها إلى دراسة اللغة ضمن تدرجها الزمني المتسلسل كما يرغب فيه أصحاب الاتجاه التأريخي في دراسة اللغة.

فهم يرون أنّ الكثير من مشكلات الصرف العربي يمكن حلّها من خلال الدراسة التأريخية ومن أمثلة ذلك ظاهرة الإعلال في (قال ـ باع) وتفسير ظاهرة الأصول في الكلمات العربية وغيرها، ومع هذا فلا يسلم هذا المنهج من النقد الموجه إليه؛ وذلك لقلة النصوص التأريخية والوثائق التي بين أيدينا، ومن ثمّ لا يمكن لهذه النصوص القليلة أن توفّر الإجابات عن الظواهر الكثيرة للغة، كما أنّه لا يمكن تحديد النقطة التي تُمثّل البداية الأولى لأية ظاهرة لغوية، وهو بعد ذلك تفسير جزئي غير كلي لا يقدم نظرية متكاملة في مسألة التعليل [2].

ثانياً: المنهج المقارن

يُعدّ هذا المنهج فرعاً من علم اللغة التطبيقي، ويختصّ بمقارنة الظواهر اللغوية بين لغتين، أو أكثر، من أرومة واحدة كالعربية والعبرية مثلاً، وهما من الأصل الجزري؛ لبيان أوجه الشبه والصلات بينهما [3].

ويُعد (فرانز بوب 1816م) رائد المنهج المقارن، وهو الذي أكّد وجود تشابه في جذور الأفعال، وصور التراكيب في الأسرة التي تضم السنسكريتية واللاتينية واليونانية، وأثبت أنّ المقارنة بين اللغات يمكن أن تكون الموضوع الرئيس لعلم مستقل وهو علم اللغة المقارن؛ مما حدا بفريق من الباحثين إلى تتبع أوجه الشبه في البنية الصوتية، والصرفية، والنحوية بين اللغات [4].

---

(1) الحديثي خديجة، (1422هـ ـ 2001م) ،**المدارس النحوية**، ط3، دار الأمل ،عمان ـ الأردن، ص 50 ـ 51 .

(2) العلواني نسرين عبدالله شنوف ،(1423هـ ـ 2003م)، **البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة**، (د ط)، ص 82 ـ 83.

(3) العلواني، **البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة**، ص 128 ـ 129 .

(4) دراج أحمد، (1430 هـ ـ 2009 م)، **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللغوية**، ط 1، مكتبة الآداب ـ القاهرة، ص 128 ـ 129 .

وهذا ما حدث عند مقابلة العربية بأخواتها الجزريات؛ إذ مكنت الدارسين من الوقوف على تصورات مهمّة وواضحة في التفسير الصرفي، ومثال ذلك: (مقارنة ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية) لإسماعيل عمايره، إذ وصف هذه الدراسة، بأنها دراسة تأصيلية تحاول أن تقدم الحل لتساؤلات عديدة [1].

إلاّ أنّ هذا النوع من الدراسة لم يكتب له التوفيق الكامل في الدرس الصرفي؛ وذلك لأسباب منها[2]:

- إنّ الدراسة اللغوية العربية نشأت لمعالجة ظرفٍ آنيّ زماناً ومكاناً.
- إن علماءنا القدامى لم يكونوا على دراية باللغات الأخرى حتى يقارنوا بينها.
- إنّ الدراسات التأريخية المقارنة يصاحبها الكثير من التصورات الفلسفية، وتصورات النحاة في بعض الأحيان.
- لم يقدم المقارنون نظرية متكاملة في مجال التفسير اللغوي، وإنما اقتصر بحثهم على جزئيات قليلة مقارنة بالظواهر اللغوية؛ لأنّ لكل لغة سمة تميّزها عن الأخرى صوتاً، وصرفاً، وتركيباً، ودلالة.
- إنّ الدراسة المقارنة ليست ممكنة دائما، وهي ليست الوحيدة في تفسير الظواهر اللغوية إذ وجد ما يسد الحاجة من مناهج أخرى.

---

(1) عمايره إسماعيل أحمد، (1986م)، **ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية**، ط1، مركزالكتاب العالمي - عمان ، ص 6 .

(2) العلواني، **البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة**، ص 89 .

ثالثاً: المنهج الصوتي

وهو المنهج الذي يعالج اللغة من داخلها، من خلال النظر إلى المشكل من أصوات الكلمة نفسها وليس من خلال التأريخ، ولا من خلال المقارنة باللغات الأخرى، ولا من خلال الرسم الإملائي للكلمة [1]، إذ يتصور المحدثون(أنّ الخط العربي بصورته الحالية كان من أسباب وقوع اللغويين القدماء في أخطاء كثيرة، منها عدُّ أصوات العلّة أصواتاً ثانوية بالنسبة للأصوات الساكنة)[2]، فالمنهج الصوتي بمعطياته العلمية: منهجٌ وصفي يُعنى بالظاهرة اللغوية من خلال السماع وليس من خلال الكتابة أو أي شيءٍ آخر، والجدير بالذكر أنّ الصرف العربي بُني على أساس وصفي جنباً إلى جنب مع بواكير الدراسات النحوية الأولى، فإنّ سيبويه كان وصفياً؛ إذ قاده حسّه اللغوي إلى التمييز بين (علم الصوت) و (علم وظائف الأصوات)، ويُعدّ بيانه لمخارج الأصوات، وصفاتها، وتحديد الصوتيات الأساسية للغة العربية أقوى دليل على ذلك، وكذلك دراسته للظّواهر الصوتية التي تنشأ من خلال التعاملات الصوتية على وفق منهج وصفيّ دقيق، وقد عالج هذه الظواهر مستنداً إلى القوانين الصوتية: (قانون السرعة)، (قانون الأقوى)، (قانون الجهد الأقل) [3].

فالعلّة الصرفية عند المحدثين وإن كانت تحمل المعنى نفسه عند القدامى وهي البحث عن السبب، إلا أنّهم قد عرضوها بشكل مغاير عنهم، ولنستعرض بعض الأمثلة التعليلية في الدرس الحديث، ويمكن تقسيمها على مستويين:

- المستوى الفونيمي (الصوائت والصوامت).
- المستوى المورفيمي (المقاطع بنوعيها الحرّ والمقيد).

---

(1) البكوش الطيب، (1992م)، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، ط3، المطبعة العربية ـ تونس، ص 10.

(2) العلواني، **البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة**، ص 238 .

(3) نوزان حسن أحمد، (د ت)، **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه**، (د ط)، دار دجلة ـ عمان ، ص 306 .

نذكر مثالاً من المستوى الأول:

الخفّة والثقل في المصوتات

لقد جعل علماء الصرف المحدثون (الضّمة) أثقل الحركات، معتمدين في ذلك على المقارنة بين جروس العربية الثلاثة بنوعيها (الطويل، والقصير) ـ الضمة والكسرة والفتحة ـ فبالنظر إلى خصائص كل جرس من هذه الجروس وجدوا أنّ الضمة هي أثقل الحركات، تليها الكسرة، ثم الفتحة؛ وذلك لتمتّع الضّمة بخاصية مزدوجة لا توجد في الكسرة، ولا في الفتحة بكونها خلفية مستديرة؛ أي خلفية من جهة الحلق، ومستديرة من جهة الشفه ـ وهذه الاستدارة نسبية في حجمها بين الصائت الطويل أو القصير، بينما الكسرة أمامية في النطق منغلقة في التصويت ذات صفة منفرجة، أمّا الفتحة فهي وسطية في النطق منفتحة في التصويت منفرجة في الصفة [1].

وهذا التعليل الذي أشار إليه المحدثون هو نفسه الذي ذهب إليه القدامى، قال السيوطي: "إذ الضمّة أثقل الحركات لتحرّك الشفتين لها وتليها الكسرة لتحرك الشفة لها بخلاف الفتحة إذ لا تحرّك معها" [2]، وفي هذين التعليلين نظر إلى زاوية مهمّة وهي عدد الأعضاء المتحركة في الجهاز النطقي حال النطق بالصوائت، فالسيوطي يوضّح ذلك بناءً على تحرّك الشفتين في الضمّة، وتحرّك شفة واحدة في الكسرة وهي الشّفة السفلية، وقال عن الفتحة إنّها لا حركة معها، غير أنّ الإضافة الجديدة لعلماء اللغة المحدثين قولهم بأنّ النظر لا بدّ أن يكون من ثلاث زوايا: وهي موضع النطق من الحلق، وعدد الأعضاء المتحركة في إنتاج المصوّت، وحال الانغلاق والانفتاح في المجرى الصوتي للحلق، وهذه لمحة مهمّة فكلما كان الصوت قريباً من الحنجرة كان ثقيلاً، وكلّما ابتعد عنها ازداد خفة، فالمقصود هو ما يلاقي الهواء المُشّكّل للصامت من انغلاق في مجراه، إذ الإنغلاق يُحدث ثقلاً في الحرف، فكلما كان الانغلاق شديداً كان الصوت أثقل، وأمّا عدد

---

(1) البكوش، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، ص 49 ـ 50 .

(2) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، (د ت)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، (د ط)، المكتبة التوفيقية ـ مصر، ج3 / ص296 .

الأعضاء التي تساهم في إنتاج الصوت فقد لمح الأولون أنّ الضمّة تتحرك لها الشفتان بخلاف الكسرة، إلا أنّ المحدثين لم يشيروا صراحة إلى العدد في أعضاء النطق كما فعل الأولون، إذ اعتبروا كلاً من الكسرة والفتحة منفرجتين.

نذكر بعض الأمثلة من المستوى الثاني :

أولاً: إسناد الفعل الماضي (غزا ـ دعى) إلى (واو الجماعة)

إذا أسند الفعل الماضي الناقص إلى واو الجماعة حُذف منه حرف العلّة وبقي فتح ما قبله دليلاً على المحذوف وهو الألف [1]، ويعود سبب هذا الحذف إلى التقاء الساكنين (الألف والواو) هكذا (غزا) عند إسنادها إلى واو الجماعة تصبح (غزاوا)، تحذف الألف فتصبح (غَزَوا)، وكذلك بقية الأمثلة، والفتحة دليل على الألف المحذوفة [2].

أمّا المحدثون، فذهبوا إلى أنّه لم يحدث شيء من هذا، بل الذي حدث أنّ الألف في (غزا، و رمى) هي فتحة طويلة لا تمثّل لام الفعل، وإنّما هي حركة العين، طالت بعد أن سقط العنصر الثاني من المزدوج، فذهبت بسقوطه اللام، فليس قبل الألف فتحة على عين الفعل، والذي حدث هو أنّ الفعل (غزَا) gazaa، ينتهي بفتحة طويلة كما نرى، فحين أسند إليه ضمير الجماعة الحركي، وهو أيضا فتحة طويلة، اجتمعت حركتان طويلتان، وفي مثل هذه الحال نختصر الحركة الطويلة الأولى لتصبح فتحة قصيرة، ويتم الإنزلاق بينها وبين ضمير الجماعة الحركي، فتنشأ في النّطق واو نتيجة اجتماع الحركات المختلفة هكذا: (Gazaa+uu>gaza+uu>gazaw) إذن فالحركة بعد العين هي نصف الألف، وليست دلالة على أنّ المحذوف ألف كما يقال [3].

---

(1) الحملاوي، الشيخ أحمد، (1427هـ ـ 2005م)، **شذا العرف في فن الصرف**، ضبط وتعليق علاء الدين عطية، ط7، مكتبة ابن عطية، ص 106 .

(2) ابن عصفور، علي بن محمد الإشبيلي (669هـ)، (1996م)، **الممتع الكبير في التصريف**، ط1، مكتبة لبنان،471 .

(3) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 88 .

وهكذا المتأمل في هذه الأمثلة يتّضح له الأساس الذي يختلف لأجله التعليل بين القدامى والمحدثين في تفسير كثير من قضايا الصرف العربي، ألا وهو اعتبار (الواو، والألف، والياء) حركات طويلة وليست حروفاً، فوزن (غزا) عند المحدثين (فعا) لا (فعل) كما قال القدامى، والنتيجة ليست واحدة عند القدامى وعند المحدثين، وهي أنّ الألف محذوفة، والخلاف الحقيقي فيما بدا هو الفتحة الموجودة على (الزّاي) في (غَزَونا) و (الميم) في (رمينا)، المحدثون قالوا بأنّ هذه نصف الحركة الطويلة التي تولدت من الحذف في الحركة الطويلة، (والذي أوحى لهم هذا التقصير في حرف المدّ، امكانية الإبدال بين أحرف العلّة والحركات) [1]، وأمّا القدامى فإنّهم تأثروا بطريقة الكتابة، ووجدوا أنّ الحرف يسقط في الخطّ من (غَزَونا)، فقالوا بالحذف (ويبدو أنّ قصة تقصير الحركة الطويلة، استوحاها المحدثون من اللغة الإنجليزية كما يحدث في Foot وجمعها Feet و goos وجمعها geese) [2].

ثانياً: الردُّ إلى الأصل في تثنية الاسم المقصور والمنقوص

ذهب علماء الصرف القدامى إلى القول بأنّ الألف إذا كانت ثالثة، وجب ردُّها في الاسم المقصور إلى أصلها إذا كانت واواً أو ياءً، فنقول في: (فتى ـ فتيان) وفي (عصا ـ عصوان)، وعلّة الردّ إلى الأصل عندهم أنّه يجد تحريك الألف، وهذا غير ممكن؛ لذلك تُقلب إلى الواو أو الياء الأصول لهذه الكلمة [3].

---

(1) العلواني، **البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة**، ص 335 .

(2) العلواني، **البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة**، ص 339 .

(3) النايلة، عبدالجبار علوان، (1408هـ ـ 1988م)، **الصرف الواضح**، ط1، ص 230 .

أمّا المنقوص، فلا يطرأ عليه تغيير فتقول في: (القاضي ـ القاضيان) وفي (الساعي ـ الساعيان)، وإذا كان منقوصًا محذوف الياء كـ (قاضٍ وداعٍ)، رَددتها في التثنية، فتقول: (قاضيان وداعيان)[1].

أمّا المحدثون، فيقولون: أن ما حدث في تثنية المقصور، هو أن الفتحة الثانية في (عصا) تحولت إلى ضمّة وقعت بعدها فتحة طويلة وهي علامة الإعراب، فتشكّلت بفعل الإنزلاق من الضّمّة (u) إلى فتحة (aa) ، وكذلك تحوّلت الثانية في (فتى) إلى كسرة وقعت بعدها فتحة طويلة متشكلة بفعل الإنزلاق (a– i) ياء وهكذا صُحّح لفظ الكلمة، وأمّا المنقوص فقالوا عنه: تلتقي في آخره حركتان، ياء المدّ وألف التثنية فتتحول الكسرة الطويلة إلى كسرة قصيرة ويتم الإنزلاق من الكسرة (i) إلى الفتحة (a) لتشكيل الياء، وأمّا ردّ المحذوف عند التثينة إلى أواخر بعض الأسماء، لمجرد التخفيف اللفظي الذي لا يقاس عليه؛ لأنهم لا يردونها إلى كلّ الألفاظ.

وما ذهبوا إليه هو تفسير لما بعد التحوّل وليس تفسيراً للتّحوّل (للياء أو الواو) نفسه لقد عالجوا هذه الظاهرة بناء على معطيات الدراسة المقطعية في اللغة العربية فالحركات الطويلة الملتقية في آخر كلمة (فتى) + (ان) تمثل مشكلة مقطعية :

فتى Fataa + aani عصا asaa + aani

فتيان y عصوان w

أمّا الاسم المنقوص ففيه عملية اختصار لبنية الكسرة الطويلة إلى كسرة قصيرة ويتم الإنزلاق من الكسرة القصيرة إلى الفتحة لتشكيل الياء [2]:

القاضي + ان alqaadi + aani

ي

(1) الحملاوي، **شذا العرف في فن الصرف**، ص 180 .

(2) سقال، دزيرة، (1966م)، **الصرف وعلم الأصوات**، ط 1، دار الصداقة العربية ـ بيروت، ص 64 ــ 65 .

ومما يُميّز ما ذهب إليه المحدثون في هذا الباب، وهو تجاوزهم القول بأن أصل الألف هو (الواو أو الياء)، وهو الأمر الذي أشكل على كثير من الطلاب والمتعلمين، وكذلك فيه تحقيق مبدأ الدرس الوصفي الذي يعتمد على الملاحظة من داخل بِنْيَة الكلمة وليس من خارجها، ويسهل بذلك تثنية هذه الكلمات.

ولا تخلو هذه المحاولة عند المحدثين من الملاحظات التي يُرى أنها بحاجة إلى المزيد من البحث والتّأني في إطلاق الأحكام اللغوية:

أولاً: ما ذهب إليه القدماء في مسألة المنقوص أيسر وأسهل بكثير مما ذهب إليه المحدثون ولعل الذي جعل المحدثين يتمسّكون بذلك هي قضية المقاطع التي قالوا بها وبنو الأحكام الصرفية عليها.

ثانياً: ذهبوا إلى القول بالتصحيح المقطعي لبنية الكلمة فيما يتعلق بالمنقوص، ثم تتم التثنية، وهذا التصحيح مبني على تقصير الكسرة الطويلة إلى كسرة قصيرة ولم يذكروا سبب هذا التقصير.

ثالثاً: لم يفسروا سبب وجود هذه الواو المنقلبة عن الأصل أو سبب وجود الياء، لكنّهم فسروا الظاهرة بعد وجود الواو وتُعدُّ هذه نقطة غموض في التفسير الحديث.

رابعاً: لم يفسّر المحدثون متى تُقلب الفتحة الثانية في المقصور إلى ضمّة ومتى تُقلب الكسرة، وما الضابط فيهما.

الفصل الثاني
التغيرات الصوتية / الصرفية في علّة الفرق

المبحث الأول: الإعلال في ضوء علّة الفرق

الإعلال في ضوء علّة الفرق

يرسم ابن جني قاعدة عامة في الإعلال، يصف من خلالها المحاذير التي يجب أن تُجتنب، والشروط التي يَجِب أن تتوفر في الكلمة كي يحدث فيها إعلال بالقلب، فيقول: "متى تحركتا ـ الواو والياء ـ حركة لازمة، وانفتح ما قبلهما، و خلا الموضع من اللبس، أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصحة منبهاً على أصل بابه ، فإنهما يقلبان ألفًا، ألا ترى أنك إذا احتطت في وصف العلّة بما ذكر سقط الاعتراض عليك بصحة الواو والياء في (حَوَبَة وجَيَل) إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة، إنما هي منقولة إليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف في (حَوْأَبَة وجَيْأَل)" [1].

وابن يعيش في شرحه للمفصل، يزيد الأمر توضيحاً عند حديثه عن كيفية إعلال الأسماء بناء على مشابهتها للأفعال، حيث يقول: "كلّ اسم كان على مثال الفعل، وفيه زيادةٌ ينفصل بها من الفعل إمّا بأن لا تكون من زوائد الأفعال، وإمّا أن تكون من زوائد الأفعال، إلاّ أنّه ينفصل من الفعل بالبِنْية، فإنّه يُعَلّ بقلب حرف اللين، كما كان ذلك في الأفعال، إذا كان على وزنها، و كانت زيادتُه في موضع زيادتها، وهذا مستمرٌّ في كلّ ما كان على هذا الوزن، مثالُ الأوّل قولك في: (مَفْعَل) من (القَوْل)، و(البيع): (مَقالٌ)، و(مَباعٌ)؛ لأنّه في وزن (أقالَ) و(أباعَ)، والميْمُ في أوّله كالهمزة في أوّل الفعل، ولم تَخَف التباسًا؛ لأنّ الميم لا تكون من زوائد الأفعال، وكذلك لو بَنيتَ

---

(1) ابن جني، **الخصائص**، ج1 / ص147 .

منه شيئًا على (مُفْعَلٍ)، وهو بناء المفعول، لقلت: (مُقالٌ)، و (مُرادٌ)، و (مُباعٌ)، كما كنت تقول: (يُقال)، و(يُراد)، و(يُباع)" [1].

فإذا تحققت هذه الشروط في الكلمة التي يجب فيها الإعلال ـ من غير أن يحدث عارض يمنعه ـ حدث الإعلال بقلب الواو والياء ألفاً، أمّا إذا حدث ما يمنع الإعلال، فإننا نُعْرض عن هذا الإعلال، لنجد مسلكاً يضمن سلامة اللغة وصحتها، ومن أبرز موانع الإعلال حدوث اللبس، وبحدوث اللبس تلْجأ اللغة للفرق بين الأبنية؛ لينجلي اللبس وتتضح المعاني.

أولاً: الإعلال في الأسماء وعلّة الفرق

ترك الإعلال في الأسماء التي جاءت على وزن (فَعَلان) معتل اللام: مثل (غَلَيَان و نَزَوَان)، فإنّ الداعي إلى تحريك الياء و الواو أنّ ما بعدهما ساكن، فحُركت كما حُركت في (رميَا وغزوَا)، وكرهوا حذف الياء والواو إذا أعلّتا بالقلب؛ مخافة الالتباس، فيصير على (فَعالٌ)، وتوضيح ذلك في: (غَلَيَان) و (نَزَوَان)، أنّه بعد قلب الواو والياء ألفا تصبح: (غلاان) و (نزاان)، تحذف الألف الأولى لالتقاء الساكنين، فتصبح (غَلاَن) و (نزَان)، فتصير على وزن (فَعَال)، فيحدث اللبس بين البناءين؛ فلهذا تُرك الإعلال في (غَلَيَان و نَزَوَان)؛ للدّلالة على الفرق بينها وبين الكلمات التي جاءت على وزن (فَعَال)، وكذلك الأمر في الكلمات التي أتت على هذا الوزن معتلة اللام؛ و يكون ترك الإعلال في هذا البناء للفرق بين الأبنية، فراراً من اللبس[2].

---

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج5 / ص460 .

(2) الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (442هـ)، (1419هـ-1999م)، **شرح التصريف**، تحقيق : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط 1، مكتبة الرشد، ص295، سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص388. الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج3/ص107 .

ترك الإعلال في اسم التفضيل معتل العين

إذا كان اسم التفضيل معتل العين بالواو أو الياء، نحو: (أقْوَل و أبْيَع و أقْوَم)، فإنّهما تقلبان إلى ألف على حسب القاعدة الصرفية، التي تقضي بالقول: إذا تحرّكت الواو أو الياء وسُبقتا بفتحة تقلبان ألفاً، فقولنا: أقْول النّاس وأبْيع النّاس، وما جاء على صيغتها من الأسماء، تُنْقَل حركة الواو أو الياء إلى ما قبلها، فتصبح: (أقْوْل و أبَيْع)، ثم يقال: تحركت الواو أو الياء باعتبار الأصل، وانفتح ما قبلها باعتبار الوضع فتقلب ألفاً، فتصبح (أقَال و أبَاع)؛ وإنما أتموا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف، نحو: (أقَال وأقَام)، ولئلا يلتبس بالفعل في قولك: (ما أقْوَله، وما أبْيَعه)؛ لأن معناه معنى (أفْعَل منك وأفْعَل الناس)، لأنّك تفضّله على من لم يجاوز أن لزمه (قَائِلٌ، و بَائِع)، كما فضّلت الأوّل على غيره وعلى الناس، وهو بَعْدُ نحو الاسم لا يتصرف تصرفه، ولا يقوى قوّته، فأرادوا أن يفرّقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو: (أقَال، و أقَام)، وأفعل التفضيل محمولة على أفعل التعجب؛ وإنّما جرى ـ هذا أفْعَلُ من هذا ـ مجرى التعجّب؛ لاتّفاقهما في اللفظ وتقارُبهما في المعنى، أمّا اللفظ فبناؤهما على (أفْعَل)، فكما لا يكون (أفْعَل) في التعجّب ممّا زاد على الثلاثة، فكذلك لا يكون هذا في باب: (أفْعَلُ من هذا)[1].

وفي الحديث «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ»[2]، ففي الحديث وردت كلمة (أطْيَبُ)، وهي اسم تفضيل على وزن (أفْعَلُ)، ولم يحدث فيها إعلال، ولو طُبّقت القاعدة الصرفية عليها، لحدث فيها إعلالان: بالنقل والقلب، ولم يتم ذلك؛ للفرار من اللبس الذي سيقع لو حدث إعلال في هذه الكلمة، وتفصيله: لو أُعِلَّ اسم التفضيل المعتل العين الوارد في الحديث (أطْيبُ)، وذلك بنقل حركة الياء إلى الساكن قبلها، ومن ثم قلب الياء ألفا،

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج4 / ص350، المبرد، محمد بن يزيد (285هـ)، (د ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د ط)، عالم الكتب. – بيروت، ج1/ ص109، ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج4/ ص120 .

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل، (1422هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، ط1، دار طوق النجاة، كتاب الصوم، باب هل يقول الصائم إذا شتم، رقم : 1904 .

لأصبح على (أطْاب)، وبهذا يحدث اللبس بين صيغة التفضيل، وبين صيغة الماضي من الفعل (أطْابَ)، ولمّا كان بإعلال العين في صيغة اسم التفضيل المعتل العين، حُدوث اللبّس مع صيغة الماضي من نفس البناء، تُرك الإعلال؛ فراراً من اللبس للفرق بين الأبنية.

ترك الإعلال في الأسماء التي جاءت على وزن (أفْعُل) جمعاً معتل العين

يُترك الإعلال بالقلب في (أعْيُن، و أدْوُر)، على وزن (أفْعُل) بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين حتى لا يلتبس بالأفعال؛ لأنّه لو أُعِلّ بنقل حركتها إلى ما قبلها، فتقلب الياء واواً في (أعْيُن)؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فيصير (أعُون) و (أدُور) بمد الواو فيهما، فيلتبس الأول بالمتكلم وحده من مضارع (عَان)، والثاني بالمتكلم وحده من مضارع (دَار)[1].

أو بتوجيه آخر أنّ المعتلّ العين بالألف، يُجمع على (أفْعالٍ) من نحو: (بابٍ، وأبْوابٍ)، و(ناب، و أنياب)، وذلك من قِبَل أنّ الألف منه منقلبةٌ عن ياء أو عن واو متحرّكَتَيْن في الأصل؛ ولذلك اعتلّتا، ولم تعتل في ما كان على وزن (أفْعُل)؛ لأنّ بعضهم يفرّق بين المذكّر والمؤنّث، فيجمع منه ما كان مذكرًا على: (أفْعالٍ)، كـ(بابٍ، وأبوابٍ)، ويجمع ما كان مؤنثًا على: (أفْعُلَ) كـ(دَارٍ، و أدْوُرٍ)، و (نَارٍ، و أنْور)[2].

على كلا الرأيين تُعدّ علّة الفرق السبب الرئيس في عدم الإعلال، فعلى الرأي الأول كي لا يلتبس بالفعل، لهذا حصل عدم إعلال العين بقلبها ألفا في (أعْيُن)، وما جاء على هيئتها، وفي الرأي الثاني عدم الإعلال؛ لأنهم كانوا يفرّقون بين بناء المؤنث، وبناء المذكر في الجمع في هذا الباب، وذلك في قولهم: (بَاب) جمعها على (أبْوَاب) مذكراً، وفي (نار) جمعها على (أنْور) مؤنثاً.

---

(1) المبرد، **المقتضب**، ج2/ ص204، و الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج3 / ص124 .

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج3 / ص265 .

الإعلال في اسم الفاعل من الفعل الأجوف

يُترك الإعلال بالحذف في اسم الفاعل من الأجوف، ويعدل عنه إلى الإعلال بالقلب؛ أي بقلب الواو والياء همزة في نحو: (قَائِل، و بَائِع)؛ لأنّه مبنيّ من فعل معتل، فاعتلال اسم الفاعل لاعتلال فعله، وكانت علّته قلب الواو والياء همزة، وكان الأصل إعلالهما بقلبهما ألفاً فيصبح: (قاال)، و (بااع) فإذا قلبتا ألفاً لزم حذف الألف الأولى لالتقاء الساكنين، ولو حذفت لصار (قال) و (باع)، ولحدث اللبس بين اسم الفاعل والفعل؛ لأنّ أصلهما: (قَاول، و بَايع)، وأصل أفعالهما: (قَول، و بَيع)، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً، فأصبح: (قال، و باع)، وللفرق بين اسم الفاعل وفعله قلبت الواو و الياء في (قاول، و بايع)، همزة فراراً من اللبس.

والذي يدل على أنّ إعلال اسم الفاعل إنّما كان لاعتلال فعله أنّه إذا صحّت الواو والياء في الفعل، صحّتا في اسم الفاعل، كقولك: (عَوِرَ) و (حَوِلَ) و (صَيِدَ)، فإنّ اسم الفاعل منها يصحُّ كما صحّ فعله، تقول في الماضي: (حَوِلَ) و (عَوِرَ) و (صَيِدَ)، وفي المستقبل: (يحْوَل) و (يعْوَر) و (يصْيَد)، وفي اسم الفاعل: (حاوِلٌ) و (عاوِرٌ) و (صايِدٌ) غير مهموز، تصحُّ الياء والواو، ولو بنيته للمفعول لقلت: (حُولَ) و (عُورَ) و (صِيْدَ)[1].

وكذلك كان يجب أن يحدث في اسم الفاعل نحو: (قَائِم، و بَائِع)، و الأصل فيهما (قَاوِمٌ) و(بايِعٌ)، فتحرَّكت الواو و الياء وقبلهما فتحة، وليس بينها وبينهما حاجز إلَّا الألف الزائدة ـ والألف حاجزٌ غيرُ حصينٍ ـ وقد كانت الياء والواو قد اعتلَّتا في الفعل (قامَ) و(باعَ)، فاعتلَّتا في اسم الفاعل حملًا على الفعل، فقُلبتا ألفًا فاجتمع ساكنان: (قاال، و بااع)؛ فيحذف الأول، ولو حذف الأول لوقع اللبس، فحركت العين ـ الألف ـ؛ لأنّ أصلها الحركة، والألف إذا تحركت تحولت همزة،

(1) الثمانيني، **شرح التصريف**، ص446، و ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج5 / ص351 .

فأصبح اسم الفاعل: (قائل، و بائع)، فأُبدل من الثانية همزة للفرق بين البناءين، ولو لم تحرك للزم الحذفُ لالتقاء الساكنين، فلو حذفت لالتبس الكلام وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل[1].

الفرق التقديري

وهو أن يتشابه بناءان في اللفظ والصورة، ولا يظهر الفرق بينهما إلاّ بالرجوع إلى أصل بناء الكلمة ووزنها، و في الغالب يكون في كلمة فيها إعلال، فتُطابق في لفظها كلمة أخرى لا إعلال فيها.

المثال الأول

لا يوجد فرق بين اسم المكان واسم المفعول من (بَاع)؛ لأنّه يأتي على (مَبيع) في كلا الاسمين، و أصله في اسم المفعول (مَبْيوع)، أعل كإعلال (يَبيع)؛ أي أعطي حركة الياء لما قبلها فصار (مبُيْوْع) بسكون الياء والواو، فاجتمع الساكنان الياء والواو فحذفت الواو على رأي سيبويه، فصار (مبُيْع) بضم الباء وسكون الياء، ثم كسرت الباء (مبيع) حتى تسلم الياء من قلبها واوا، لضم ما قبلها ويسلم البناء من الالتباس بالواوي ـ اسم المفعول من قال ـ وعند الأخفش (مبيُوْع)، نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها فصار (مبُيْوْع) حذفت الياء ـ أي العين ـ لالتقاء الساكنين، ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار (مبُوع)، فأعطى الكسرة لما قبلها، فصار (مبيع)؛ لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوي، وكذلك في اسم الموضع أُعِلّ بنقل كسرتها إلى ما قبلها، كما أُعِلّ به في (يَبيع)، فصار (مَبيع) بكسر الباء ومد الياء، كما كان كذلك في اسم المفعول، فاكتفى بالفرق التقديري بين الموضع وبين اسم المفعول وإن اتحدا لفظاً، وبيانه أنّه إن كان اسم الموضع كان كسرة ما قبل الياء هي كسرة الياء التي هي عين الكلمة، وإن كان اسم مفعول كانت كسرته من خارج؛ إذ حركة عين الكلمة حينئذ ضمة محذوفة، و الفرق التقديري معتبر عندهم، كما اعتبر في (الفُلْك) بضم الفاء سكون اللام، وهو واحدٌ وجمعٌ ويُذكّر ويُؤنّث، فإذا قدرت سكونه؛ أي

---

(1) ابن عصفور، علي بن محمد الإشبيلي (669هـ)، (1996م)، **الممتع الكبير في التصريف**، ط1، مكتبة لبنان، 312، و الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج1 / ص218 .

سكون اللام فيه كسكون السين في (أسْد)، يكون (فُلْك) جمعاً؛ لأنّ (أسْدا) بضم الهمزة وسكون السين جمع (أسَد) بفتحتين وإسكان السين فيه يكون علامة الجمع، اعتبر السكون في (الفُلْك) أيضا علامة للجمع، نحو قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) (يونس:22)، ضمير جرين يرجع إلى "الفُلْك"، ولو لم يكن جمعا لما صح رجوعه إليه، وإذا قدّرت سكونه كسكون (قُرْب) يكون واحداً؛ لأنّ هذا السكون ليس علامة للجمع، نحو قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ (الشعراء: 119)، ولو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات [1].

ثانياً: الإعلال في الأفعال وعلّة الفرق

ترك الإعلال في الفعل الأجوف

يُترك الإعلال في عدة أبواب من أبواب الفعل؛ حتى لايخرج الفعل من الباب المقصود إلى باب غيره، فيقع اللبس بين البابين، وبترك الإعلال يحدث الفرق بين البابين، وتبقى دلالة اللفظ واضحة جلية على ذلك الباب الذي تُرك فيه الإعلال للعلّة المذكورة، وسيقوم الباحث بذكر بعض الأمثلة للتوضيح.

المثال الأول

ما جاء على وزن (افعَلَّ) و (افعالَّ)، نحو: (ابيَضَّ، وابياضَّ) من اليائي، و (اعوَرَّ، واعوارَّ) من الواوي، فكل ما جاء على هذا الوزن وعينه حرف علّة، فإنَّ العين تَصِحُّ ولا تَعتلُّ؛ لأنَّك لو أعللتَها في (ابيَضَّ) و (اعوَرَّ)، لقلتَ (باضَّ)، و(عارَّ)، فيلتبس بـ(فاعَلَ)، وذلك أنك كنت تنقل الفتحة من الياء والواو إلى الساكن قبلهما فتصير (ابَيْضَّ، اعَوْرَّ)، وتحذف ألف الوصل لزوال الساكن فتصير (بَيضَّ، عَورَّ)، وتقلب الواو والياء ألفًا؛ لتحرُّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ فتصير(باضّ، عارَّ) وبهذا يحدث اللبس بصيغة (فاعل)، ويخرج المعنى من (افعلّ) إلى

---

(1) الأسود، حسن باشا بن علاء الدين (827 هـ)، (1427هـ ـ 2006م)، **المفراح في شرح مراح الأرواح**، تحقيق: د . شريف النجار، ط 1، دار عمار للنشر والتوزيع ـ عمان الأردن، ص397 .

(فاعل)، فتصبح الكلمة: (باضّ)، وعندئذ قد يُظنّ أنه (فاعل) من (البضاضة) [1]، وهي نعومة البشرة، فتضيع دلالة الصيغة المقصودة، و لايرتفع اللبس إلاّ بتصحيح العين، وبهذا يكون الفرق واضحاً جلياً، وكذلك في (افْعَالَّ)، نحو: (ابْيَاضَّ، و اعوارَّ)، صححت عين الفعل ولم تُعل؛ لأنَّك لو أعللت (ابياضَّ، و اعوارَّ) لَلزمك أن تقول (بَاضَّ، و عارَّ)، فيلتبس بـ(فاعَلَ)، التقى ساكنان ألف (افعالَّ) والألفُ المبدلة، فتحذف إحداهما، فيصير اللفظ (باضَّ، و عارَّ)، وبتصحيح العين يرتفع اللبس ويتضح الفرق بين الصيغ [2].

ويرى صاحب المفراح في عدم إعلال (عَورَ، واجْتَوَرَ)؛ لأنها محمولة على (اعْوَرّ، وتجاوَر)، وسبب عدم إعلال (اعْوَرّ) أنّ إعلال العين يؤدي إلى اللبس، بيانه لو أُعلّ (اعورّ) لأُعِل بنقل حركة الواو إلى العين ثم بقلب الواو ألفاً، فحينئذٍ لا يخلو إمّا أن تحذف الهمزة استغناءً عنها بحركة ما بعدها، أو تبقى نظراً إلى أن ما بعدها في الأصل ساكن، فإن حذفت الهمزة يلتبس بباب (فَعَلَ) في الصُّورة، وإن بقيت يلتبس باب (الإفْعال) في الصورة أيضاً.

أمّا عدم إعلال (اجتور)؛ فلأنّه لو أعل يلزم الالتباس أيضاً، بيانه أنّه لو أُعل نظراً إلى أنّ الألف ليس بحاجز حصين، أو بمنزلة الفتحتين، لأدى ذلك إلى اجتماع ساكنين، فلا بد من حذف أحدهما، فلو حُذف لالتبس بمجهول مضارع (الإفْعَال) في الصورة [3].

فمن خلال التوجيه الأول لعدم إعلال العين في هذه الأفعال، أو بتوجيه صاحب الرأي الثاني في عدم الإعلال، يتضح أن علّة عدم إعلال العين وصحتها في تلك الأفعال وكذلك المحمولة عليها، هي علّة الفرق؛ أي للفرق بين الصيغ، كي لاتتداخل الصيغ في بعضها فتنحرف الدلالة اللغوية المقصودة من وراء ذلك كله، وبمعنى آخر لو حدث إعلال للعين في تلك الأفعال لحدث

---

(1) البَضَاضَةُ : رَقَّةُ اللَّوْن وصَفَاؤُه الَّذِي يُؤَثِّر فِيهِ أَدْنَى شَيْءٍ، وهُوَ أَبَضُّ النَّاس ؛ أي أَرَقُّهُمْ لَوْناً، وأَحْسَنُهُم بَشَرَةً، ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (بضض)، ج1/295، الزَّبيدي، **تاج العروس**، مادة (بضض)، ج18/ ص242 .

(2) ابن عصفور، **الممتع الكبير في التصريف**، ص312، والإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج1/ ص312 .

(3) الأسود، **المفراح في شرح مراح الأرواح**، ص 353 – 354 .

اللبس، واضطربت الصورة، واختل المعنى المراد، وحتى لا يلتبس مثال بمثال، وعلى هذا تجري الأمثلة الأخرى، ومن أمثلة التصحيح، قال تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ ﴾ (آل عمران: ١٠٦) و قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ ﴾ (آل عمران: ١٠٧).

المثال الثاني

ما جاء على وزن (فَعَّلَ) أو (تفعّل)، معتل العين - بتشديد العين - سواء أكان واويّاً، نحو: (سوّل، و عوّل، وسوّف، وكوّر، وهوّن، وهوّم)، أو (تسوّل، وتسوّر، وتهوّع، وتقوّل، وتلوّن، وتأوّل)، أم كان يائيّاً، نحو: (بيّن، وبيّت، وسيّر، وخيّر، وزيّن، وصيّر)، أو (تطيّب، وتغيّب، وتميّز، وتصيّد، وتشيّع، وتريّث)، لم تعتل العين فرارا من اللبس؛ فالأصل في (فَعّل) معتل العين، أن تقلب ألفاً، فالواو والياء محركان باعتبار الأصل، وما قبلهما مفتوح، ولو قلبتها ألفا لقلت في (بيّن)، (باين) فتصبح الكلمة (فاعَل)، فيقع اللبس بين (فاعّل) المعتل ،و (فاعَل) المزيد بالألف، فتتداخل الصيغ[1].

في هذه الأمثلة يتضح أنّ السبب في عدم إعلال عين الكلمة في ما جاء على هذه الأوزان، هو حدوث اللبس بين الأبنية وخوف تداخل الصيغ، فبتصحيح العين وعدم إعلالها يكون الفرق بين تلك الصيغ ـ واضحا جليا ـ والصيغ التي تلتبس معها إذا حدث إعْلالٌ لعين الكلمة، وبهذا نضمن سلامة اللغة وسلاستها، وقد جاء الخطاب القرآني بتصحيح العين في تلك الصيغ وعدم إعلالها، ومن ذلك (طوَّعَ) في قوله تعالى: ﴿ فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ ﴾ (المائدة: 30)، و(سَوَّلَ)، في قوله تعالى:﴿ ٱلشَّيۡطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمۡ وَأَمۡلَىٰ لَهُمۡ ﴾ (محمد: 25) و(تَسَوَّر) في قوله تعالى:﴿ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ﴾ (ص: 21)، و(تَبَيَّنَ) في قوله تعالى:﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ ﴾ (إبراهيم: 45).

---

(1) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (769هـ)، (1400 هـ - 1980 م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 20، دار التراث – القاهرة، ج4 / ص288 .

المثال الثالث

ما جاء على وزن: (فاعَل، و تَفاعَل، و فَيعَل)، معتل العين و قبلها حرف علّة ساكن، جميعُ ذلك لا تُعلُّ فيه العين ، وذلك نحو: (سايَر، و تَسايَرَ، و عاوَن، و تَعاوَنَ، و مَيَّز)، وإنَّما لم تُعلَّ العين؛ لأنَّ ما قبلها ساكن، فلو أسكنتها لالتقى ساكنان فيجب الحذف، فيصير لفظ (فاعَلَ) كـ(فَعَلَ)، نحو: (سايَرَ)، لو قلبتَ الياء ألفًا ثمَّ حَذفتَها لالتقاء الساكنين لقلتَ (سارَ)، وكذلك (فَيعَلَ) لو أعللتَ العين، فقلبتها ألفًا ثمَّ حَذفتَها، أو الساكنَ قبلها، لصار اللفظ بهما كاللفظ بـ(فَعَل) أو بـ(فَعْلَ)، فكنت تقول في: (مَيَّزَ)، لو حذفت الساكن الأوَّل بعد إعلال العين: (مازَ)، ولو حذفت العين لقلت: (مَيْزَ)، فلمَّا كان الإعلال يؤدِّي إلى الحذف والإلباس امتنع، وبهذا يكون الفرق بين هذه الصيغ والصيغ التي تؤول إليها بعدم إعلال العين في هذه الأوزان، مراعاة لدلالة كل وزن على المعنى المراد له، وكذلك تصحُّ في المضارع، وفي الفعل المبنيِّ للمفعول، كما صحَّت في الفعل الماضي، فتقول في الماضي المبنِيِّ للمفعول: (سُوْيِرَ، وعُوْوِنَ، وتُسُوْيِرَ وتُعُوْوِنَ، ومُيِّزَ)، وتقول في المضارع: (يُسايرُ ويُسايَرُ ويُعاونُ ويُعاوَنُ ، ويَتسايَرُ ويُتسايَرُ، ويَتعاوَنُ ويُتعاوَنُ، ويُمَيِّزُ ويُمَيَّزُ)، فلا تعتلُّ العين في شيء من ذلك[1].

ترك الإعلال في الفعل الناقص المسند إلى ألف الاثنين

عند إسناد الفعل الماضي الناقص إلى ألف الاثنين نحو: (قَضَيَا)، و(رَمَيَا)، و(غَزَوَا)، و(دَعَوَا)، لم يقلبوهما ألفاً مع تحرّكهما وانفتاح ما قبلهما؛ لأنّ بعدهما ألفاً، والألف مما يوجب فتح ما قبله، ولو قلبتا ألفاً لالتقى ساكنان فيجب حذف الأوّل مراعاة للقاعدة، وبحذف الألف يقع اللبس بين المثنى والمفرد في مثل: (غَزَوَا) بعد الإعلال تصبح (غزاا) يلتقي ساكنان فيحذف الأول،

(1) ابن عصفور، **الممتع الكبير في التصريف**، ص310 .

فتصير الكلمة (غزا) فلا يتضح أهي مسندة إلى المفرد الغائب أم إلى المثنى، وكذلك في باقي الأفعال المذكورة[1].

أمّا عند إسناد الفعل المضارع الناقص إلى ألف الاثنين نحو: (يَغْزُوان، ويَرْمِيان، ويَرْضَيان)، تثبت لام الفعل سواء أكانت واواً أم ياءً في الفعل المسند إلى ألف الاثنين، أمّا في (يَغْزُوان، ويَرْمِيان)، فلعدم وجود ما يوجب الحذف، وأمّا في (يَرْضَيان)؛ فلأنّ الألف تقتضي فتحة ما قبلها، وهذا يؤدي إلى قلب الياء ألفاً، ولو قلبت ألفاً لأدى ذلك إلى حذف الياء لالتقاء الساكنين، وهذا يؤدي إلى اللبس في حال النصب، نحو: (يَرْضَيان) بعد القلد تصبح (يَرْضَاان) تحذف الألف الأولى لالتقاء الساكنين فتصير (يرضان)، وتحذف النون في حال النصب فتصبح (لن يَرْضَا)، وهكذا يقع اللبس في بنية الفعل، ولا يعرف أهو في حال الإفراد أو التثنية، وبصحة الياء في حال التثنية يحدث الفرق بين البناءين وتكون دلالة البناء على المعنى المراد واضحة جلية[2].

نون الرفع في الأفعال الخمسة

إذا التقى الساكنان إما أن يكون أولهما مدة أو لا، ونعني بالمدة حرفَ لين ساكناً، حركةُ ما قبله من جنسه، فإن كان أولهما مدة، فلا يخلو من أن يكون حذفُ المدة يؤدّي إلى لبس، أو لا يؤدي إلى لبس، فإن أدى إلى لبس حُرك الثاني، إذ المد لا يُحرك كما في (يُسلمان، ويُسْلِمونَ، وتُسلمينَ)، فإن النون في الأصل ساكنة، والواو والألف والياء ساكنة أيضاً، (يُسلمانْ، ويُسْلِمونْ، وتُسلمينْ)، وهنا يلتقي ساكنان فيجب حذف الأول (يُسلمنْ، ويُسْلِمنْ، وتُسلمنْ)؛ لأنه حرف علّة، لكنّه لم يحذف؛ فلو حذف لالتبس بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة، فامتنع الحذف وحُرِّكت النون للتخلص من

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج4/ ص156، ابن جني، **الخصائص**، ج1 / ص147 ، ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج5 / ص363 .

(2) التفتازاني، مسعود عمر سعد الدين، (1417هـ ـ 1997م)، **شرح مختصر التصريف العِزَي**، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، ط 8، المكتبة الأزهرية للتراث، 144، و المبرد، **المقتضب**، ج3 / ص40 .

التقاء الساكنين، وبحركتها صحت الضمائر من الإعلال بالحذف، وحدث الفرق بين هذه الأفعال المسندة إلى ألف الاثنين وياء المخاطبة و واو الجماعة، وبين الفعل المؤكد بنون التّوكيد الخفيفة[1].

الفرق التقديري

نورد بعض الأمثلة لما اعتمده العلماء من فرق تقديري لبعض الأفعال التي جاءت على صورة واحدة، ولم يفرق بينهما في الصورة، اعتماداً على الفرق الحاصل في أصل كل منهما، وبذلك الفرق تتضح صورة كل فعل بإرجاعه إلى أصله، وهو ما تعارفوا عليه بالفرق التقديري.

المثال الأول

الفعل الأجوف المسند إلى نون النسوة في حال المضي والأمر فإنّ صورته واحدة لا تختلف؛ لأنهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني ويكتفون بالفرق التقديري، توضيح المسألة.

الفعل (قَالَ)، عند إسناده إلى نون النسوة في حال الأمر، يُقال :(قُلْنَ)، وفي حال الماضي، يُقال: (قُلْنَ)، وفي الحالتين البناء واحد في الصورة وفي اللفظ، لكن بالرجوع إلى أصل كل بناء يتضح الفرق بينهما وهو ما يسمى بالفرق التقديري، وتحقيق الفرق التقديري، أن أصل (قُلْنَ)، على تقدير كونه جمعاً من الماضي، (قَوَلْنَ) بفتح القاف والواو، قلبت الواو ألفاً فصار (قَالْن)، ثم حذفت الألف لاجتماع الساكنين، فصار (قَلْنَ)، ثم ضُم القاف ليدل على الواو المحذوفة، فاصبح (قُلْنَ)، وأما على تقدير كونه جمعاً من الأمر، فأصله (أقوُلْنَ) بضم الهمزة والواو وسكون القاف، فنقلت ضمة الواو إلى القاف فاستغني عن الهمزة، فصارت (قُولْن)، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصارت (قُلْنَ) فضمة القاف هي ضمة الواو المحذوفة، وهكذا تكون صورة كل بناء في

(1) الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج2 / ص225–226 .

الأصل، و ضمة القاف في البناء الدال على الماضي مجتلبة للدلالة على الواو المحذوفة، أمّا ضمة القاف في البناء الدال على الأمر فهي ضمة الواو المحذوفة [1].

وكذلك يكتفون بالفرق التقديري في (بِعنَ)، وهو مشترك بين المعلوم والمجهول أيضا؛ أي كما هو مشترك بين معلوم الأمر والماضي، فيكون (بِعنَ) مشتركاً بين ثلاثة، أحدها جمع المؤنث في الأمر، وأصله حينئذ (ابيعْن) بكسر الهمزة والياء وسكون العين، فنقلت كسرة الياء إلى ما قبلها فاستغني عن الهمزة، فأصبح (بِيْعْن)، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين (بِعْنَ)، وثانيها جمع المؤنث من الماضي المعلوم، وأصله حينئذ (بَيَعْن) بفتح الباء والياء معا وسكون العين، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (بَاعْن)، فالتقى ساكنان الألف المقلوبة والعين فحذفت الألف، فصار (بَعْنَ) بفتح الباء ثم كسر الباء (بِعْن)، حتى يدل على الياء المحذوفة، كما ضم القاف في (قُلْن)؛ للدلالة على الواو، فصار (بِعْن)، وثالثها جمع المؤنث من الماضي المجهول، وأصله حينئذ (بُيِعْن) بضم الباء وكسر الياء وسكون العين، فنقلت كسرة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركتها (بِيْعْن) فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار (بِعْن) بكسر الباء أيضا [2].

---

(1) ديكنقوز، شمس الدين أحمد (855هـ)، (1379 هـ - 1959 م)، **شرح مراح الأرواح، وبهامشه : الفلاح في شرح المراح**، لابن كمال باشا، أحمد بن سليمان (940هـ)، ط 3، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ص129 .

(2) ديكنقوز، **شرح مراح الأرواح** ، ص129 .

المثال الثاني

الفعل الناقص الواوي المسند إلى واو الجماعة، ونون النسوة ـ جمع المذكر الغائب و جمع المؤنث الغائبة ـ ولم يفرق لفظاً وصورةً بين الرجال والنساء؛ أي بين لفظ جمع المذكر الغائب و جمع المؤنثة الغائبة، في مثل: (يَعْفُون)؛ أي في كل فعل مضارع ناقص واوي على وزن (يفْعُل) بضم العين، فيقال: (الرجال يَعْفُونَ، والنساء يَعْفُونَ)، اكتفاءً بالفرق التقديري، وهو معتبر عندهم ، وبيان الفرق التقديري في هذا البناء، أن الواو في جمع المؤنث أصلية؛ لكونها لام الفعل والنون ضمير الجمع و علامة التأنيث، والفعل مبني معها، فوزنه (يَفْعُلْنَ) مثل (يَعْفُونَ)، وأصله (يَعفُوِينَ) بضم الفاء وكسر الواو، أسقِطت الكسرة من الواو لثقلها، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار (يَعْفُون) الواو فيه أصلية؛ وهي لام الفعل، والنون ضمير الجمع وعلامة التأنيث، والفعل مبني، وأمّا الواو في جمع المذكر، فهو ضمير الجمع؛ لأنّ أصل (يَعْفُونَ)، على ذلك التقدير (يَعْفُوُونَ) بضم الواو فاستثقلت الضمة عليها فأسقطت الضمة، فصارت (يَعْفُوون)، فالتقى ساكنان هما الواوان فحذفت الأولى (يَعْفُون)؛ لأنّها لام الفعل وهو محل التغير؛ ولأنّ الثانية علامة الفاعل والنون للإعراب والفعل معرب فوزنه (يَفْعُونَ) بسكون الفاء وضم العين [1].

ويظهر الفرق في حال نصب الفعل كما في قوله تعالى:﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (البقرة: 237) وذلك أن الفعل المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون، والفعل المضارع المتصل بنون النسوة يكون مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، و(يعفون) المذكورة أولاً في الآية يقصد بها جماعة النساء، عائد على المطلقات، وقد ثبتت فيه النون، ولم تحذف في حال النصب ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ منصوب بأن، والنون لم تحذف؛ لأنّ الواو لام الكلمة، وهي واو (عفا، يعفو)، والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات، والفعل معها مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، مثل ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ ﴾(البقرة: 228) ووزنه (يَفْعُلْنَ)

(1) ديكنقوز، **شرح مراح الأرواح، وبهامشه : الفلاح في شرح المراح**، ص138 ـ 139 .

فالعين فاؤه، والفاء عينه، والواو لامه، وهذا بخلاف قولك: (الرجال يَعْفُونَ)، فالواو فيه ضمير الجماعة المذكورين، كالواو في قولك (يقومون)، وواو الفعل محذوفة، والنون علامة رفع، ووزنه (يَفْعُونَ)، فتحذف النون في حال الجزم والنصب، نحو: (لم تعفو)، وفي التنزيل: ﴿ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ ، ووزنه (تَفْعُوا) وأصله (تَعْفُوُوا) بواوين، الأولى لام الكلمة، والثانية واو الجماعة، استثقلت الضمة على الواو؛ فحذفت؛ فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين[1]، وهكذا فهم يكتفون بالفرق التقديري في حال الرفع، أمّا في حال النصب والجزم فالفرق واضح ولا يحتاج إلى تأوّل.

المبحث الثاني: الإبدال في ضوء علّة الفرق

أولاً: الإبدال للتفريق بين الاسم والصفة

اشتركت الصفة والاسم في أشياء كثيرة في اللغة، حتى إنهما في كثير من الأحيان يعدان كالشيء الواحد، ولكن ورد في بعض المواضع المخصوصة بعض التمايز بين الاسم و الصفة؛ وذلك للتفريق بينهما، وإن كان التفريق غير واجب، ولو كان واجباً لاطّرد في جميع الباب، ولكن التفريق من باب الاستحسان ليس إلاّ، ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها، من ذلك قولهم في تكسير (حسن، حِسان)، فهذا كـ(جبل، وجبال) [2]، ونحن هنا بصدد ذكر بعض الأمثلة التي حصل فيها التفريق بين الصفة والاسم عن طريق الإبدال.

---

(1) الأزهري، خالد بن عبدالله المصري (905هـ)، (1421هـ - 2000م)، **شرح التصريح على التوضيح**، ط 1،، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ج1/ ص86 .

(2) ابن جني، **الخصائص**، ج1 / ص135 .

المثال الأول

التفريق بين الاسم والصفة التي جاءت على وزن (فَعْلَى)، معتل اللام، (بَقْوَى) ونحوه، مما هو من الأسماء على (فَعْلَى)، فما كان منه من الياء، فإنّك تقلب ياءه إلى الواو في الاسم، نحو: (التَّقْوَى)، و(الرَّعْوَى)، و(الشَّرْوَى)، فـ(التَّقوى) من (وَقَيْت)، و(البَقوَى) من (بَقِيت) أي: انتظرت، و(الرَعْوَى) من (رَعيْتُ)، و(الشَّرْوى) من (شَرَيْتُ).

وأمّا الصفة فتُترَك على حالها، نحو: (خَزْيَا)، و (صَدْيَا)، و(ريَّا)؛ أي لا تقلب الياء في الصفة بل تبقى على حالها، ولو كانت (رَيَّا) اسمًا، لقلت: (رَوَّا)، وذلك للفرق بين الاسم والصفة[1].

المثال الثاني

التفريق بين الاسم والصفة التي جاءت على وزن (فُعْلَى) معتل العين بالياء، إذا كان اسمًا، فإنّهم يقلبون الياء واوًا لانضمام ما قبلها، نحو: (طُوبَى)، و (كُوسَى)، فهذه وإن كان أصلها الصفة، إلّا أنّها جارية مجرى الأسماء؛ لأنّها لا تكون وصفًا بغير ألف ولام، فأُجريت مجرى الأسماء التى لا تكون صفاتٍ، فـ (طُوْبى) أصلُها: (طُيْبَى)؛ لأنّها من (الطّيبَة)، وكذلك (الكَوسَى) أصلها: (اكْيسَى)؛ لأنّها من (اكْيس)، فقلبوا الياء فيهما واوًا لضمّ ما قبلها، شبّهوا الاسم هنا في قلب الياء فيه واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها بـ(مُوْسِرٍ) و(مُوقِنٍ).

وأمّا الصفة فتترك على حالها نحو: (امرأةٌ حِيكَى)، وهي التي تحيك في مشيها؛ أي: تحرّك منكبَيْها، يقال: (حاك في مشيه، يَحِيكُ حَيَكانًا)، وكذلك (ضِيزى)، في قوله تعالى : (تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى) (النجم: 22)؛ أي: جائرةٌ، من قولهم: (ضازَهُ حَقَّهُ، يَضِيزه) إذا بخسه، وجار عليه فيه، والأصلُ: (حُيْكَى)، و (ضُيْزَى) بالضمّ؛ لأنّه ليس في الصفات (فِعْلَى) بالكسر، وفيها (فُعْلَى)

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج5 / ص385 .

بالضمّ، نحو: (حُبْلَى)، فأبدلوا من الضمّة كسرة لتصحّ الياء على حدّ فَعْلهم في (بيضٍ)، وأصله: (بُيْضٌ)[1].

وقد فصلوا هنا بين الاسم والصفة في صيغة (فُعْلَى، إلّا أنّ التغيير هنا مخالفٌ للتغيير في (فَعْلَى)؛ لأنّك هنا قلبت واوه ياءً، وفي (فَعْلَى) قُلِبَتْ ياؤه واوًا، وذلك لضرب من التعادل؛ أي أنّهم عندما قلبوا الياء واواً في (فَعْلَى) معتل اللام، أرادوا إظهار نوع من التوازن بينها وبين (فُعْلَى)، معتل العين وذلك بقلب الواو ياءً في هذه الصيغة، وفي الحالتين القلب حدث في الاسم وتركت الصفة على حالها.

المثال الثالث

التفريق بين الاسم والصفة التي جاءت على وزن (فُعْلَى) معتل اللام، (الدُنْيَا) ونحوه مما هو من الأسماء على (فُعْلَى) فما كان منه من الواو، فإنك تَقلب واوها ياءً في الاسم، نحو: (العُلْيَا)، و(القُصْيَا).

وأمّا الصفةُ فتترك على حالها وذلك في قولك إذا بنيتَ (فُعْلَى)، من (غَزَوْتُ)، قلت: (غُزْوَى)، أي لا تقلب الواو في الصفة بل تبقى على حالها، وذلك للفرق بينها وبين الاسم.

وقد مثّل الاسمَ بـ (الدُّنْيَا)، و(العُليا)، و(القُصيا)، وهي في الحقيقة صفاتٌ، إلّا أنّها جرت مجرى الأسماء لكثرة استعمالها مجرّدة من الموصوفين، فهي كـ(الأجْرَع)، و(الأبْطَح)، ولذلك قالوا في جمعه: (الأباطِح)، و(الأجارع)، كما قالوا: (أحْمَدُ)، و(أحامِدُ) [2].

ومما لا يدع مجالاً للشك أنّ اللغة تتصرف على حسب الحاجة؛ ففي كثير من الكلمات لا يوجد فرقٌ بين الاسم والصفة، لا من حيث الإعلال ولا الصحة، فتجد الاسم والصفة قد اشتركا في أمور كثيرة، و لا يوجد اختلاف بينهما، ولكن عندما دعت الحاجة إلى وجود فرق بين الاسم

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج5 / ص475 .

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج4/ ص389 .

والصفة، نجدهم قد فرقوا بينهما كما مر في الأمثلة السابقة، حيث نجدهم يبدلون الياء واواً في الاسم الذي جاء على (فَعْلى) ويبقون الياء في الصفة التي جاءت على (فَعْلى)، وهذا غير مطرد في جميع الأبنية؛ ولكنّه من باب الاستحسان كما يراه ابن جني.

ثانياً: الإبدال للتفريق بين المعاني

تتعدد البنى الصرفية في اللغة، وقد يكون للبنية الواحدة معانٍ متعددة؛ فيحدث اللبس بين معانيها، فتلجأ اللغة إلى إبدال حروف البنية للدلالة على معنى معين، ويبقى أصل البنية للدلالة على معنى آخر، وذلك ليكون الفرق واضحاً في الأبنية؛ لتتضح المعاني تبعاً للمباني، ونورد بعض الأمثلة للبيان.

المثال الأول

كلمة (العِيد): والعِيدُ عند العرب الوقت الذي يَعُودُ فيه الفَرَح والحزن، وسمي العِيدُ عيداً؛ لأنّه يعود كل سنة بِفَرَحٍ مُجَدَّد، وأصله (العِوْد)، فلما سكنت الواو، وانكسر ما قبلها صارت ياء، وهذا تفسير إعلال كلمة (عِيد)، والرأي الثاني: قلبت الواو ياء؛ ليَفْرُقوا بين الاسم الحقيقي وبين المصدريّ؛ أي بين (العِيد)، اسماً يعود بالذكريات، وبين (العَود) مصدراً [1].

ومن خلال الرأيين يمكن أن نصل إلى توفيق بينهما، وهو أن الأصل في كلمة (العِيد) هو (العود) ثم كسرت العين في الأصل فصارت (العِود) ـ للفرق بين البناءين، بنية الاسم وبنية المصدر ـ وبعدها واو ساكنة، فقلبت الواو ياءً لمجانسة حركت العين، فصارت (العِيد)؛ وذلك للتخلص من اللبس وضمان سلامة دلالة المعنى على ما وضع له.

(1) ابن منظور ، **لسان العرب**، مادة (عود)، ج3 / ص315، الزبيدي، **تاج** العروس، مادة (عود)، ج8/ص443.

المثال الثاني

كلمة (النَّشْوَة) تتفرع منها كلمتان كل صيغة منهما تحمل معنى يختلف عن الصيغة الأخرى، فإحدى الصيغتين حدث فيها إعلال بإبدال الواو ياءاً، والصيغة الأخرى بقيت على الأصل، وذلك لتحمل كل منهما معنى يختص بها، لا تشاركها فيه الأخرى و للتفريق بين المعاني حصل تفريق بين المباني، والكلمتان: (نَشْوانٌ، ونَشْيانُ) فكلمة (نشْيان) تستعمل للتعبير عن الرجل المشتغل بالأخْبار؛ أي بالعلم، فيقال رجل نشْيان بَيِّنُ النِّشْوَةِ؛ أي: يَتَخَبَّرُ الأخْبارَ أوَّلَ وُرُودِها، والنِّشْوة الخَبَرُ أوّل ما يَرِدُ، ونَشِيت الخبر إذا تَخبَّرت ونظرتَ من أين جاء، ويقال: من أين نَشِيتَ هذا الخبرَ أي من أين علمته ؟ وانْظُر لنا الخبر واستَنْشِ واستَوْشِ أي تعَرَّفْه ورجل نَشْيانُ للخبر بيِّن النِّشوة بالكسر، وإنّما قالوه بالياء للفرق بينه وبين النَّشْوان، وأصل الياء في نَشِيت واو قلبت ياء للكسرة، وكلمة (نَشْوانُ) تستعمل للتعبير عن المنتشي مِن الشَّرابِ؛ أي من السُّكر، فأرادوا أن يخصوا كل لفظ بمعنى مخصوص لا يشاركه فيه اللفظ الآخر، وذلك للفرق بينهما كي لا تتداخل المباني وتختلف المعاني فيحدث اللبس[1].

المثال الثالث

أتى بعض الأبنية على صيغة مخصوصة للفرق في الاستعمال؛ كأنّهم أرادوا بهذا التفريق وضع خصوصية لكل موصوف بوصفه بكلمات مخصوصة لا تكون وصفا لغيره**!**

(حَصِين، وحَصَان) في قولك: (بناء حَصِين، و امرأة حَصَان)، فقد جاءت الكلمة على أصلها في وصف البناء، وعندما أرادوا التعبير عن وصف المرأة أعلوا الكلمة فأبدلوا الياء ألفاً؛ ليفرقوا بين البناء والمرأة، فإنما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ إليه، وأن المرأة محرزة

---

(1) الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، (نشا) ج6 / ص2509، و ابن عصفور، **الممتع الكبير في التصريف**، ص306، ابن منظور ، **لسان العرب**، ج15 / ص325 .

لفرجها، فاشتركا في المعنى وهو الحرز بينما خصوا كل تعبير بكلمة تختلف عن الأخرى كي لا تتداخل المباني فتختل المعاني[1].

ومن ذلك (العِدل، والعَديل)، والعَديل: ما عادَلك من الناس، والعِدل لا يكون إلا للمتاع، والأصل واحدٌ، وهو (ع د ل)، والمعنى واحدٌ، ولكنّهم خصّوا كلَّ بناءٍ بمعنى لا يشاركه فيه الآخرُ للفرق.

ومن ذلك (رَزِين) الرزين من الحجارة والحديد، والمرأة (رَزَان)، فرقوا بين ما يُحْمل، وبين ما ثقل في مجلسه فلم يَخِفّ [2].

وهذا كثيرٌ في كلام العرب، فقد تكون الكلمتان مشتقتين من مصدر واحد، والمعنى فيهما واحد، وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصا به شيء دون آخر؛ ليفرّق بينهما وليختص كل بناء بهيئة مغايرة للبناء الآخر، فيتضح الاستعمال باختلاف الصورة، ويُعبّر به عن ذلك الشيءِ ويختص به، والبناء الأخر يُعبَّر به عن شيءٍ آخر مغاير لما عبر عنه البناء الأول.

ثالثا: الإبدال في الحركات وعلّة الفرق

تبدل الحركات في بعض الصيغ الصرفية مخافة وقوع اللبس، أي بمعنى أن ننقل حركة الحرف الذي تعتريه علّة الحذف إلى الحرف الذي يسبقه؛ وذلك ليتضح الفرق بين الصيغ ولا يحدث تداخل بينها، ونورد بعض الأمثلة على ذلك:

---

(1) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (1417هـ 1996م)، **المخصص**، تحقيق : خليل إبراهم جفال، ط 1، دار إحياء التراث العربي - بيروت -، ج1 / ص344 .

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج2/ ص102 .

المثال الأول

عند إسناد الفعل المضارع الناقص اليائي إلى واو الجماعة مثل: (يرمُون، يقضُون)، و ما جاء من هذا الباب من الأفعال كلها نتعامل معها بالطريقة نفسها، وذلك بنقل حركة حرف العلّة إلى الحرف الذي يسبقه، ولو لم يحدث النقل لحدث اللبس بين الأبنية، لإيضاح ذلك نعرض المراحل التي مرّ بها الفعل كي يصل إلى هذه الصيغة النهائية، الكلمة (يرمُون، يقضُون) في الأصل (يرْمِيُون، يقضِيُون)، استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الحرف الذي قبلها، فتدخل على كسرة عين الكلمة، فتحذف الكسرة وتحل الضمة محلها، فتصبح الكلمة (يرْمُيْون، يقْضُيْون)، يلتقي ساكنان لام الكلمة و واو الجماعة، فيحذف الساكن الأول لام الكلمة، تفادياً من اجتماع الساكنين فتصبح الكلمة (يرمُون، يقضُون)، ولو لم تنقل حركة لام الكلمة إلى الحرف الذي قبله، واكتفينا بحذف لام الكلمة مع حركته، لاضطررنا إلى قلب الواو ياء مجانسة لحركة الحرف الذي يسبقها، فتصبح الكلمة (يرمِين، يقضِين)، فأصبحت بنفس لفظ جماعة الإناث، فيحدث اللبس بين البناءين، يقول ابن جني: " وذلك أنك لو حذفت الضمة في يرمِيُون ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرمِون، ثم وجب قلب الواو ياء، وأن تقول: هم يرمِين، فتصير إلى لفظ جماعة المؤنث " [1].

المثال الثاني

عند إسناد الفعل المضارع الناقص الواوي إلى ياء المخاطبة مثل (يغزو، يدعو)، وما جاء من الأفعال من هذا الباب محمولة عليها، عند إسنادها إلى ياء المخاطبة، تصبح الكلمة (تغْزِين، تدْعِين)، هكذا في صيغتها النهائية، ولكن لو تدرجنا معها في تقلباتها إلى أن وصلت إلى هذه الصيغة، لوجدنا أن هناك تغيّراً قد طرأ عليها من عدة جوانب، وهنا نأتي على الجانب الذي أبدلت فيه حركة مكان حركة أخرى بالنقل، وذلك بتتبع تغيرات الصيغة كيف كانت إلى أن وصلت إلى صيغتها النهائية، (تغْزِين، تدْعِين)، في الأصل (تغْزُوِين، تدْعُوِين)، استثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما قبلها، فصارت (تغْزوين، تدعِوين)، التقى ساكنان لام الكلمة وياء المخاطبة، والأول

(1) ابن جني، **الخصائص**، ج3 / ص141 .

حرف لين، فيحذف الأول لام الكلمة فتصير الكلمة (تغزين، تدعين)، ولو لم تنقل كسرة لام الكلمة إلى الحرف الذي يسبقه، لبقي الحرف مضموماً، ولأدى ذلك إلى قلب الياء واواً، وحينها يحدث اللبس بين ما هو مسند إلى ياء المخاطبة، وما هو مسند إلى واو الجماعة، وفيها يقول ابن جني: " لو لم تنقل كسرة الواو في تغزُوين إلى الزاى لصار التقدير إلى تغزُين، فوجب أن تقلب الياء لانضمام الزاى قبلها واواً، فتقول للمرأة: أنت تغزُون؛ فيلتبس بجماعة المذكر " [1].

ومما سبق يتضح لنا أن اللغة تسعى دائماً إلى سلامة المعنى، والابتعاد عن أي أمر يفضي إلى وقوع اللبس، فبإبدال حركة الحرف الذي يسبق حرف العلّة المحذوف، وذلك بنقل حركة حرف العلّة إليه، يُبعد الكلمة عن اللبس ويتضح به الفرق بين الأبنية، ويؤدي إلى عدم تداخلها، وهذا مقصد من المقاصد التي تسعى إليها اللغة، وهو سلامة المبنى مع وضوح المعنى.

(1) ابن جني، **الخصائص**، ج3 / ص141 .

المبحث الثالث: الإدغام في ضوء علّة الفرق

الإدغام واجب في كل كلمة اجتمع فيها حرفان متجانسان، وجائزٌ إذا وقع في كلمتين منفصلتين إلا إذا خيف لبسٌ فيمتنع، ولقد اجتمع حرفان متجانسان في بعض الكلمات ولم يدغما؛ وذلك أنّهما إذا أدغما يحدث لبس بين هذه الكلمات وكلمات أخرى حدث فيها الإدغام بالحروف نفسها، كي لا تختل المباني ويحدث اضطراب وتداخل في المعاني، وقد جاءت بعض الكلمات من غير إدغام وأخرى حصل فيها إدغام مع تشابهها في التركيب، نذكر بعض الأمثلة على ذلك:

المثال الأول

(صَكَك)[1]: بفتحتين عيب في رجل الفرس، امتنع فيه الإدغام مع توفر شرطه؛ وذلك حتى لا يلتبس (بصَكّ): بفتح الصاد وتشديد الكاف وهو كتاب القاضي، فالأول أتى غير مدغم؛ ليكون معناه مفارقاً لمعنى الثاني الذي أتى مدغماً، فبذلك يحدث الفرق بين الكلمتين وبه تختص كل كلمة بالمعنى المراد لها، و مثله (طَلل) [2]: بفتحتين ما بقي من آثار الدار، أتى غير مدغم حتى لا يلتبس، بـالفعل (طَلٌّ)[3]: وهو المطر الضعيف، وكذلك (جُدَد): وهو بضم الجيم وفتح الدال خط في ظهر الحمار، لم يحدث فيه إدغام كي لا يحدث لبس بينه وبين (جدّ): وهو البئر في الطريق؛ يعني لو أدغم مثل (صكك): وهو بفتحتين عيب في رجل الفرس، لم يعلم أنه عيب في رجل الفرس أو كتاب القاضي، فإذا لم يدغم زال الالتباس وحدث الفرق بينهما وقس عليه غيره، وبهذا يتحقق مراد اللغة وغايتها وهو رفع اللبس والغموض[4].

---

(1) الصَّكَكُ : اضطراب الرُّكبتين والعُرقوبين من الإنسان وغيره، ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (صكك)، ج4/ ص2475 .

(2) الطلل : ما شخص من آثار الدار، والجمع أطْلالٌ وطُلولٌ، الجوهري ، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، (طلل) ج5 / ص1752 .

(3) الطلّ: أضعفُ المطر، والجمع الطِلالُ، تقول منه : طَلَّتِ الأرضُ وطَلَّها الندَى، فهي مَطْلولةٌ، الجوهري ، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، (طلل) ج5 / ص1752 .

(4) ديكنقوز، **شرح مراح الأرواح، وبهامشه : الفلاح في شرح المراح**، ص84.

المثال الثاني

(تاء الافتعال) عند بعض الصرفيين لا يجوز هذا الإدغام؛ أي إدغام (تاء الافتعال) إذا وقع بعد تاء الافتعال حرف من حروف (تدزذ سصضطظ)؛ أي إذا وقع حرف من هذه الحروف التسعة عين الكلمة، وبَنَيت منها افتعالا لا يجوز لك إدغام تاء الافتعال فيها، بجعل التاء من جنسها، حتى لا يلتبس ماضي باب (الافتعال) بماضي باب (التفعيل)؛ لأن الشأن عندهم؛ أي عند من لا يُجَوّز الإدغام، بنقل حركة التاء؛ أي تاء الافتعال إلى ما قبلها على تقدير الإدغام، ويحذف الهمزة المجتلبة للاستغناء عنها فيلزم الالتباس، نحو: (اقْتَتَل)؛ إذ لو أدغم لحدث الالتباس (بقتل)؛ لأن حركة التاء الأولى إذا نقلت إلى القاف تصير الكلمة (اقْتْتل)، ويستغني عن الهمزة لعدم لزوم وجودها، فتصير الكلمة (قْتْتل)، فصار عند الإدغام (قتّل)، فلم يعلم أنه ماض من التفعيل، أو من الافتعال، ولذلك لم يحدث إدغام في (اقتتل) كي لا يحدث لبس ويتضح الفرق بين المعاني، و كذلك لا يدغم في مثل (تَتَباعد) و(تَتَنزل) مع أنه اجتمع فيه حرفان متحركان متجانسان؛ حتى لا يلتبس بالماضي؛ لأنه لو أدغم واجتلبت الهمزة، وقيل (اتْبَاعَد) و (اتْنَزّل)، لم يعلم أنه ماض وهمزته وصل، أو مضارع همزته همزة قطع، وقيل: لم يدغم (تتباعد) و (تتنزل)؛ لأنّهم كرهوا وجوب الإدغام فيما لا يلزم وقوع تاء أخرى بعدها دائما، فصار في حكم التقاء المثلين في كلمتين؛ فلهذا لم يلزم الإدغام، ولذلك احتاجوا إلى الحذف؛ إذ الإدغام يحصل قدرا من التخفيف، فلما كرهوا عدلوا إلى تخفيف الكلمة بالحذف، تحرزاً من فوات التخفيف بالكلية مع كونه مقصوداً، فحذفوا إحدى التاءين [1].

وبعضهم جوّز الإدغام مع الالتباس اكتفاء بالفرق التقديري، وعند بعضهم يجوز الإدغام؛ لأنّ طريق الإدغام عندهم ليس نقل حركة التاء إلى ما قبلها حتى يلزم الالتباس، بل ما بينه بقوله: ويجيء؛ أي الماضي بكسر الفاء نحو: (خِصم) و(قِتل) بكسر الخاء والقاف؛ لأن الشأن عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين يعني إذا قصد الإدغام في الماضي من هذا الباب أسكنت تاء الافتعال

(1) ابن كمال باشا، (940هـ) **الفلاح في شرح المراح هامش على شرح مراح الأرواح**، للديكنقوز، ص84.

فالتقى ساكنان؛ لأنّ فاء الكلمة ساكنة أيضاً، والأصل في التقاء الساكنين أن تحرك الأول منهما بالكسر، ولا يمكن حذف أحدهما لئلا يلزم إجحاف الكلمة فحركت الأولى وحذفت الهمزة للاستغناء عنها، مثلاً: إذا قصد الإدغام في (اقتتل) أسكنت التاء ليمكن الإدغام فاجتمع ساكنان القاف والتاء فحرك بالكسر على الأصل؛ فاستغني عن الهمزة ثم أدغم التاء فصار (قتل) بكسر القاف وفتح التاء وتشديدها، وقس عليه ما عداه، وعند بعضهم يجيء الماضي بالهمزة المجتلبة، نحو: (اخِصم) بكسر الهمزة وكسر الخاء بالتحريك على الأصل، وفتحها بنقل حركة التاء إليها وفتح الصاد وتشديدها، ولا التباس فيه أيضاً، فيجوز الإدغام، وإنّما يجيء الماضي بالهمزة نظرا إلى سكون أصله؛ أي سكون الخاء والأصل فتكون الحركة عارضة، ولا اعتبار بالعارض فلم تحذف الهمزة، و مع إثبات الهمزة يجوز في مستقبله؛ أي مستقبل (خِصم) وأخواته كسر الفاء، وفتحها معاً، أمّا الكسر فبتحريكها على الأصل، وأمّا الفتح فبنقل حركة التاء إليها، كما يجوز كسرها وفتحها معاً في الماضي، نحو (يخصم) بكسر الخاء وفتحها، أصله (يختصم) فأسكنت التاء ليمكن الإدغام، فالتقى ساكنان الخاء والتاء فحركت الخاء بالكسر على الأصل أو نقل فتحة التاء إليها ثم قلبت التاء صاداً وأدغم الصاد في الصاد وقس عليه ما عداه [1].

والذي يظهر من خلال أصحاد توجيه منع الإدغام في (تتباعد)، وما في حكمه، مخافة اللبس، يبدو أنّه توجيه مُحكم ومُنضبط؛ لأن الكلمة مستعملة بهذه الصيغة، ومعناها يزيد على معنى (تباعد) على التوجيه الثاني بالحذف، وكذلك قاعدة زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، أعتقد أنّها منطبقة عليه، واللغة تبحث عن سلامة المعنى بسلامة المبنى، وبهذا التوجيه يحدث الفرق بين الأبنية، وتتضح المعاني من خلال ذلك التفريق، و يؤدي هذا الأمر إلى إثراء اللغة، و تمتعها بخصائص لا تكون لغيرها، وذلك بزيادة ألفاظها، و اختصاص كلّ لفظ بمعنى يفارق ما وضع لأجله اللفظ الآخر.

---

(1) ابن كمال باشا، **الفلاح في شرح المراح**، ص96 ـ 97 .

الفصل الثالث

علّة الفرق والعدول عن الأصل

المبحث الأول: التفريق بين الاسم والفعل في ضوء علّة الفرق

أولاً: فك التضعيف

إذا خيف اللبس بين الاسم والفعل في صيغة من الصيغ، فمن الأجدر البحث عن وسيلة للفرار من هذا اللبس؛ ليتضح الفرق بين الصّيغ، ومن الأمثلة التي خيف فيها اللبس، المدغم من الأسماء والأفعال، فتلجأ فيها اللغة إلى فك أحد المدغمين؛ للتفريق بينهما.

(حكَكَ) يبين الجوهري ذلك في حديثه عن معاني الفعل: (حكَكَ)، (الحَكّك): مِشية فِيهَا تحرُّك شَبيه بمِشية المَرْأة القصيرة إذا حرّكت مَنْكِبيها، و(الحَكّك) أيْضا: أن تَأكُل الأرضُ حافرَ الفرس حَتَّى تنْهَكَه، و(الحَكّك): حِجَارَة رخوة، حككت الشيء أحكّه، وحَاك في صدري منه شيء، أي ما تخالج فيه، ويقال: ما حكّ في صدري كذا، إذا لم ينشرح له صدرك، والحَكّك بالتحريك: حجارة رخوة بيض، وإنّما ظهر فيه التضعيف؛ للفرق بين الفعل والاسم؛ أي للفرق بين الاسم "الحَكّكَ" وبين الفعل "حكّ" [1].

فهذه تعد وسيلة من وسائل اللغة للفرار من اللبس، وإبراز الفرق بين الصيغتين، وذلك بفك التضعيف في الاسم وإبقائه في الفعل، وإن كان من الممكن أن يكون الأمر واضحاً جلياً في هذا الباب من خلال العلامات التي تتميّز به الأسماء عن الأفعال، من تعريف وإسناد وتنوين إلى آخره، وهي تعد علامات فارقة بين الأسماء والأفعال، ولكن فك التضعيف في هذا الموضع قد يكون زيادة في التفريق بينهما.

---

(1) الجوهري ، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، (حكك) ج5 / ص266، و ابن دريد، أبوبكر محمد بن الحسن (321 هـ)، (1987م)، **جمهرة اللغة**، تحقيق : رمزي منير بعلبكي، ط 1، دار العلم للملايين – بيروت، ج3 / ص 1004 .

ثانياً: قلب الحرف من جنس حركة ما قبله

إذا وقع حرف العلّة في طرف الكلمة يقلب من جنس الحركة التي قبله، وهذا ما نلاحظه في قلب الياء ألفاً مقصورة لوقوعها رابعة كما في لفظة (يَحْيَى)، وقد كتبت (يَحْيَا) بالألف القائمة؛ وعلّة هذا هو الفرق بين (يحيى) اسم رجل، وبين (يحيا) كونه فعلا، فجاء هذا الإعلال بقلب الحرف من جهة وكتابتها مرة مقصورة، وأخرى قائمة، وذلك فرارا من اللبس، وليكون الفرق بيّناً بين الاسم والفعل [1].

ثالثاً: المنع من الصرف لعلّة مشابهة الفعل

ليس كلّ اسم أو علم على وزن الفعل ممنوعاً من الصرف، فلِمَنْع الاسم أو العلم من الصرف لابدّ من توافر بعض الشروط المبسوطة في مظانّها النحوية، نذكر منها: أن يكون الاسم على وزن الفعل المزيد كـ (يَزِيد) و (يَعِيش)، وقد جاءت بعض الأسماء التي على وزن الفعل مصروفة، حيث جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنّه قال: " إنّ الله ينهاكم عن قِيلٍ وقَالٍ"[2]، صَرفه لمّا جعله اسماً، وكذلك جاء في الشعر قال ابن مقبل: (الرّمل)

أصْبَحَ الدهرُ وقد ألْوَى بهمْ غيرَ تَقْوالِك مِن قيلٍ وقال[3]

أتى بهما على وزن الفعل، ولم يمنعا من الصرف؛ وإنّما منع من الصرف ما كان من الأسماء على وزن الفعل المزيد، تنبيهاً على اسميته؛ حتى لا يلتبسا ويكون الفرق واضحا بينهما.

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، (د ت)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، (د ط)، المكتبة التوفيقية ـ مصر، ج3 / ص524، ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، (1409هـ 1988م)، **الألفاظ المهموزة**، تحقيق: مازن المبارك، ط 1، دار الفكر – دمشق، ص 46 .

(2) الألباني، محمد ناصر الدين، (د ت)، **صحيح السلسلة الصحيحة مختصرة** ، حديث رقم 685، ج2 / ص298 .

(3) ابن مقبل، (1424هـ ـ 2003م)، **ديوان ابن مقبل** ، تحقيق : د . عزة حسن، (د ط)، ص275 .

فإذا أردت حكاية هذه الأفعال تركتها على حالها؛ أي على حالها من البناء، وقد جاءت رواية من رويات الحديث: "إن الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ" [1].

قَوْلُهُ: "وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ" في رواية الشَّعْبِيِّ: "وَكَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ" كذا للأكثر في جميع المواضع بغير تنوين، ووقَع في رواية الكُشْمِيهَنِيِّ: "قِيلًا وَقَالًا"، والأوّل أشهر وفيه تعقُّب على من زعم أنَّه جائز ولم تقَع به الرِّواية، قَال الجوهريّ: (قِيلَ، و قَالَ)، اسمان يقَال: كثير القيل والقَال، كذا جزم بأنَّهما اسمان، وأشار إلى الدَّليل على ذلك بدخول الألف واللَّام عليهما، وقَال ابن دقيق العِيدِ: لو كانَا اسمين بمعنى واحد كـ "القَول" لم يكن لعطف أحدهما على الآخر فائدة، فأشار إلى ترجيح الأوَّل، وقال الطَّبريُّ: في (قِيلَ، وَقَالَ)، ثلاثة أوجهٍ أحدُها: أنّهما مصدران للقول، قال تعالى: ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾ (الزخرف: 88)، تقول: (قلت قولًا، وقيلًا، وقالًا)، والمراد في الأحاديث الإشارة إلى كراهة كثرة الكلام؛ لأنّها تؤولُ إلى الخطأ، قال وإنّما كرّره للمبالغة في الزَّجر عنه، ثانيها: إرادة حكاية أقاويل النَّاس، والبحث عنها ليخبر عنها، فيقول: قال فلان كذا وقيل كذا، والنّهي عنه إمّا للزّجر عن الاستكثار منه، وإمّا لشيءٍ مخصوص منه وهو ما يكرهه المحكيّ عنه، ثالثها: أنّ ذلك في حكاية الاختلاف في أُمور الدِّين، كقوله قال فلان كذا وقال فلان كذا، ومحلُّ كراهة ذلك أنْ يكثر من ذلك، بحيث لا يؤْمنُ مع الإكثار من الزَّلل، وهو مخصوص بمن يَنْقُلُ ذلك من غير تثبُّت، ولكنْ يُقَلِّدُ من سمعه ولا يحتاط له [2].

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج1 / ص268.

(2) ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، (د ت)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، (د ط)، دار المعرفة - بيروت، 1379، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه : محب الدين الخطيب، ج10 / ص407.

المبحث الثاني: تخصيص الأبنية والمعاني وعلّة الفرق

قد توجد للفعل الواحد أكثر من صيغة مصدرية، والعرد تستعمل كل صيغة من هذه الصيغ لمعنى معين، وكذلك قد يحدث عدول عن القياس في صياغة المصدر إلى ما ليس بقياس فيه، وقد استخدمت العرب أسماء المصادر في بعض الأحيان مكان المصادر، أو حدث إبدال في بعض الحروف؛ ليفصلوا بين المصدر والاسم؛ ليفرقوا بين المعاني، نذكر بعض الأمثلة.

المثال الأول

قد توجد أكثر من صيغة مصدرية للفعل الواحد، فتستعمل العرب كل صيغة بمعنى مستقل عن معنى الصيغة الأخرى، ونوضح العدول عن القياس في هذه الصيغ، نحو:

أولاً: الفعل (عَادَى)، يختلف مصدره باختلاف معناه، فتارة يكون بمعنى (العَدَاوة)؛ أي المقاطعة، وفي هذه الحال يكون مصدره (مُعَادَاة)؛ لأنّه من (فَاعَل ـ مُفَاعلَة)، نقول: (عَادَى فلانٌ فلاناً مُعَادَاة)؛ أي قاطعه وابتعد عنه.

وتارة يكون بمعنى الظلم، فمصدره في هذه الحال هو: (عَدْيَاً)، تقول: (عَادَى الأميرُ شَعْبَهُ عَدْياً)؛ أي ظلماً، والقياس كان على (مُعَادَاة)؛ لكن العرب أرادوا التفريق بين المعنيين في الاستعمال، حيث جاءت (مُعَادَاة)، مصدراً لـ (عَادَى)، بمعنى العداوة والمقاطعة، و(عَدْياً)، مصدراً لـ (عَادَى)، بمعنى الظلم، فراراً من اللبس.

جاء في معجم العين للخليل: "عَدَا عليه فأخذ ماله، وعدا عليه بسيفِه فضربه، ولا يُريدُ عَدْواً على الرّجلين، ولكنْ من الظّلم، تقول: عَدَت عَوادٍ بيننا وخُطُوب، وكذلك عادت من عادى، ولا يُجْعَلُ مصدره في هذا المعنى: (مُعَادَاة)، وإن كان قياسه الهمزة تحت الألف؛ لأنّه من (فاعل ـ

مفاعلة)، ولكن جاء مصدره على: (عَدْيا) مخافة الالتباس دون همزة، يقال: كُفَّ عنّي يا فلانُ عاديتَكَ، وعادية شرّك، وهو ما عَداك من قِبَلِهِ من المكروه"[1].

مما سبق يتضح أنّ (عَدَا)، بمعنى ظَلَم يأتي بمعناها (عَادَى) ـ أيضاً ـ بمعنى ظَلَم، ويكون المصدر من (عَادَى) هو (عَدْيا)؛ أي ظلم، وحتى يكون الفرق بينه وبين (عَادَى) الذي مصدره (مُعَادَاة) بمعنى الْعَدَاوَة، فرّقت العرب بين معنى الفعلين، وذلك بجعلها لكل فعل مصدراً مخصوصاً ينبئ عن معنى الفعل.

ثانياً: الفعل (فَرَّخَ) له مصدران وقد خصصت العرب لكل مصدر معنى، فالمصدر الأول: (إفْرَاخ) ويكون لمعنى الانكشاف، ومنه إفْرَاخ البيض، جاء في لسان العرب: "أصل الإفراخ الانكشاف مأخوذ من إفراخ البيض إذا انقاض عن الفرخ فخرج منها وأفرَخَ رَوْعُه إذا دعي له أن يسكن رَوْعُه ويذهب، وفُرِّخَ الرِّعْدِيدُ رُعِبَ وأُرْعِدَ، ويقال للفَرق: الرِّعْدِيدِ قد فرَّخَ تَفْريخاً" [2].

لقد فرقوا بين المصدرين لدلالة كل مصدر على معنى مخصوص، فإذا أرادوا معنى الانكشاف جعلوا المصدر: (إفْرَاخا) ومنه (فرّخ البيض إفراخا)، إذا خرج وانكشف عن قشره، أما إذا أرادوا معنى الرعب والخوف جعلوا المصدر: (تَفْريخا) ومنه فرّخ الرعديد تفريخا، إذا رُعب وخاف، وكان الأصل أن يستعملا على بنية واحدةٍ، وعندما خافوا اللبس فرقوا بينهما؛ لتتضح دلالة كل واحد منهما.

المثال الثاني

في بعض الأحيان تستعمل العرب اسم المصدر عوضاً عن المصدر؛ خوفاً من لبس قد يقع، كي لا يقع الخلط بين المعاني ومن ذلك ورود المصدر (صَلَاة)، بدلاً من (تَصْلِية)، إذ القياس في مصدر الفعل (صَلَّى ـ تَصْلِية)، جاء في لسان العرب، أنّ الفعل (صَلّى) مصدره القياسي (تَصْلِية)،

---

(1) الفراهيدي ، **معجم العين**، ج2 / ص214.

(2) ابن منظور، **لسان العرب** ، ج5 / ص3373 .

والعرب استخدمت اسم المصدر (صَلاة)، مكان المصدر القياسي في قولهم: صلّى المؤمن صلاة، ولم يقولوا: تصلية؛ كي لا يحدث لبس مع قولهم: صلّى الله الكافر النار تصلية.

الصلاة اسمٌ يوضَعُ مَوْضِعَ المَصْدر تقول صَلَّيْتُ صلاةً ولا تَقُلْ تَصْلِيةً فإذا أرَدْت أنَّك تُلْقِيه فيها إلْقاءً كأنَّكَ تُريدُ الإحْراقَ قلتَ أصْلَيْته بالألف إصْلاءً وكذلك صَلَّيْتُه أُصَلِّيه تَصْلِيةً [1].

إذاً فالقياس أن يأتي المصدر من الفعل (صَلّى) على (تَصْلِية)؛ وذلك لأنّ الأفعال التي تكون على وزن (فعّل) فإنّ مصدرها يكون على (تَفْعِيل)، أو على (تَفْعلَة)، وذلك نحو الفعل (كرّم) مصدره (تَكْريم) أو (تَكْرِمَة) هذا للفعل الصحيح، أمّا الفعل المعتل الآخر، فإنّه لا يكون إلا على (تَفْعِلَة) نحو: (عَزّى ـ تَعْزِيَة)، (زكّى ـ تزكية)، فالعرب منعوا (تفعلَة) من الفعل (صَلّى)، بمعنى الدعاء والرحمة والاستغفار؛ لِما جرى عليه العرف اللغوي من استعمال هذا المصدر (تَصْلِيَة)، من الفعل (صَلّى) بمعنى الإحراق، ولمنع وقوع اللبس بين المعنيين، استخدموا اسم المصدر (الصَّلاة)، بمعنى الدعاء والعبادة مكان المصدر للفرق بينهما.

المثال الثالث

قد يكون العدول عن القاعدة في بعض الأحيان تنبيهاً على أصل الكلمة، أو كي لا يقع اللبس بين أصل البناء وبناء آخر، نعرض بعض الكلمات التي حدث فيها العدول مخافة التباس أصلها بأصل آخر، توضيحا لذلك نذكر بعض الأمثلة:

أولاً: بعض العرب يجعل كلمة (شَاعِر) ـ الذي يقول الشعر ـ مأخوذة من (شَعُر)، على هذا يكون قياس اسم الفاعل منه على (فَعِيل)؛ أي كان قياسه أن يأتي على (شَعِير)، مثل: (شَرُف)، اسم الفاعل منها (شَرِيف)، غير أنهم خافوا التباس (شَعِير)، بمعنى (شَاعِر) بـ (شَعِير): بمعنى الحب المعروف من النبات، فجعلوه على (فَاعِل) ولقد أشاروا إلى قياس بنائه في جمعه، فكان جمعه على

---

(1) ابن منظور، **لسان العرب** ، ج4 / ص 2491، الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، (صلا) ج6 / ص2402، الزَّبيدي، **تاج العروس**، ج38 / ص439 .

(شُعَرَاء) على وزن (فُعَلاء)، وجمع (فاعل) على (فُعلاء) نادر، ومثله (عَاقِل، و عقلاء)، قال ابن خالويه: "وإنما جمع (شَاعر) على (شُعراء)؛ لأنّ من العرب من يقول: (شَعُر) بالضم فقياسه أن تجيء الصفة على (فعيل) نحو (شَرُف، فهو شَرِيف) فلو قيل كذلك لالتبس (بِشَعِير) الذي هو الحب فقالوا (شَاعِر)، ولمحوا في الجمع بناءه الأصلي، وذلك للتفريق بين المعنيين في الكلمتين [1].

ثانياً: (الْخُنْذوة) وردت بَعدَّةِ لغات ـ لهجات ـ وردة عند قوم (خُنْذُه)، (خُنْذُوة) بضم الخاء والدال، وحُكيت (خِنْذُوة) بكسر الخاء وضم الدال، وعند قوم (خِنْذِوة) بكسر الخاء والدال.

والخُنْذُوة: الشُّعْبة من الجَبل، و حكيت بالحاء: (حُنْذُوة)، وَ حكيت بالجيم: (جُنْذُوة)، و(خُنْذُوة)، بِالْخَاءِ المُعجمة، أقعد بذلك، يَشْتقها من (الخِنْذيذ) [2].

وحُكيت: (خِنْذُوة)، بِكَسْر الْخَاء، وَهُوَ قَبِيح؛ لِأَنَّهُ لَا تَجْتَمِع كَسرة وضمة بعْدهَا وَاو، وَلَيْسَ بَينهمَا إِلَّا سَاكن؛ لِأَن السَّاكِن غير مُعتد بِهِ، فَكَأَنَّهُ: (خِذُوَة)، وهم لم يغيروا الضم إلى كسر طلباً للخفّة؛ ولو فعلوا لذهبوا إلى اللغة الثالثة وهي (خِنْذِوة) وفي هذه اللغة إشكال آخر.

وحكيت: (جِنذِوة)، و (خِنذِوة)، و (حِنذِوة) ـ بكسر الأول والثالث وسكون الثاني في الجميع ـ لغات في جميع ذلك، حكاه بعض أهل اللغة، أمّا الكسرة فإنها توجب قلب الواو ياء وإن كان بعدها ما يقع عليه الاعراب وهو الهاء، ولو قلبت الواو ياءً لالتبس (فِعْلِوة) بـ (فِعْلِية)، مثل: (عِفْرِية)، فامتنع القلد تنبيها على الأصل، الذي إن غاب التبست الأبنية، وبهذا يحدث الفرق بين الأبنية ولا تلتبس صورها [3].

ثالثاً: (عَجَائِز) جاءت معلّة بقلب الواو ألفاً ثم همزةً، وكان الأصل أن تجمع على (عَجَاوِز) من غير إعلال، لكنهم أعلوها لقصد الفرق، وذلك أنهم أرادوا التفريق بين ما هو أصل من حروف

---

(1) ابن سيدة، **المحكم والمحيط الأعظم** ، ج5 / ص160 .
(2) ابن منظور ، **لسان العرب** ، ج4 / ص2491.
(3) الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج3 / ص164 .

العلّة، مثل: (مَقَاوِم، ومَعَايش)، أو ما شابه الأصل بتحركه فاكتسب قوة كقوة الأصل مثل: (جَدَاول و عَنَّاير) وبين ما هو زائد كـ (عجائز) و (رسائل) و (صحائف).

يقول الخليل في واو (عَجُوز) وألف (رِسَالَة) وياء (صَحِيفة): إنما هُمزن في الجمع ولم يكن بمنزلة (معاون ومعايش) إذا قلت: (صَحَائِف و رَسَائِل و عَجَائِز)؛ لأنّ حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة، وإنّما هي حروف مَيْتَة لا تدخلها الحركات، ووقعن بعد ألف فهمزن ولم يظهرن، إذ كُنّ لا أصل لهن في الحركات، ولو ظهرن في الجمع متحركات كانت الحركة ستدخلهن في غير الجمع في بعض المواضع [1].

يقول لزم تحريك المد في الباقية همزة مكسورة على نحو رسائل وصحائف وعجائز لبعد حذف الأول مع أدائه على الالتباس بغير هيئتها [2]، فلو سُكن على الأصل لأدى ذلك إلى التقاء ساكنيين، الأول لا يمكن حذفه؛ لأنّه علامة جمع، ولو حذف لالتبس بغير هيئته، كذا لو حذف الثاني، فحرك بعد القلب همزة؛ لأنّها أقرب الحروف إلى الألف، وبها امتنع اللبس وحدث الفرق.

المثال الرابع

الحركات دالة على المعاني، لذا قد يكون لها دورٌ في التفريق بين المعاني المعجمية، ففي بعض الكلمات قد تختلف الحركة ويختلف معها المعنى، ويكون رسم الكلمة واحداً، نورد بعض الصيغ الدالة على ذلك.

أولاً: (القُلْبُ) أجْوَدُ خُوص النخلة، وهو الخُوص الذي يلي أعلاها، وقلوب الشجر: الّذي ينبُتُ في وسطها غضّاً طريّاً، واحدُها قُلْبة، وجاء القُلْب ـ بالضم ـ للفَرْق بينها وبين قَلْبُ النّخلة، و(قَلْبُ النخلة) جُمَّارُها، (القُلْبُ) بالضم السَّعَفُ الذي يَطْلُع مِنَ القَلْب، و (القَلْبُ) هو الجُمَّارُ، وقَلْبُ كلّ

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، (1373 هـ ـ 1954م)، **المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، ط 1، دار إحياء التراث القديم، ص326.

(2) السكاكي، بن أبي بكر بن محمد أبو يعقوب (ت 626هـ)، (1407هـ ـ 1987م)، **مفتاح العلوم**، تحقيق : نعيم زرزور، ط 2، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ص39.

شيءٍ لُبُّه وخالِصُه، فاللغة قد فرقت بين المعنيين بتغير الحركة فيهما، وبهذا امتنع اللبس بين المعاني، وأصبحت لكل كلمة دلالة خاصة بناءً على الحركة التي تميّزت بها عن الكلمة الأخرى[1].

ثانياً: ما كان على (أفْعَل) نحو (أجْمَل) مصدره يأتي على (إفْعَال) جاءت الهمزة في المصدر همزة قطع مثل ما جاءت في الفعل، نقول: (أجْمَل، إجْمَال) و (أقْفَل، إقْفَال)، جاءت الهمزة في المصدر مكسورة مع أنها في الفعل مفتوحة، وكان ينبغي أن تأتي مفتوحة في المصدر كما جاءت في الفعل، إلا أنهم عدلوا عن ذلك؛ يعلل ابن الأنباري لذلك بقوله: "إنما كسرت من (إجْمَال)، ونحوه لئلا يلتبس بالجمع، فإنهم لو قالوا: (أجمل، أجمالا) بفتح الهمزة في المصدر، للتبس بجمع (جَمَل) فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس كسروا الهمزة لإزالة اللبس" [2]، وبذلك حدث الفرق بين البناءين بكسر الهمزة في المصدر؛ لأنّها مفتوحة في الجمع؛ لئلا تتداخل المباني وتختلط المعاني.

---

(1) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (قلب)، ج1 / ص685.

(2) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت 577هـ)، (1415هـ ـ 1995م)، **أسرار العربية**، تحقيق د . فخر صالح قدارة، ط 1، دار الجيل ـ بيروت، ص346.

المبحث الثالث: السياق وعلّة الفرق

لم يحدث العدول عن الأصل في كل ما وقع فيه اللبس عند العرب، فقد تركت اللغة بعض المتشابهات من المشتقات، واتخذت أسلوباً آخر لإيضاح نوع كل صيغة ودلالتها، ومن تلك الدلائل السياق، فالسياق هو المحدد ـ في بعض المواضع ـ لدلالة الصيغ التي يُظن وقوع اللبس فيها، ومن ذلك.

المثال الأول

قد يشترك مشتقان أو أكثر في صيغة واحدة، ويقع اللبس بينهما، فالسياق هو الفيصل في تحديد المعنى، فلكل مشتق معنى يميزه عن المشتق الآخر، وقد يقع اللبس في كثير من المشتقات قبل انتظامها داخل سياق معين، نذكر بعضها للتوضيح.

أولاً: اسم الفاعل واسم المفعول

يكون اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن المضارع مع قلب حرف المضارعة ميما مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، اما اسم المفعول من غير الثلاثي فيكون على وزن المضارع مع قلب حرف المضارعة ميما مضمومة، لكن الذي يخالف فيه اسم الفاعل حيث يكون ما قبل آخره مفتوحاً، وهذه القاعدة مطّردة، إلاّ أنّ هناك بعض الكلمات يأتي فيها حرف العلّة ما قبل الحرف الأخير، فلا تظهر عليه الحركة، أو يكون ما قبل الآخر مدغماً في الآخر، فيلتبس فيها اسم الفاعل باسم المفعول؛ لأنّ ما يوجب الفرق بينهما قد اختفى، فيحدث اللبس بينهما.

الأفعال: (ازْورَّ، اعْتدّ، اعْتزّ) اسم الفاعل منها يأتي على (مُزْورّ، مُعْتَدّ، مُعْتَزّ)، وكذلك اسم المفعول، ولرفع اللبس ومعرفة الصيغة المقصودة، هل هي اسم فاعل أو اسم مفعول من هذه الأفعال؟، لابدّ من دخول الكلمة في سياقٍ معين، ومن ضمن السياق النظر في الفعل المشتقة منه الصيغة هل هو مُتعدّ أو لازم، فاسم المفعول من الفعل اللازم يكون مفتقراً إلى جار ومجرور، أو ظرف ليتم معناه، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال السياق، وبناءً عليه فإن اسم المفعول من (ازْورّ،

واعْتَدّ، و اعْتَزّ) يأتي على هذه الهيئة مقرونا بظرف أو جار ومجرور: (معْتَزّاً به، مزْوراً عنه)، وعلى هذا تكون الصيغ الواردة دون شبه الجملة، اسم فاعل، و يكون ما قبل آخره مكسوراً تقديراً، ومالحقته شبه الجملة لتتم معناه، اسم مفعول في تقدير فتح ما قبل الآخر.

أمّا ما كان من الأفعال قبل آخره حرف علّة، و كان سببا في عدم ظهور الحركة المميزة للصيغة، مثل: (اخْتَار، واعْتَاد) فإن اسم الفاعل والمفعول يكون على نفس الهيئة (مُخْتَار، ومُعْتَاد) وهما يحملان تقديرين مختلفين، من حيث البناء؛ فاسم الفاعل أصله (مُخْتَير، ومُعْتَود) كـ (مُقْتَطِع) بكسر الطّاء، أمّا اسم المفعول من غير الثلاثي، فيكون: (مُخْتَيَر، ومُعْتَوَد) كـ (مُقْتَطَع) بفتح الطاء، ومن حيث المعنى، فقولك: (هذا ثوب مُخْتَار) أصله (مُخْتَيَر) بفتح الياء، فهو اسم مفعول، وقولك: (أنت مُخْتَارٌ للثياب)، فهو اسم فاعل، بكسر ما قبل آخره (مُخْتَير)، فهذان تقديران مختلفان لمعنيين، وهذا حسن لطيف، وإنّما كان يكون هذا منكرًا لو كان تقدير فتح العين وكسرها لمعنى واحد، فأما وهما لمعنيين فسائغ حسن [1].

ثانياً: الصفة المشبهة.

تعددت أوزان الصفة المشبهة: (أفْعَل، فاعل، فَيْعَل، فَعَال..... الخ) وهذا التعدد في أوزانها جعلها من أكثر المشتقات التباسا، فهي صالحة من حيث المبنى للبس مع أغلب المشتقات الأخرى، فالسبيل إلى رفع اللبس والتفريق بينها وبين بعض الصيغ هو المعنى، الذي لا يتضح إلا من خلال السياق.

فالصفة المشبهة يختلف معناها من حيث الدوام والثبوت عن معاني الصيغ الأخرى، وهي تخرج من اللبس بما فيها من دلالة الدوام والثبوت؛ فهي تشبه في مبناها صيغة اسم الفاعل

---

(1) ابن جني، **الخصائص**، ج1 / ص348 .

كـ(طَاهِر)، واسم المفعول كـ (مَوجُود)، والمبالغة كـ (وَقِح)، والتفضيل كـ (أبْرَص)، ويبقى السياق هو الفيصل للتفريق بينها وبين هذه الصيغ [1].

فاللغة استخدمت دلالة الصفة المشبهة على الدوام واللزوم للتفريق بينها وبين بقية المشتقات، ولا يمكن معرفة هذه الدلالة من غير السياق، يقول الطنطاوي في حديثه عن الصفة المشبهة: بأنها "تنقاس على زنة اسم الفاعل تماماً، لكن بشرط أن يكون المعنى على جهة الدوام" [2]، وقد اشترط الصرفيون هذا الشرط للفرق بينه وبينها؛ أي بين اسم الفاعل والصفة المشبّهة، حتى لا يقع اللبس بينهما، ويحول بين القارئ والسامع وبين فهم المراد: هل المقصود اسم الفاعل، أم الصفة المشبّهة؟ وذلك في نحو: (مُرْتَفِع القامة، و مُسْتَقِيم الرأي، و مُعْتَدِل المزاج)، فاللغة تلجأ إلى بعض الأساليب لإزالة الغموض والتفريق بين الصيغ، ومن هذه الأساليب السياق الذي لولاه في مثل هذه الصيغ لم يتضح معناها، وبالسياق فُرِّق بينها، وكذلك ابتعدنا عن التعقيد الذي كان قد يحصل إذا اضطرت اللغة إلى أسلوب آخر غير السياق.

ثالثاً: إسناد الفعل المعتل إلى الضمائر:

عند إسناد بعض الأفعال إلى بعض الضمائر قد يحدث اللبس، في بعض الصور التي تأتي على هيئة واحدة، ولايتأتى الفرق بينها إلا من خلال السياق الذي يكون عاملا موضحا لدلالة هذه الكلمات في بعض الأحيان، يذكر الباحث بعضها للإيضاح.

أولاً: الفعل المعتل بالواو، عند إسناده إلى واو الجماعة وإلى نون النسوة، يحدث لبس بينهما من حيث الشكل، حيث نقول للرجال: (أنتم تَغْزُونَ، وللنساء: أنتن تَغْزُونَ)، لكن بتحليل الصيغتين يتضح الفرق.

---

(1) تمام، حسان عمر ،(1427هـ - 2006م)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط 5، عالم الكتب، ص99 - 100 .

(2) طنطاوي، محمد، (1375هـ - 1955م)، **تصريف الأسماء**، ط 5، مطبعة وادي الملوك، ص104 .

عند إسناده إلى واو الجماعة:

(تغْزُو) عند إسناده إلى واو الجماعة يصير (تَغْزُوون) التقى ساكنان واو الجمع ولام الكلمة ـ واو الفعل ـ يحذف واو الفعل؛ لأنّ واو الجمع إذا سقطة تسقط معها صيغة الجمع، فيصير (تَغْزُون) على وزن (تَفْعُون).

كل فعل مضارع معتل الآخر بالواو عند إسناده إلى واو الجماعة يكون وزنه في الأصل على: (تَفْعَلُون) بتوالي واوين مع تحرك الأول بالضم، ولا يخفى ما لضمة الواو من الثقل، فتحذف الضمة دفعا للثقل، فيلتقي ساكنان، لام الكلمة و واو الجماعة، والقاعدة حذف الأول إذا كان ليناً، فحذفت لام الكلمة فراراً من اجتماع الساكنين، فيبقى على وزن (يَفْعُون) [1].

عند إسناده إلى نون النسوة:

(تغْزُو) عند إسناده إلى نون النسوة يصير (تَغْزُون) لا يحذف منه شيء، فيكون على وزن (تَفْعُلْن). كل فعل مضارع معتل الآخر بالواو عند إسناده إلى نون النسوة يكون أصل وزنه على (تَفْعُلْن)، ويبقى على هذا الوزن لا يحذف منه شيء [2].

وعلى ما سبق يتضح أنه يمكن وقوع اللبس بين الفعلين (تَغْزُون) مسنداً إلى واو الجماعة، و(تَغْزُون) مسنداً إلى نون النسوة، لكن نجد أنّ السياق رَفَعَ هذا اللبس، وأوضح الفرق بين الفعلين، يقول ابن جني: "فاحتمل، لما يصحب الكلام من أوله وآخره؛ كأشياء كثيرة يقع اللبس في لفظها، فيعتمد في بيانها على ما يقارنها؛ كالتحقير والتكسير وغير ذلك، فلما وجدت إلى رفع اللبس بحيث وجدته طريقا سلكتها، ولما لم تجد إليه طريقا في موضع آخر احتملته، ودللت بما يقارنه عليه" [3].

---

(1) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (ت 1364هـ)، (1414هـ ـ 1993م)، **جامع الدروس العربية**، ط 8، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ج2 / ص114.

(2) التفتازاني، مسعودبن عمر سعد الدين ،(1417هـ ـ 1997م)، **شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف**، تحقيق د.عبدالعال سالم مكرم، ط 8، المكتبة الأزهرية للتراث، ص145.

(3) ابن جني، **الخصائص**، ج3 / ص142 .

ثانياً: الفعل المعتل بالياء، عند إسناد الفعل المضار المعتل الآخر إلى ياء المخاطبة، نحو: (تَسْعَى) و(تَخْشَى) و (تَرْمِي) إلى ياء المخاطبة، يأتي على: (تَخْشَين) و (تَسْعَين) و (تَرْمِين)، ولو أردنا إسناد ذات الأفعال إلى نون النسوة لجاءت على: (تَخْشَين) و (تَسْعَين) و (تَرْمِين)، إذاً يكون إسناد الفعل إلى ياء المخاطبة ونون النسوة في مثل هذا واحد في الصورة، وإن كان مختلفا من ناحية الوزن، إلاّ أنّه يحتمل وقوع اللبس بينهما، فهنا يأتي دور السياق الذي يخلصنا من هذا الإشكال، ويحدد لنا هل هذا الفعل مسند إلى ياء المخاطبة، أم إلى نون النسوة ؟ فمن خلال السياق يكون التفريق بين الصورتين، فعندما نقول: (أنت تَخْشَين الله)، يتضح لنا أنّ المخاطب المفرد المؤنث، وعندما نقول: (أنتنّ تَخْشَين الله) يتضح لنا ان المخاطب جماعة الإناث، ولا يتضح الفرق إلاّ من خلال السياق [1]، ولتتضح الصورة أكثر نقوم بتحليل النموذجين.

عند إسناد الفعل المضارع الذي آخره ألف إلى ياء المخاطبة، نحو: (تَخْشَى) يصبح: (تَخْشَين) على وزن (تَفْعَين)، أصله: (تَخْشَيين)؛ قُلبت الياء ألفا لتحركِها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان هما: الألف وياء الضمير، فحُذِفَت الألف وبقيت الفتحة على ما قبلها للدلالة على الألف المحذوفة، فصار: (تَخْشَين).

وعند إسناده إلى نون النسوة، نحو: (تَخْشَى) يصبح: (تَخْشَين) على وزن (تَفْعَلْن)، أصله: (تَخْشَين) تقلب الألف ياءً، وتبقى الفتحة على ما قبلها؛ للدلالة عليه.

أمّا عند إسناد الفعل المضارع الذي آخره ياء إلى ياء المخاطبة، نحو: (تَرْمِينَ)، يكون وزنه على (تَفْعِينَ)، فأصل (تَرْمِينَ): (تَرْمِيينَ)، فأسكنت الياء إزالةً لتوالي الكسرات، وهي كسرة الميم والياء، ثم أسقطت الياء التي هي لام الكلمة لالتقاء الساكنين.

---

(1) الأسود، ، **المفراح في شرح مراح الأرواح**، ص 139 .

وعند إسناده إلى نون النسوة نحو: (تَرْمِين) يكون وزنه على: (تَفْعِلن)، فلا يحذف منه شيء فقط تسند إليه نون النسوة.

إذا أخرجنا الفعل ـ بعد إسناده إلى نون النسوة، وإلى ياء المخاطبة ـ من السياق، لا نستطيع تحديد الفعل هل هو مسند إلى ياء المخاطبة أم إلى نون النسوة، ويقع اللبس بين الكلمتين نحو: (تَرْمِين)، لكن عندما تأتي الكلمة داخل سياق معين فإن اللبس يرفع ويكون الفرق بيّنا بينهما نحو: (أنت ترمين الكرة في الهدف)، فإن السياق يوضح لنا أن الفعل مسندٌ إلى المخاطبة المفردة، أمّا حينما نقول: (أنتنّ ترمين بكل قوة)، فالسياق يقول لنا إنّ الفعل مسند إلى جماعة النساء، وبهذا فالسياق هو الفيصل بينهما.

الفصل الرابع
الزيادة الصرفية وعلّة الفرق

المبحث الأول: التثنية والجمع في ضوء علّة الفرق

أولاً: تثنية الاسم المقصور

قد يحدث اللبس إذا حذف حرف اللين من المثنى، فيحدث التقاء بين ساكنين، ويكون اللبس في الصيغة أو الدلالة أو الصوت، فتلجأ اللغة إلى وسائل لغوية خاصة، للتخلص من هذا الالتقاء بطريقة آمنة تضمن عدم اللبس.

يتضح هذا في تثنية المقصور؛ حيث ألفه اللينة بطبيعتها الصوتية لا تقبل الحركات، فلا يمكن تحريكها، ولا يمكن حذفها؛ مخافة التباس المثنى بالمفرد في الإضافة، كما في نحو: (قِفَا، قِفَوَان) و(عَصَا، عَصَوَان)، و (رَحَى، رَحَيَان)، و (حَصَى، حَصَيَان)، وَإِنَّمَا فَعَلت ذَلِك؛ لِأَن ألف التَّثْنِيَة تلْحق الْألف الَّتِى كَانَت فى مَوضِع اللَّام، وهما ساكنان، فَلَا يجوز أن يلتقيا؛ فَلَا بُد من حذفٍ أو تَحْرِيكٍ؛ فَلَو حذفت لذهبت اللَّام، وهنا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما؛ فتقلبان ألفين، نحو: (عَصاان) و(رحاان) فيلتقي ساكنان، الأول لين قياسه الحذف، ولو حُذف لحدث لبس في حال الإضافة، وتصبح الكلمة: (عَصَاي) و (رَحَاي) ـ بحذف الواو والياء المنقلبة عن الألف اللينة ـ وعندها يلتبس المفرد المضاف بالمثنى المضاف، ولايتضح حينها هل الكلمة مضافة إلى المفرد أم مضافة إلى المثنى؟ لذلك يمنع القلب؛ ليتضح الفرق بين الكلمتين، ولذا عند التثنية، نقول: (عَصَوَاي) و(رَحَيَاي) بإبقاء الواو والياء؛ حتى لا يقع اللبس [1].

وتدخل تثنية اسم المفعول من الرباعي معتل الآخر بالألف، ضمن هذا الباب أيضاً، فهومن المقصور نحو: (أرْضَى) فاسم المفعول منه على (مُرْضَى)، ومثناه: (مُرضَوان)، تحركت الواو

(1) المبرد، **المقتضب**، ج3/ ص40 . و الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج3 / ص109، و صلاح شعبان ،(1423هـ ـ 2002 م)، **تصريف الأسماء**، ط2، دار الثقافة العربية القاهرة ص 89 ـ 90 .

باعتبار الأصل، وانفتح ما قبلها باعتبار الوضع، فتنقلب الواو ألفاً، فتكون: (مُرضَاان) فيلتقي ساكنان، فيحذف الأول، فتصبح: (مُرضَان) في حال الرفع، وعند الإضافة يُقال: (مُرضَاه، ومُرْضَاي، ومُرْضَاك) على صيغة مشابهة لصيغة الاسم المفرد، فيحدث اللبس، وذلك نحو: (حياتي كلها في مُرْضَاك) فهل الكلمة هنا (مُرْضَاك) مفرد أم مثنى؟.

فلهذا عَدَل الصرفيون إلى قلب الواو ياءً بدلاً من قلبها ألفاً، فتصبح: (مُرْضِيان) خروجا من اللبس المحتمل بين اسم المفعول للمفرد والمثنى مضافين؛ وهكذا تتغير ألف المقصور عند تثنية الاسم المنتهي بها، فتقلب ياءً في موضعين: أن تقع رابعةً فصاعداً، وذلك كما حدث في: (الأوْلى) عند تثنيتها في قوله تعالى: ﴿ فَإِنۡ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمٗا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوَّلَيَٰنِ ١٠٧ ﴾ (المائدة: 107).

إذا وقعت ثالثة أصلها الياء، كما في كلمة (فَتَى) عند تثنيتها في قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِ ﴾(يوسف: 36).

أما قلبها واوًا، فيحدث ذلك إذا وقعت ثالثة، وكان أصلها واوًا، كأنها ردّت إلى أصلها، وذلك نحو كلمة (الرَّجَا) [1]عند تثنيتها في قول الشاعر[2]: (الوافر)

فَلا يُرْمَي بيَ الرَّجَوان إنيَّ أَقَلُّ القَوْمِ مَنْ يُغْني مكاني [3]

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج3 / ص197 .

(2) هذا البيت لعبدالرحمن بن الحكم، ينظر البطليوسي، عبدالله بن محمد بن السيد(ت: 521 هـ)، (1996 م)، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، تحقيق : مصطفى السقا - الدكتور حامد عبد المجيد، (د ط)، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ج3 / ص191 .

(3) "الرجوان" تثنية للرجا وهو ناحية البئر .

ويرى عبد الغني أحمد أن السياق هو الفيصل في هذا، فسياق المثنى يعطينا دلالة على أنّ اسم المفعول يراد به المثنى، وسياق المفرد يدلنا على أن الاسم مفرد، فالسياق هو العامل في إزالة اللبس؛ وهكذا يرفض عبد الغني أحمد رأي الصرفيين بوقوع اللبس بين: (مُرْضَان، ومُرْضَى) مضافين، ولو أنّ البناء واحد؛ لأننا نتعامل مع لغة هدفها الإيضاح والإفهام، وتركيب الكلم بعضه مع بعض في نظام لا عَزْلِه فيه [1].

وبما أننا في الصرف نتعامل مع البنية مجردة من السياق، فمن الأجدر أن تكون البنية الصرفية بعيدة عن اللبس، إلاّ أنّ ما رفضه عبد الغني من قول التصريفيين بحدوث اللبس، وأنّ الفيصل السياق، غير مقنعٍ ؛لأنّه قد لا يعين السياق في كل الأحوال، فـ (مُرْضَاي، ومُرْضَاك)، في هذه البنية لا تنبىء عن كونها مفردة أو مثنّاة، لذا عدل الصرفيون عن القلب؛ فراراً من اللبس بالتفريق بين البناءين.

أما الرّضي: فيرى في (عَصَوَان، وَرَحَيَان) إنما ألحقتا بالألف المنقلبة عن الواو والياء فردت الألف التي هي لام إلى أصلها من الواو والياء، إذ لو لم ترد لالتبس المثنى في الماضي بالمفرد ومثنى المضارع ومثنى الاسم المفرد عند سقوط النون، فلو قلبت الواو والياء إلى الألف بعد رد الألف إليهما لحصل الوقوع فيما فُر منه، أعني الالتباس [2].

فالرضي يوضح لنا السبب في عدم الإعلال، وهو وقوع اللبس، وليست اللواحق التي أوجبت فتح الواو والياء، إذاً فالسبب هو وجوب التفريق بين الأبنية مخافة الوقوع في اللبس الذي يؤدي إلى الغموض، وهدف اللغة إزالة الغموض للوصول إلى الإيضاح والإفهام، بأيسر أسلوب وأدقّ تعبير.

---

(1) عبدالغني أحمد عبدالعظيم، (1410هـ ـ 1990م)، **قضايا صرفية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 38 .

(2) الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج3 / ص 158 .

ثانياً: الجمع (جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، جمع التكسير)

جمع المذكر السالم

جمعُ الاسم جمع مذكرٍ سالماً، يكون بزيادة ألفٍ ونون في آخره في حال الرفع، وياءٍ ونون في حالتي النصب والجر، وعند جمع الاسم المقصور أو المنقوص جمع مذكرٍ سالماً، يلتقي ساكنان، واللغة لا تقبل التقاء ساكنين، فتضطرُّ إلى حذف أحدهما، وتُجعل الفتحة للدلالة على الألف المحذوف في المقصور، وكذلك للتفريق بينه وبين المنقوص، ففي المنقوص تحوّل كسرة ما قبل آخره إلى ضمّة لمناسبة الواو، نسوق الأمثلة للتوضيح:

أولاً: الاسم المقصور تحذف ألفه عند جمعه جمع مذكرٍ سالماً، تخلّصا من التقاء الساكنين، وتبقى الفتحة للدلالة على الألف المحذوفة، وذلك في نحو: (الأعْلَون) في قوله تعالى: (وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِين) (آل عمران: 139)، ووزن الكلمة في هذه الحال (الأفْعَون) محذوفة اللام؛ إذ أصله (الأعْلَوون]) على وزن (الأفْعَلُون) تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فتحولت ألى (الأعْلاوْن) التقت الألف ساكنة مع الواو الساكنة، فحذفت الألف مع إبقاء أثرٍ لذلك الحذف (الفتحة)، فأصبحت الكلمة (الأعْلَون) بوزن (الأفْعَون).

ثانياً: الاسم المنقوص عند جمعه جمع مذكرٍ سالماً، تحذف منه الياء لالتقاء الساكنين ،وذلك نحو: (القَاضِي) يجمع على (القَاضُون) ـ في حالة الرفع ـ والأصل فيه أن يكون (القَاضِيُون) استثقلت الضمة على الياء؛ لاجتماع الضم والكسر، فحذفت الضمة، فالتقى ساكنان، فحذف الأوّل منهما ، فأصبحت (القاضِيون) ثم استبدلت الكسرة بالضمة لمناسبة الواو، فأصبح (القَاضُون)، أمّا في حالتي النصب والجر، فيجمع على (القَاضيين) استثقلت الكسرة على الياء لتوالي الكسرات حكماً، فحذفت الكسرة، فالتقى ساكنان، فحذف الأوّل منهما، فأصبحت (القاضِين) [1].

(1) شاهين عبدالرحمن، (1987م)، **في تصريف الأسماء**، (د ط)، مكتبة الشباب القاهرة، ص268 ـ 269 .

وقد يأتي نفس الاسم مقصوراً على صيغة معينة، ومنقوصاً على صيغة أخرى، وكذلك عند جمعه جمع مذكرٍ سالماً، تبقى الفتحة؛ وذلك دليل على أنّ هذه الصيغة هي صيغة المقصور، وحتى لا يحدث لبس بين المقصور والمنقوص أيضاً، ومن الأسماء التي جاءت على هذه الصيغ: (الْمُرْتقِي) اسم فاعل من المنقوص، عند الجمع نقول: (الْمُرتقُون) في الرفع و (الْمُرْتَقِين) نصباً وجرًّا، وفي الأصل: (الْمُرْتقِيُون) رفعاً و (الْمُرْتقِيين) نصباً و جرًّا، وتكون الكلمة اسما مقصوراً في صيغة أخرى، إذا جاءت اسم مفعول نحو: (الْمُرْتَقَى) حُولت الياء ألفاً لينةً استجابةً للفتحة قبلها، وتجمع على (الْمُرْتَقُون) رفعا و (الْمُرْتَقَين) نصبا وجرًّا بفتح القاف فيهما [1].

يتضح أنّ بقاء الفتحة في جمع الاسم المقصور جمع مذكرٍ سالماً ـ قبل الواو والياء في الحالات الثلاث الرفع والنصب والجر ـ؛ للدّلالة على الألف المحذوفة، وللتفريق بين الاسم المقصور والمنقوص؛ حتى لا يحدث اللبس بينهما، فالفارق بينهما في كل هذا فتح آخر الاسم المقصور ـ ما قبل علامة الجمع ـ وكسره في الاسم المنقوص، فالحركة هي محل التفريق بينهما.

جمع المؤنث السالم

إذا كان جمع كلمتين على صيغة واحدة؛ أو تشابه جمعهما على تلك الصيغة، وخيف وقوع اللبس بينهما، فهناك عدة طرق للتخلص من هذا اللبس، منها تسكين الحرف الثاني في الصفات التي تجمع بالألف والتاء ـ في باب مافتحت فاؤه ـ وذلك للفرق بين الصفات والأسماء، ومنها ترك تحريك الحرف الثاني إذا كان حرف علّة، فيما فتحت فاؤه عند جمعه بالألف والتاء، وذلك للتفريق بين الأبنية في هذا الباب.

---

(1) شاهين، **في تصريف الأسماء**، ص 269 .

أولاً: ما كان مفرده مختوما بتاء التأنيث:

عند جمع الاسم الذي في مفرده تاء التانيث، تحذف تاء التأنيث؛ حتى لا تجتمع علامتان في الاسم الواحد، وذلك نحو: (فَتَاة) تجمع على (فَتَيات) بإسقاط تاء التانيث.

أمّا عند جمع الاسم الذي مفرده مؤنثاً، وعلامة تأنيثه الألف المقصورة، فلا تحذف الألف، وذلك نحو: (حُبْلَى) تجمع على (حُبْلَيات)، ولم تحذف الألف لسببين، الأول: أنّها ليست أصلاً في التأنيث؛ لأنّ الأصل في التأنيث أن يكون بالتاء.

والثاني: أنّ حذفها يؤدي إلى حدوث اللبس، بين جمع ما في مفرده الألف وجمع ما ليس في مفرده الألف، وذلك نحو: (حُبْلَى)، إذا حذفنا منها الألف عند الجمع لأصبحت: (حُبْلات) وعندها لا نستطيع تحديد هل هي جمع (حُبْلَى) بمعنى: امرأة حامِل وحامِلة إذا كانت حُبْلَى [1]، أو جمع (حُبْلَة) بمعنى: ثَمَر السّلم والسيال والسمر، وَهِي سِفْقَة معقفة، فِيهَا حب صغَار أسود كَأَنَّهُ العدس، و (الحُبْلَة) ضرب من الحُلي يصاغ على شكل هذه الثمرة يوضع في القلائد [2]، يقول الشاعر[3] : (الكامل)

ويَزِينُها في النَحْرِ حَلْيٌ واضحٌ وقَلائِدٌ من حُبْلَةٍ وسُلوسِ

فإذا كان حذف ألف التأنيث يحدث اللبس، امتنع حذفها، وأبقينا عليها ليكون الفرق بين المعاني واضحاً جلياً.

---

(1) ابن منظور ، **لسان العرب**، ج3 / ص315 .

(2) ابن سيدة، **المحكم والمحيط الأعظم** ، ج3 / ص360 .

(3) هو عبد الله بن مسلم من بنى ثعلبة بن الدول. وفى المفضليات: " عبد الله بن سلمة الغامدى "، ينظر الجوهري ، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، (حكك) ج3 / ص938 .

ثانياً: حركة عين الكلمة عند الجمع:

ما كان مفتوح الفاء، وجمع جمع مؤنث سالم، فيطّرد في هذا الباب فتح الحرف الثاني الصحيح في الجمع، اتباعاً للحرف الأول إذا كان اسما، وذلك نحو: (ضَرْبَة) تجمع على (ضَرَبات) و (أكْلة) على (أكَلات)، هذا فيما يخص الأسماء.

أمّا الصفات، فما كان منها مفتوح الحرف الأول، وجمع جمع مؤنث سالم، فيطرد في هذا الباب، بقاء الحرف الثاني الصحيح ساكناً، وذلك نحو: (صَعْبة) تجمع على (صَعْبات)، وهذا فيما يخص الصفات.

وبهذا يتضح لنا أنّ الحركة في الحرف الثاني جُعلت في جمع الأسماء من هذه الصيغ، وجُعل السكون في الحرف الثاني في جمع الصفات من هذه الصيغ، وما جُعل ذلك إلاّ للتفريق بين جمع الأسماء وجمع الصفات من هذا الباب؛ كي لا يلتبسا، وكانت الحركة للأسماء، والسكون للصفات؛ لأن الصفات أثقل من الأسماء، فأخذت السكون؛ لأنّه أخف [1].

أمّا ما كان معتل العين واوياً أو يائياً، فإنّه يجمع على (فَعْلات)، بفتح الفاء وتسكين العين، وذلك نحو: (جَوزة) تجمع على (جَوْزات)، و (بَيْضة) تجمع على (بَيْضات)؛ لأنّه لو جمع على (فَعَلات) بتحريك العين، فحينها يجب قلب الواو أو الياء ألفاً، وذلك وفق القاعدة الصرفية إذا تحركت الواو أو الياء وفتح ما قبهما قلبت ألفاً، وبما أنّ التحريك يوجب قلب الياء أو الواو ألفاً، امتنع تحريكهما مخافة الالتباس بما أصله على وزن (فَعلْة)، وذلك نحو: (دَارَة ـ قَارَة) تجمع على (دَارَات ـ قَارَات)[2].

---

(1) الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج2 / ص113ـ 114، و شاهين، **في تصريف الأسماء**، ص275 .

(2) المبرد، **المقتضب**، ج2/ ص193، و الأزهري محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت370هـ)، (2001م)، **تهذيب اللغة**، تحقيق : محمد عوض مرعب، ط 1، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ج7/ ص58 .

وأما هذيل بن مدركة فإنّها تحرك الثاني المعتل، وذلك نحو: (جوَزات و بيَضات) جمع (جَوْزة و بَيْضة) يجمعونه كجمع الصحيح، ولا يقلبون واحدة منهما ألفا لِئَلّا يلتبس؛ فيقال أليس حق الواو والياء إذا كانت كل واحدة منهما في موضع حركة أن تقلب ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً ؟.

علل بعض العلماء لذلك بقولهم: إنَّمَا حُركت هَذِه الْيَاء وَهَذِه الْوَاو؛ لأنّ الباب باب أسماء وليس باب صفات، فأرادت ـ تلك القبيلة ـ التفريق بين الصفات و الأسماء، فأجرته مجرى الصحيح، ولم تقلب الواو والياء ألفاً، لِئَلّا يلتبس بِمَا أصله على وزن (فَعلَة) [1].

ما كان مكسور الفاء معتل العين بالياء، فالعين إمّا أن تكون ساكنةً أو مفتوحة، وذلك نحو: (قِيْمَة) تجمع على (قِيْمَات) أو (قِيَمَات) ولا تكون العين مكسورة استثقالاً للكسرة على الياء.

فإذا كان مكسور الفاء معتل اللام واوياً، فتكون عينه ساكنةً فقط، وذلك نحو: (رِشْوة) تجمع على (رِشْوات)، ولا يجوز كسر العين؛ حتى لا تنقلب الواو ياء مناسبة للحركة، وعندها يلتبس الواوي باليائي، يقول الرضي: "أمّا الناقص الواوي فنحو: (رِشْوات)، ولا يكسر العين لئلا ينقلب الواو ياء فيلتبس، ولو خليت واواً لاستثقلت" [2]؛ اي لو كُسرت العين وتركت الواو لم تقلب ياءاً لاستثقلت، وكذلك لا يجوز الفتح أيضاً؛ لأنّه بالفتح تقلب الواو ألفاً، فيلتقي ساكنان، فيحذف الاول، فتصبح في (رِشَوات): (رِشَات)، فيحدث اللبس بين ما هو بالواو، وما هو بالياء، وكذلك الضم فيه ثقيل فلا يجوز الضم أيضاً.

إذا كان مضموم الفاء معتل اللام، وذلك نحو: (دُمْية) تجمع على (دُمْيات)، فيمتنع ضم ثانيه؛ إذ بالضم تنقلب الياء واواً، وبهذا يقع اللبس بين الواوي واليائي، يقول الرضي: "أمّا الناقص اليائي

---

(1) المبرد، **المقتضب**، ج2/ ص193 ـ 194 .

(2) الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج2 / ص113، سيبويه، **الكتاب**، ج3 / ص581 ـ 582 .

فلا تضم عينه؛ لاستثقال الياء المضموم ما قبلها لاماً، وإن قلبت واواً اعتداداً بالحركة العارضة لالتبس بالواوي" [1].

وتتخلص اللغة من اللبس بأية وسيلة علمية؛ لأن غاية اللغة هي الوضوح والبيان، ووجود حدود فاصلة بين الصيغ ليكون الفرق واضحاً جليّاً بينها.

أمّا ما تُرك فيه الإعلال ولم تطبق فيه القاعدة الصرفية، وذلك في نحو: (الصّلَوَات ـ الفتَيَات)؛ مخافة اللبس بين المفرد والجمع؛ فلو حذفت الألف لالتقاء الساكنين لالتبس الجمع بالمفرد؛ لذلك امتنع الإعلال في هذا الباب، باب وقوع الياء أو الواو قبل ما يُوجِب فتحهما، كما اشترط الصرفيون: إذا تحركت الواو أو الياء، ولم يكن ما بعدهما يوجب الفتح، انقلبتا ألفاً ، وإنّما اشترط الصرفيون هذا الشرط؛ لأنّ ما يوجب الفتح هو الألف، والألف دائما ساكنة، ولو قلبت الواو أو الياء ألفاً وبعدهما الف لالتقى ساكنان، ولوجب حذف الأول وبالحذف يحدث اللبس في بعض المواضع.

وفي: (رَميَات و غَزوَات و حَصيَات و قَنوَات) ترك القلب أيضاً؛ لأنّها لو قُلبت لأدى ذلك إلى التقاء ساكنين، ولو حذفت لالتقاء الساكنين، لالتبس بـ (فَعَال) غير المعتل، نحو: (ثَبَات، وعَظَات) وكذلك في (صَلَوات، و فَتَيات) جمعاً [2].

جمع التكسير

جاءت أوزان جمع التكسير متعددة، بعضها كان مختصاً بالأسماء، وبعضها مختصًّا بالصفات، وجاء بعضها مشتركا بينهما، من الأوزان التي اختصت بها الصفات دون الأسماء، ما جاء على (فَوَاعِل) صفةً لمؤنث، فما كان على (فاعل) صفةً لمذكر لا يجمع على (فَوَاعِل)، والصرفيون لا يجمعون ما جاء على وزن (فَاعِل) صفةً لمذكر على (فَوَاعِل)؛ لئلا يلتبس بـ

(1) الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج2 / ص113.

(2) المبرد، **المقتضب**، ج2/ ص193 .

(فَاعِلة) جمعاً للمؤنث؛ لأنّ (فَوَاعِل) هو جمع (لفَاعلة) المؤنث، نحو: (ضَوَارِب) جمع (ضَارِبة)، أو جمع فاعل لغير العاقل، نحو: (بَوَازِل) جمع (بَازِل) أو جمع لفاعل الجامد، نحو: (حَوَائِط) جمع (حَائِط)، أمّا جمع فاعل للمذكر العاقل فلم يأتِ على (فَوَاعِل).

قال سيبويه: "وإذا لحقت الهاء فاعلاً للتأنيث كُسّر على (فَوَاعِل) وذلك قولك: (ضَارِبَةٌ، وضَوَارِب) و كذلك إن كان صفة للمؤنث ولم تكن فيه هاء التأنيث، وذلك: (حَائِض ، و حَوائِض) وإن كان (فاعلٌ) لغير الآدميين كُسّر على (فَوَاعِل) وإن كان المذكّر أيضاً؛ لأنّه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث، ولم يقو قوة الآدميين، كقولك: (جمل بَازِل وجمالٌ بَوَازِل)" [1]، وقد اضطر الفرزدق فقال في الرّجال : (الكامل)

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

يقول المبرد: "في هذا البيت شيء يستطرفه النحويون، وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتاً على فواعل، لئلا يلتبس بالمؤنث، لا يقولون: (ضَارِب، و ضَوَارِب، و قَاتِل، و قَوَاتِل)؛ لأنهم يقولون في جمع (ضَارِبَة: ضَوَارِب)، و (قَاتِلَة: قَوَاتِل)، ولم يأت ذلك إلا في حرفين: أحدهما في جمع (فَارِس: فَوَارِس)؛ لأنّ هذا مما لا يستعمل في النساء فأمنوا الالتباس، ويقولون في المثل: هو (هَالِك في الهَوالِك) [2]، فأجروه على أصله، فقالوا: (نَوَاكِس الأبصار)، ولا يكون مثل هذا أبداً إلا في ضرورة" [3].

ويأتي السيوطي بتوجيه لهذه الكلمات التي جاءت على (فَوَاعِل) صفة للمذكر، حيث يقول: "لم يجيء (فَوَاعِل) جمعاً لفاعل صفة لمذكر مَنْ يعقل، إلاّ (فَوَارِس، وهَوَالِك، ونَوَاكِس)، والمعروف

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج3 / ص 633 .

(2) البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ)، (1418 هـ - 1997 م)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1 / ص 207 .

(3) المبرد محمد بن يزيد أبو العباس (ت: 285هـ)، (1417هـ - 1997م)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 3 ، دار الفكر العربي – القاهرة، ج2/ ص45 .

أنّه جمع لفاعلة، كـ (ضَارِبَة، وضَوَارب)، أو فاعل صفة لمؤنث، كـ (حَائِض وحَوَائِض)، أو مذكر لا يعقل، كـ (جمل بَازِل، و بَوَازِل)، فأما (فَوَارِس) فإنّما جُمع؛ لأنه شيء لا يكون في المؤنث، فلم يُخَفْ فيه اللّبس، وأما (هَوَالِك) فإنما جاء في المثل يقال: (هالك في الهوالك)، فجرى على الأصل؛ لأنه قد يجيء في الأمثال، ما لا يجيء في غيرها، وأما (نَوَاكِس) فقد جاء في ضرورة الشعر" [1].

يتضح لنا أنّ أهل اللغة قد قَصَروا هذا الجمع (فَوَاعِل) على (فَاعِلَة) صفة للمؤنث، ولم يأت على هذا الجمع ما مفرده (فاعل) للمذكر العاقل، إلاّ بعض الكلمات التي أحصاها أهل اللغة، وقد تم تخريجها على عدة أوجه، فبعضها خُرِّج على أنها كلمة جاءت في سياق مثل، والمثل يحفظ كما ورد، وهنا اللبس مأمون بالمؤنث، ومنها ما جاء في الشعر، والشعر قد تعتريه الضرورة، فكذلك ضرورة الشعر لا يقاس عليها، وهي مأمونة اللبس كذلك، وكذلك جاءت جمعاً لشيء خاص بالمذكر فلا يأتي وصفاً للمؤنث، وهنا مأمون اللبس أيضا، والفرق واضح بين هذه الكلمات، وما هو على وزن (فَوَاعِل) وصفا (لفَاعِلَة)، فاللغة وظيفتها إزالة اللبس، ووجود الفرق بين الصيغ، كي تكون دلالة كل صيغة تعبر عن معنى مستقل لا يتداخل مع صيغة أخرى، فبما أنّ هذه الوظيفة لم تختل فلا مانع من ورود هذه الكلمات على تلك الصيغة الخاصة بالمؤنث.

ترك جمع التكسير إلى جمع آخر

وكذلك قد تركت اللغة جمع التكسير اكتفاءً بجمع المؤنث السالم، خوف اللبس و للفرق بين الكلمات، ومن ذلك جمع: (مُعَجِّزة)، من قولنا: (امْرأةٌ مُعَجِّزة)؛ أي عَظيمة العَجُز، وجمْع (العَجيزة) يأتي على (العَجِيزات)، ولَا يَقُولُونَ: (عَجائِزُ) وكان القياس يقتضي ذلك، لكنّهم تركوا

(1) السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (1998م)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق : فؤاد علي منصور، ط 1، دار الكتب العلمية – بيروت، ج2 /ص78 .

جمع التكسير إلى جمع المؤنث السالم مَخافة الالتباس، وللفرق بينهما [1]، بما أنّ (عَجَائِز) قد جُعل جمعاً لـ (عَجُوز) والعَجوز: المرأة الكبيرة، والجمع (عَجَائِز) [2].

وكذلك قد تركت اللغة جمع التكسير اكتفاءً منها بجمع المذكر السالم، وذلك في كلمة (آخَرِينَ) جمعاً لكلمة (آخَر) وكان قياسها أن تجمع جمع تكسيرٍ على (أوَاخِر)؛ لكن لمّا كان (أواخر) جمعاً لكلمة (آخِر)، فقد خيف اللبس بين الكلمتين، فتُرك تكسير (آخَر)، قال سيبويه: "(الآخَرون) جمع (آخَر) ولم يجمعوه جمع تكسيرٍ، كراهية أن يلتبس بجمع (آخِر)"[3].

إذاً فقد تعدل اللغة عن جمع التكسير إلى جمع المؤنث السالم، أو جمع المذكر السالم، مخافة اللبس، وللفرق بين الكلمات، التي إذا جمعت على جمع التكسير حدث لبس بينها وبين كلمات مشابهة لها في التركيب مختلفة في المعنى، فاللغة حريصة على دقائق المعاني، التي إن تداخلت حدث الخلط بينها، وفاتنا ما وضعت اللغة لأجله، ألا وهو الإبانة والوضوح.

وكذلك تركت اللغة جمع تكسير إلى جمع تكسير آخر، و ورد ذلك في عدة كلمات نورد منها، جمع كلمة (حَيّز): (حَيِّزُ الدار): ما انضمّ إليها من المرافِق والمنافِع، وكلّ ناحيةٍ حَيِّزٌ على حِدَةٍ، بتَشديدِ الياءِ، وجمعُه: (أحْيازٌ) [4]، الجمع (أحْيَاز) نادر، فأما على القياس فَـ (حَيائِز) بالهمز عند سيبويه، و (حَياوِزُ) بالواو عند أبي الحسن [5]، قال الأزهري: وكان القياس أن يكون (أحْوَاز) بمنزلة (مَيّت و الأمْوَات)؛ ولكنهم فرقوا بينهما كراهة الالتباس [6]، وفي الحديث: "فَحَمَى حَوْزَة

---

(1) الزَّبيدي، **تاج العروس**، ج15 / ص214 .

(2) الجوهري ، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، (عجز) ج3 / ص484 .

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج3 / ص 644 .

(4) الفراهيدي ، **معجم العين**، ج3 / ص275.

(5) الزَّبيدي، **تاج العروس**، ج15 / ص128 .

(6) ابن منظور ، **لسان العرب**، ج5 / ص339 .

الإسلام"[1]؛ أي حدوده ونواحيه، و(الحَوْز) كـ (الحيِّز) و (الحَوْز): موضِع يَحوزُه الرجلُ يتْخِذ حواليه مُسَنَّاة، وَالْجمع (أحْوازٌ) [2]، وهذا ما خيف الالتباس به، فترك الجمع القياسي لأحدهما؛ وذلك للتفريق بين الجمعين، حتى لا يقع اللبس بينهما.

وكذلك (العِيدُ): وهو كل ما اعتاده الإنسان من فرحٍ أو حزن، ويجمع على (أعْيَاد) فقد جمع على غير قياسه، إذ أنّ القياس فيه أن يجمع على (أعْوَاد)؛ لأنّ أصل الكلمة (عَوْد) واوي العين، ومن المعروف أن التكسير مثل التصغير يرد الأشياء إلى أصلها، وما ترك القياس إلاّ ليفرقوا بين جمع (الْعِيد)، وجمع (الْعُود) الذي يجمع على (أعْوَاد)، يقول ابن يعيش: "وأمّا (عِيدٌ)، و(أعْيادٌ)، فإنّه وإن كان البدلُ فيه لعلّة، إذ أصلُه الواو؛ لأنّه من (العَوْد)، وإنّما قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان القياس أن تعود إلى الواو في التصغير؛ لتحرُّكها على حدّ عَودها في (مُوَيْزِين)، و(مُوَيْعِيدٍ)، وإنّما لزم البدلُ لقولهم في التكسير: (أعْيادٌ)، كأنّهم كرهوا (أعْوادًا)؛ لئلا يلتبس بجمع (عُودٍ)" [3]، وقال الاستراباذي: "وكذلك فرقوا بين جمْعَيْهما، فقالوا: (أعْيَاد) في جمع (عِيد)، و(أعْوَاد) في جمع (عُود)" [4]، وبهذا يكون ترك الجمع القياسي إلى جمع آخر، هو ما اعتمدوا عليه في التفريق بين الجمعين؛ كي لا يحدث اللبس بينهما.

ثالثاً: حركة النون في التثنية والجمع

عندما يلتقي ساكنان، وكان الأول حرف مدٍّ، يجب حذف حرف المدّ، فإذا كان حذفه يؤدي إلى لبس، وكان من الممكن تحريك الحرف الثاني، حُرِّك؛ لأنّ المدّ لا يُحرك، وذلك نحو (مسلمِيْنَ) و(مسلمَيْنِ)، فالنون في الأصل ساكنة، ولو حذفت الألف في المثنى المرفوع، والواو في الجمع المرفوع، لأدى ذلك إلى التقاء ساكنين، ولأصبحت الكلمة: (مسلمُنْ) رفعاً في الجمع، و(مسلمِنْ)

---

(1) الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد، (1399هـ - 1979م)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، (د ط)، المكتبة العلمية – بيروت، ج1/ ص1080 .

(2) ابن سيده، **المخصص**، ج1 / ص502 .

(3) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج3 / ص411 .

(4) الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج1 / ص211 .

نصباً وجرًّا في الجمع، ولأصبحت مع المثنى: (مسلمَنْ) رفعاً ونصباً وجرًّا، وهذا يؤدي إلى اللبس بالمفرد المنون [1].

ويكون هذا اللبس أكثر وضوحاً على مستوى النطق، منه على مستوى الرسم الإملائي، فكانت الطريقة للتخلص من اللبس المفترض، إبقاء الساكن الأول ـ حرف المد ـ ثم تحريك الساكن الثاني ـ النون ـ تخلّصاً من التقاء الساكنين.

وقد حركت نون المثنى بالكسر دون نون الجمع، لعدّة أمور، منها: الأصل الكسر في تحريك الساكن، وبما أنّ المثنى أسبق من الجمع، فخصص له الكسر، وفتحت النون في الجمع لمخالفة المثنى، ولم تحرك نون الجمع بالضم نظراً لثقل الضم، خاصة أنّ التثنية تكون بالألف رفعا، والألف أخف حروف المد، فناسبتها الكسرة التي هي أثقل من الفتحة، وفتحت النون مع الجمع؛ لأن الواو أثقل من الألف، وبهذا كان التآلف بينها، ولو أنّهم جعلوا الفتحة في الموضعين ـ للجمع والتثنية ـ لأنّ الفتحة أخف الحركات؛ لأدى ذلك إلى اللبس بين المثنى والجمع في بعض المواضع، وذلك نحو جمع الاسم المقصور جمع مذكرٍ سالماً، حيث نقول: (رأيت المصطفَيْنَ)، كما في قوله تعالى:﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ (ص: 47)، بفتح ما قبل الياء، وما بعدها، فلو فُعل ذلك في التثنية لأدى إلى التباس المثنى بالجمع [2].

فكانت الوسيلة للتخلص من الالتباس، تخصيص نون المثنى بحركة مغايرة لنون الجمع؛ وذلك نظراً لمشابهة رسم الكلمة في المثنى والجمع في حالتي النصب والجرّ، فأصبح تخصيص حركة للجمع، وأخرى للمثنى؛ دفعاً للإبهام، وطرداً للبس بين المثنى والجمع، وليكون الفرق بينهما جلياً.

---

(1) الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج2 / ص225 .

(2) العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين البغدادي (ت : 616هـ)، (1416هـ ـ 1995م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق : د. عبد الإله النبهان، ط 1، دار الفكر – دمشق، ج1 / ص110، و ابن الأنباري، **أسرار العربية**، تحقيق د . فخر صالح قدارة، ص69 .

المبحث الثاني: التصغير وعلّة الفرق

للتصغير قاعدة عامة يسير عليها ألا وهي: ضَمُّ الحرف الأول، وفتح الحرف الثاني، وزيادة ياءٍ ـ للدلالة على التصغير ـ ثالثة، وإذا كان ثاني الاسم حرفاً ليناً منقلباً عن حرفٍ صحيحٍ غير همزة، رُدَّ إلى أصله، وذلك نحو: (دُنَينِير) في تصغير (دِينَار)، هذا في الغالب المُطّرد، لكن قد تعدِل اللغة عن هذه القاعدة؛ وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي تريدها اللغة، ومن هذه الأهداف الفرار من اللبس، وذلك للتفريق بين الصيغ، وفي هذا المبحث نعرض بعض المسائل التي خيف فيها اللبس، كيف تخلّصت اللغة من هذا اللبس.

أولاً: التصغير والرد إلى الأصل

من المعروف أنّ التّصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وذلك نحو: (قِيرَاط) فإن تصغيره يكون على (قُرَيْرِيط)، وقد استثني من قاعدة ردِّ اللين إلى أصله عند التصغير بعض الكلمات؛ وذلك لأنّ ردَّ اللين فيها يوقع في اللبس، وذلك نحو: (عِيد) فإنّه يصغّر على (عُيَيد) بإبقاء الياء التي أصلها واو؛ وكان قياس تصغيره على: (عُوَيد)؛ وبما أنّ تصغيره على القياس يوقع في اللبس بينه وبين تصغير (عُوْد) حيث جاء تصغيره على (عُوَيد) قياساً، فاستغنت اللغة عن قاعدة الردّ إلى الأصل في تصغير (عِيد) وذلك للفرق بين الكلمتين، حيث أرادوا التفريق بينهما بالاستغناء عن القاعدة، فكان لهم ذلك [1].

أمّا إذا صُغِّر الاسم الذي حدث فيه قلبٌ مكاني، فإنّه يُصغّر على لفظه، وليس على أصله، وذلك نحو: (جَاه) من الوجاهة إذا صغّرناه فإننا نقول: (جُوَيه) دون الرجوع إلى الأصل؛ لعدم الحاجة إلى ذلك[2]، إذ لو رُدّ المقلوب إلى أصله لكان تصغيره على: (وُجيَه)، وحينئذ يقع اللبس

---

(1) أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود (ت : 732 هـ)، **الكناش في فني النحو والصرف**، (2000 م)، تحقيق د . رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ،ج1/ص359، و الثمانيني، **شرح التصريف**، ص315، و الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، ج2 / ص89.

(2) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج3 / ص385 .

بين ما رُدّ إلى الأصل وبين ما جاء على الأصل وهو (وَجِه) حيث جاء تصغيره على (وُجَيَه)، وعندما كان الردّ إلى الأصل ـ وهو القياس ـ يوقع في اللبس، امتنعت اللغة عن ذلك، تحقيقاً لغايتها، وهي البيان والوضوح والفرار من اللبس، وهكذا يكون الفرق بين الصيغ.

أمّا إذا كان الحرف الثاني من الاسم المصغّر، حرف لين منقلباً عن حرف لين آخر، رُدّ إلى أصله، وذلك نحو: (قِيمَة) فإنّ تصغيرها يكون على (قُوَيمَة)، و (دِيمة) تصغيرها على (دُوَيْمَة)، ولكن إذا كان حرفاً صحيحاً منقلباً عن لين، ففي هذه الحال لا يُردُّ إلى أصله ـ عند سيبويه والجمهور ـ وذلك نحو: (مُتَّعِد) فيقال في تصغيره (مُتَيْعِد) وكان يجب أن يكون تصغيره ـ وفق قاعدة ردّ المنقلب إلى أصله ـ على (مُويعِد)؛ لأنّ أصله (مُوتَعِد)، إذ باتباع قاعدة الردّ إلى الأصل في مثل هذا يؤدي إلى لبس تصغيره بتصغير (مَوعِد و مَوعَد)، فتركت اللغة الردّ إلى الأصل حتى لا يلتبس تصغيره بتصغير اللين من لفظه، وبهذا حدث الفرق بينهما [1].

وهناك من العلماء من يرى غير ذلك، وهو بردّ اللين إلى أصله ـ كالزجاج وأبي علي الفارسي ـ فيقولون في تصغيره (مُوَيعِد) وعندهم يزال اللبس بين الصيغ بالقرائن المصاحبة، وهذا الرأي يتماشى مع القياس، ورأي سيبويه والجمهور أقرب إلى الاستعمال اللغوي وطرائقه في إزالة اللبس وإيضاح المراد [2].

ثانيا: التصغير وتاء التأنيث

المؤنث الثلاثي الخالي من علامة التأنيث، عند تصغيره، يجب إلحاقه تاء تأنيث، وذلك نحو: (سُنَيْنَة) تصغير (سِنّ)، و (دُوَيرة) تصغير (دَار)، أمّا إذا كان اللفظ خاصاً بالمؤنث، فلا يُخاف اللبس، وذلك نحو: (حَائِض) و (طَالِق)، وما جرى مجراها من الصفات، يُقال في تصغيرها: (حُيَيض) و (طُوَيْلِق)، عندما أمن اللبس فلم تحتج اللغة إلى إيجاد وسيلة من وسائل رفع اللبس وإزالة الغموض.

---

(1) الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، ج2 / ص89.

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج3 / ص409 ـ 410 .

أمّا إذا سُمِّيت امرأة باسم رجل نحو: (حَسَن) أو (زَيْد)، فإن التصغير يكون على (حُسَينة) و (زُيَيْدة) بإضافة تاء التأنيث، يقول المبرد: " إن سمّيت امرأة أو أي مؤنث غيرها باسم على ثلاثة أحرف مما يكون للمذكر فلابدّ من إلحاق الهاء إذا صغّرتها، وذلك أنّك لو سمّيت امرأة (حَجراً) أو (عَمْراً) لم تقل في تصغيرهما إلا (حُجَيْرَة، و عُميرة) " [1]، ولا يكون ذلك إلاّ فرارا من اللبس بين المذكروالمؤنث للفرق بينهما.

أمّا إذا سميت مذكّراً بمؤنث خال من تاء التأنيث، نحو: (هِنْد) فلا تلحقه التاء على رأي الجمهور، فتصغيره يكون على (هُنَيْد) بلا تاء [2]؛ لأن تاء التأنيث إنما لحقت تصغير المؤنث للتفريق بينه وبين تصغير المذكر؛ حتى لا يلتبسا، فإذا سمي مذكر باسم مؤنث فلا حاجة إلى تاء التأنيث.

إلا أننا نجد تاء التأنيث تلحق تصغير المذكر الذي لحقته تاء التأنيث قبل تصغيره، وذلك نحو: (طَلْحَة) فيكون تصغيره على (طُلَيْحة)؛ لأنّ تاء التانيث تُضم إلى الاسم، كما يُضم (مَوْت) إلى (حَضْر)، و (بَكّ) إلى (بَعْل) [3]، كما أنّ العرب أرادت أنّ تُحافظ على الشكل، ولم يكن إلحاق تاء التأنيث مُلبسا في هذا الباب، فعندما نقول: (طُلَيْحة) يُعلم أنّه مُصغّر من (طَلْحَة) و (طلحة) معلوم أنّه علم لمذكّر.

أمّا عند تصغير الصفات الخاصة بالإناث، فإنّ تصغيرها يكون من غير إضافة تاء التأنيث؛ لأنها مُختصّة بالمونث، وبها خرجت من اللبس، إذ لامذكّر لها، ولا حاجة إلى إضافة تاء التأنيث، في قولك: (طَالِق) تُصغّر على (طُلَيْق)، و (حَامِل) على (حُمَيْل) وهذه صفات خاصة بالإناث [4].

---

(1) المبرد، **المقتضب**، ج2/ ص242س .

(2) ابن جني، **الخصائص**، ج1 / ص158 .

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج3 / ص419 .

(4) صلاح شعبان، **تصريف الأسماء**، ص 158 .

أمّا لو صُغِّرت (حَامِل) بمعنى يحمل على ظهره أو في يده شيئاً ـ وهذه تكون مشتركة بين المذكروالمؤنث ـ وجب إضافة التاء في تصغير المؤنث؛ وذلك للفرق بينها وبين صفة المذكّر، فيُصغر (حَامِل) صفة لمؤنث تحمل في يدها شيئا، على (حُمَيلة).

أمّا اسم الجنس الجمعي، فيُفرّق بينه وبين مفرده بالتاء، فلو أُلحِق في تصغيره تاءً، بناءً على القاعدة ـ على قول من يقولون بتأنيث اسم الجنس الجمعي ـ لالتبس تصغيره بتصغير مفرده؛ فتُترك تاء التأنيث من مُصغّره، فرقاً بينه وبين مُصغّر مفرده، ففي تصغير (شَجَر) نقول: (شُجَير)، وفي تصغير (شَجَرة) نقول: (شُجَيرة) [1].

أمّا إن كان الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف، فإذا صغّرته، لم تُلحق به علامة التأنيث؛ لأنّ الحرف الرابع بمنزلة تاء التأنيث، نحو: (عَنَاق) تُصغّر على (عُنيّق) من غير تاء، وقد جاءت بعد الظروف خالية من تاء التأنيث، وعند تصغيرها تُلحق بها التاء، وكان القياس عدم إلحاقها، وذلك نحو: (وَرَاء) تُصغّر على (وُرَيْئَة)، و (قُدّام) تُصغّر على (قُدَيْدِيَمِة)؛ كقول علقمة الفحل [2]: (الطويل).

قُدَيديمة التَّجريبِ والحِلمِ أنَّنِي أرى غَفَلاتِ العيشِ قبل التَّجارِبِ

وإنما أدخلوا الهاء في تصغير وراء وقدام، وإن كانت قد جاوزتا ثلاثة أحرف؛ لأن باب الظروف التذكير، فلما شذتا في بابهما، فرقوا بينهما وبين غيرهما، فأدخلوا فيهما علامة التأنيث،

---

(1) الشاطبي أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت 790 هـ)، (1428 هـ - 2007 م)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ورفاقه، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ج4/ 404 .

(2) البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ج7/ص88 .

لأنّ الأغلب على الظروف أن تكون مذكرة، فلو لم يلحقها تاء التأنيث في التصغير لالتبست بالمذكر من الظروف؛ فلذلك لحقتها تاء التأنيث، للفرق بينهما[1].

وقد يقع اللبس بإلحاق تاء التأنيث، وحينها يجد تركها، وذلك واقع في تصغير كلمة (الْحَرْب)، إذ (الْحَرْب) مؤنث، يُقال: وقعت بينهم حرب، وتصغيرها يكون على (حُرَيْب) بغير هاء، والقياس أن تكون بالهاء، وإنّما سقطت الهاء منها؛ حتى لا يلتبس تصغيرها بمُصغّر (الْحَرْبة) [2] ـ التي هي كالرمح أداة من أدوات السلاح ـ ومثلها: (قَوْس) و (نَعْل) فإن تصغيرها يكون على (قُوَيس) و (نُعَيل) وكل منها مؤنث، والقياس في تصغيرها أن تلحقها الهاء، ولم يمتنع إلحاق الهاء بها إلا لمنع اللبس بين تصغيرها، وتصغير ألفاظ أخرى، نحو: (قُوسَة، و نَعلَة) أسماء.

وكذلك (ضُحَى) فإن تصغيرها يكون بغير هاء، جاء في لسان العرب: (الضَّحْوُ، والضَّحْوَةُ، والضَّحِيَّةُ) على مثال (العَشِيَّة): ارْتِفاعُ النهار، و الضُّحى قُوَيْقَ ذلك أُنْثى وتَصْغيرُها بغَيْر هاءٍ؛ لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بتَصْغير (ضَحْوَةٍ)[3]، قال الفراء: "كرهوا أن يصغروها بالهاء؛ لئلا تشبه تصغير (ضَحْوَة)"[4].

ثالثاً: تصغير الأسماء المبهمة

تخلّت اللغة عن القاعدة العامة للتصغير، عند تصغير الأسماء المبهمة، وذلك أنها تركت حركة الحرف الأول في هذه الأسماء على ما هي عليه من فتح أو ضمّ، وأضافت ألفاً على أواخر

---

(1) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت 577هـ)، (1417 هـ _ 1996 م)، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تحقيق د . رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي - القاهرة – مصر، **أسرار العربية**، ص317.

(2) الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، ج2 / ص92.

(3) ابن منظور ، **لسان العرب**، ج14 / ص474 .

(4) ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (ت : 328 هـ)، (1401 هـ - 1981 م)، **المذكر والمؤنث**، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، راجعه د. رمضان عبد التواب، (د ط)، جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، ج1/ص577 .

هذه الأسماء؛ كي لا يحدث لبس بينها وبين الأسماء المعربة، فتقول في تصغير (هذا): (هَذيّا)، وفي تصغير (ذاك): (ذَيَّاك)، وفي (ذلك): (ذَيّالك)، وفي (ألا): (أليَّا)، ولقد ألحقوا ألفاً بعد التصغير في آخر (ذا، و ألا) ، فقالوا: (ذَيّا)، و (أليّا)؛ وذلك لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها، كما كانت أوائلها على غير أوائل غيرها [1].

أمّا (تَيَّا)، فهو تحقيرُ (تَا)، ومن قال: (ذِي)، و(ذِهِ)، قال في تحقيره: (تَيَّا)، وهو على لغةِ من قال: (هذهِ)، و(هذِي)، و(تَا)، و(تِي) أيضًا يرجع كلُّه في التصغير إلى لغةِ من يقول: (تَا)؛ لئلاّ يُلْبِس المؤنّثُ بالمذكر [2]؛ أي أنّهم لم يُصغِّروا في المؤنث إلاّ (تا) من أسماء الإشارة، دون (ذه) و (ذي)؛ للفرق بين المذكر والمؤنث، كي لا يقع اللبس بينهما ، و كذلك فإنّ (ذي) لم تُصغّر خشية الالتباس بـ (ذا).

أمّا (أولاء) فتصغيرها قياسا يكون على (أوليّا) بالضمة الأولى أصلية، والألف الأخيرة بدل ضم التصغير، وعندما كان هذا التصغير القياسي يلتبس بتصغير (أولى)؛ فأرادوا التفريق بينهما، فزادوا العوض قبل الهمزة من (أولاء)، فصغرت على (أوليّاء)؛ حيث إنهم قالوا في تصغير (أولى) المقصور ـ وهو مثل (هدى) ـ : (أوليّا)، والضمّة التي في (أليّا) هي الضمة الأصلية التي كانت في (أولى) وليست للتصغير؛ ولذلك زيدت الألف في الآخر بدلا من الضمة التي تزاد في الأسماء المعربة، وأمّا (أولاء) بالمدّ، فتصغيرها على (أليّاء)، قال المبرد: زيد ألف العوض قبل الآخر، إذ لو زيدت في الآخر كما في أخواته، لالتبس تصغير (أولاء) الممدود بتصغير (أولى) المقصور؛ و صُغرت على هذه الهيئة فراراً من اللبس و للفرق بينهما [3].

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج3 / ص487 .

(2) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت : 368 هـ)، (2008م)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ج3 / ص487، و ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج3 / ص435 . .

(3) الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج1 / ص287 .

المبحث الثالث: النسب وعلّة الفرق

النسب: هو إلحاق اسم بآخر، بوساطة ياء مشدّدة في آخره مكسور ما قبلها، فيصير منسوباً إليه، وذلك نحو: (عربيّ)؛ أي منسوب إلى العرب، حيث جاء عند المبرّد: "أَنَّك إذا نسبت رجلاً إلى حيّ، أو بلد، أو غير ذَلِك، ألحقت الِاسْم الذى نسبته إِلَيْهِ يَاء شَدِيدَة؛ وَلم تخففها لِئَلَّا يلتبس بياء الْإِضَافَة الَّتِى هى اسْم الْمُتَكَلّم، وَذَلِكَ نحو قَوْلك: هَذَا رجل قيسيّ، وبكريّ، وَكَذَلِكَ كل مَا نسبته إِلَيْهِ"[1].

والاسم الْمَنْسُوب إِلَيْهِ يلْحقهُ ثَلَاثة تغييرات: لَفْظِي، ومعنوي، وحكمي، فاللفظي: كسر مَا قبل الْيَاء وانتقال الْإِعْرَاب إِلَيْهَا، والمعنوي: صَيْرُورَته اسْما لما لم يكن لَهُ فكلمة (الْيَمَن) اسم بلد، إذا نسبت إليها قلت: (يَمَنِيّ)؛ أي هو منتم إلى اليمن، والحكمي: رَفعه لما بعده على الفاعلية، وذلك نحو: (خالدٌ قُرَشِيٌّ أبوه)، كَأَنَّك قلت منتسب إِلَى قُرَيْش أبوهُ، ويَطَّرِد ذَلِك فِيهِ، وَإِن لم يكن مشتقاً، وَإِن لم يرفع الظَّاهِر رفع الضَّمِير المستكن فِيهِ.

ولما كثرت التغيرات التي تطرأ على هذا الباب؛ كثُر فيه التّغيّر و الخروج عن القياس؛ إذ التغيير يأنس بالتغيير، فكان اللبس مصاحبا لهذا الباب [2].

وإنما كُسِرَ مَا قبلَ يَاء النسب لأمرين: الأول: أنَّ الكسرةَ من جنْسِ الْيَاء فَهِيَ مَعهَا أخفُّ من غَيرهَا. وَالثَّانِي: أنه لَو ضُمَّ لوجد تحويلُها إِلَى الكسرِ؛ لأنَّ الياءَ الساكنة لَا تثبتُ بعد الضمّة، وَلَو فُتح لالتبسَ بالمثنى والمضاف، فَلم يبقَ إلاّ الْكسر [3].

---

(1) المبرد، **المقتضب**، ج3/ ص133 .

(2) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج3 / ص394 .

(3) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج2 / ص144 - 145 .

ويعد باب النسب من أكثر الأبواب التي حصلت فيها نماذج الالتباس، ولذلك فإنّ اللغة اتخذت طرائق علمية للفرار منه، وذلك أنّ العرب عدلوا عن النسب القياسي إلى ما ليس بقياس، أو عن الأصل إلى الفرع؛ مخافة اللبس وللفرق بين الصيغ، وإيضاح المعنى المراد.

أولاً: النسب إلى المثنى

عند النّسب إلى علم على صيغة المثنى، فإنّ المتبع عند النحاة، حذف علامة التثنية، فيكون النسب في نحو: (إبراهيمان) و (إبراهيمين) ـ علمين ـ (إبراهيميّ)، وكذلك النسب إلى المثنى الذي ليس بعلم، فإنّه يجرّد من الزيادة.

وبما أن النسب إلى المثنى يكون بتجريده من علامات التثنية، فينسب إليه على هيئة المفرد، فتقول في النسب إلى (مسلمانِ، و مسلمينِ): (مُسلميّ)، وفي هذه الحال يلتبس النسب إلى المثنى بالنسب إلى المفرد، وهذا مما يدعونا إلى النظر بتأنٍ في هذه القضية، قضية التجريد عموما في باب النسب، والتجريد في المثنى على وجه الخصوص.

وإذا نظرنا إلى علّة حذف هذه العلامات، نجد أنّ النون حذفت لدلالتها على تمام الكلمة، وياء النسب كالجزء من الكلمة وتأتي آخرا، فيمتنع اجتماعهما، أمّا حذف الألف والواو والياء؛ فلأنّها علامات إعراب، والإعراب لا يكون في وسط الكلمة، ناهيك عن إمكانية وجود علامتي تثنية في كلمة واحدة ـ إن لم يكن الحذف ـ بعد النّسب، وذلك نحو: (مُسْلِمَانيّ) في النسبة إلى (مسلمانِ)، وعند التثنية نقول: (مُسلمانيّان)، ويكون للكلمة إعرابان، وهذا ممتنع [1].

ولو نظرنا في اللغات الواردة في إعراب المثنى، لوجدنا أنّ هناك لغة أعربته بالحركات، وهي لغة صحيحة، وهناك من العلماء من جعل الإعراب بالحركات في المثنى أصح، و إن كان الإعراب بالحروف أشهر، ولو اعتبرنا هذا الرأي، وأخذنا به، بالرغم من غيابه في كلام كثير من النحاة، لأمكننا أن ننسب إلى الاسم الذي أتى على شكل المثنى، دون حذف؛ لأنّ الإعراب سيكون

---

(1) الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج2 / ص10 .

على ياء النسب آخر الاسم، ولا يحدث الإشكال عند تجريد الاسم من الزيادة، وهذا يحدث الفرق بين المفرد والمثنى في النسب، ويؤمن معه اللبس [1].

ثانياً: النسب إلى المقصور

ألف المقصور الثالثة تقلب عند النسب واواً، كالألف في (عَصًا)، و (رَحًى)، فإنّ الألف في هذه الأسماء كلّها بدلٌ من لام الكلمة، فالألفُ في (عَصا)، هي بدلٌ من الواو؛ لقولك: (عَصَوانِ)، وفي (رَحًى)، هي بدلٌ من ياء؛ لقولك: (رَحَيانِ)، فإذا نسبت إلى شيء من ذلك كان كلّه بالواو، سواءٌ كانت من الواو أو من الياء، تقول في (عصًا): (عَصَويّ)، وفي (رَحًى): (رَحَويّ)؛ وذلك لأنّك أدخلت ياءَ النسبة، ولا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، والألفُ لا تكون إلا ساكنة، فاحتاجوا إلى حرف يُكسَر، فقلبوها واوًا، وكرهوا الياء في ذوات الياء؛ لأنّهم لو قلبوها ياءً؛ لقالوا: (رَحَييٌّ)، فكانت تجتمع ثلاثُ ياءات وكسرةٌ في الياء الأولى، وذلك ممّا يستثقل؛ ولم يحذفوا الألف؛ لأنّ المنسوب إليه أقلُّ الأسماء حروفًا [2]؛ ولأنّ الألف دائماً ساكنة، وأول ياء النسب ساكن، فيلتقي ساكنان، الأول علّة فيحذف، فيقع اللبس، فكان القلب إلى الواو.

وتكون الواو متحركة قبلها فتحة في النسب، ووفق القاعدة الصرفية يجب قلبها ألفاً، ولكن هنا لم تُطبّق القاعدة؛ لأنّ الحركة عارضة وقد جيء بها لأجل ياء النسب، وياء النسب كالاسم المنفصل، وكذلك لو أننا قلبناها ألفاً لالتقى ساكنان، وذلك يوجب حذف الأول اللين، ولو تم الحذف تصبح (عَصَيّ)، فتقلب فتحة العين كسرة مناسبة للياء، ثم تبدل فتحة الفاء كسرة للخفّة؛ لأنّ الكسر أكثر لخفّته، والأصل الضم؛ لأنّه (فُعُول)، وحينئذ يقع اللبس بين الاسم بعد النسب وبين الجمع من هذه الكلمة، حيث إنّ جمع (عصى) على (عِصِي).

---

(1) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج1 / ص58، و الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج2 / ص10 ـ 11، و حسن عباس، **النحو الوافي** (ت: 1398هـ)، (د ت)، ط 15، دار المعارف، ج427/4.

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج3 / ص450 .

وإذا لم تقلب حركة فاء الكلمة كسرة، فإنّه سيلتبس الاسم بعد النسب باسم الفاعل الذي صيغ من فِعل الكلمة للدلالة على المبالغة، كما جاء عند الفيومي: "عَصَى الْعَبْدُ مَوْلَاهُ: (عَصْيًا) مِنْ بَابِ رَمَى، وَ (مَعْصِيَةً) فَهُوَ عَاصٍ، وَجَمْعُهُ (عُصَاةٌ)، وَهُوَ (عَصِيٌّ) ـ أَيْضًا ـ مُبَالَغَةٌ) [1].

أمّا (رحويّ) لم يُعلوا الواو بالقلب ألفاً؛ فراراً من التقاء الساكنين؛ لأنّ الكلمة بعد الإعلال تصبح: (رحايّ)، والتقاء الساكنين يؤدي بدوره إلى حذف الألف، وبحذف الألف تصبح الكلمة: (رحيّ)، قال سيبويه: "قالوا: (رحوىٌّ) ولم يحذفوا؛ لأنهم لو حذفوا للتبس ما العين فيه مكسورةٌ بما العين فيه مفتوحةٌ"[2]؛ أي لو حذفوا الألف من (رحى) في النسبة، لاجتماع ألف (رحى)، والياء الأولى من ياء النسبة، لكسروا الحاء، فقالوا: (رحِيّ)، كما قالوا في النسبة إلى (قَبَعْثَرِي)، و (مَعْلَى)، (قَبَعْثَرِيّ)، و (معلِيّ)، لالتبس (رَحَى)، (بَيْدِي، و دَمِي)، إذ لو نسبت إلى (يَد، و دَم، و رَحَى)، عين الفعل فيه مفتوحة، وهي الحاء، وليست كذلك (يد، و دم)؛ لأن عين الفعل من (يد، و دم) يلحقها الكسر، واللغة تنفر من اللبس إلى التفريق والوضوح.

ومما تقدّم من تحليل، يتبين بقاء الواو المتحركة المفتوح ما قبلها في الكلمتين، وما جاء على هيئتهما، أو كان من بابهما، ولم تُتّبع القاعدة الصرفية فيهما؛ للتفريق بين المعاني، وعدم تداخل المباني بعضها ببعض.

---

(1) الفيومي أحمد بن محمد بن علي المقري (ت: 770هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، بدون ط، المكتبة العلمية – بيروت، ج2/ص414 .

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج4 / ص412 .

ثالثاً: النسب إلى المركب

أولاً: المركّد تركيب مزج

المركب المزجي: هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها؛ أي أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء، ولكل من جزأيه حكم يخصه فحكم الجزء الأول أن يفتح آخره، كما يفتح ما قبل تاء التأنيث، ويكون الإعراب في الجزء الثاني؛ لصيرورته كالجزء مما قبله وذلك نحو: (بَعْلَبَك، وحَضْرَمَوت) لبلدين، والأصل قبل التركيب (بعل و بك)، و (حضر و موت)، فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة [1]، وكل ما أشبهها من الكلمات، فإنّهم ينسبون إلى الأول منها؛ لأنّهم جعلوا الثاني كالهاء، فينسبون إلى (حَضْرَمَوْت) على (حَضَرِيّ)، وإلى (مَعْدِيكَرْب) على (مَعْدِيّ) [2].

وربما ركّبوا من حروف الاسمين اسماً ينسبون إليه، فيقولون في: (حضرموت)، (حَضْرَميّ)، كما ركبوا في المضاف، فقالوا في: (عبد الدار)، (عبدريّ) [3]؛ أي أنّهم فعلوا به ما فعلوا بالمضاف، وكذلك قد جاءت النسبة إلى الاسمين فيها جميعاً منفردين؛ أي: (حضري موتي) في (حضرموت) ومنه قول الشاعر: (الطويل)

تزَوَّجْتُها راميَّة هُرْمُزيَّة بِفَضْلَةِ مَا أعْطَى الأميرُ مِنَ الرِّزق

فـ (راميَّة هُرْمُزيَّة) يقصد بها النسبة إلى (رامَ هُرْمُزَ) [4].

وهناك من يجيز النّسبة إلى أي الاسمين، فيمكن أن تنسب إلى (بعلبك) على (بعلي) أو (بكّي)، وكذلك (حضرموت)، وسأل سيبويه الخليل عن الإضافة إلى رجل اسمه (اثنا عشر)، فقال الخليل: (ثَنَوي) على قول من قال: (بَنَويّ) في (ابن) و (اثْنِيّ) في (اثنين)، على قول من قال:

---

(1) الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ج1/ ص130 .

(2) ابن سيده، **المخصص**، ج4 / ص162 .

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج3 / ص374 .

(4) الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ج2/ ص599 .

(ابْنِيّ) في (ابن)، فجعل (عشر) بمنزلة النون في (رجلين)، والخليل يسير على مبدأ من مبادئه هنا، وهو إلقاء الآخر منهما كما تلقى التاء من (حمزة)، لكن (اثنا عَشَر)، وَ (اثْنَان) كثيران فِي الْعدَد، فالنّسبة إلى أحدهمَا بِلَفْظ الآخر يُوقِع اللَّبْس؛ ولهذا أجاز أبو حاتم السجستاني النسبة إلى مثل هذا منفردين؛ كي تتجنّب اللغة اللبس، فمثلا في النسبة إلى ثود طوله: إحدى عشرة ذراعاً، يقول فيه: (أحَدِي عَشْرِي)، و (إحْدَوِي عَشْرِي) [1].

ثانياً: المركد تركيب إضافة

النسب إلى المتضايفين في اللغة، القياس فيه أن ينسب إلى أحدهما، إن كان العجز مُعرّفا بالصدر نُسب إلى الصدر، وإن كان الصدر مُعرّفا بالعجز، نُسب إلى العجز، يقول سيبويه عندالحديث عن الإضافة ـ يقصد النسب ـ : "لا بُدّ من حذف أحد الاسمين في الإضافة" [2]؛ أي لا بُدّ من حذف المضاف أو المضاف إليه، وهذا بحسد تعريف كل من المضاف والمضاف إليه للآخر؛ لأنّ الإضافة تكون على ضربين، فمنها ما يتعرّف بالصدر، ومنها ما يتعرّف بالعجز، فما عُرِّف بعجزه حذف صدره، وما عُرِّف بصدره حُذف عجزه.

يقول سيبويه: "أما ما يُحذف منه الآخر فهو الاسم الذي لا يُعرّف بالمضاف إليه، ولكنه معرفة، كما صار معرفةً (يَزِيد)، وصار الأول بمنزلته لو كان علماً مفرداً؛ لأن المجرور لم يصر الاسم الأول به معرفةً؛ لأنك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفةً، كما يصير معرفةً إذا سميته بالمضاف، فمن ذلك (عبدالقيس)، و (امرئ القيس)، فهذه الأسماء علاماتٌ كـ (زيد) و (عمرو)، فإذا أضفت قلت: (عبديٌ، و امرئيٌ، و مرئيٌ) " [3]، وعلى هذا يجري الباب، فالقياس في النسب إلى ما كان صدره معرفة، أن نحذف العجز، و ننسب إلى الصدر.

---

(1) ابن سيده، **المخصص**، ج4 / ص163 .

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج3 / ص375 .

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج3 / ص376 .

وأمّا ما عُرّف بعجزه، فيحذف صدره، ويُنسب إلى العجز، كما نقول في الكُنى: (أبو زيد)، و(أمّ الحسن)، و(ابن الزبير)، فالقياس النسبة إلى العجز، وذلك نحو: (زَيْدِيّ) في (أبو زيد) و(حسنيّ) في (أم الحسن) و (زبيريّ) في (ابن الزبير)؛ لأن الكُنى يطّرد تصدرها :بـ (أب)، أو (أم)، وكذلك تصدير الأعلام: بـ (ابن) كالمُطرد، فلو نسبت إلى الصدر في هذا كله وقلت في الجميع: (أبويّ، و أميّ، و ابنيّ)، لاطّرد اللبس، وما فُهم المقصود، فوجب أن تنسب إلى العجز؛ لأنّ به عُرّف الصدر، وزال اللبس [1].

يقول ابن مالك:

وانسُب لصدر جملةٍ وصدر ما رُكِّب مزجاً ولثانٍ تمَّما

إضافةً مبدوءةً بابنٍ أو أب أو ماله التعريف بالثاني وَجَب

فيما سوى هذا انسُبن للأوّل ما لم يُخف لبس كعبدِ الأشهل[2]

ولقد سار المبرّد على سمت سيبويه في هذه المسألة، وصيّر ذلك مذهبا له إذ يقول: ما كان في المضاف يُعرَّف بالثاني، وكان الثاني معروفًا، فالقياسُ إضافته إلى الثاني، نحوُ: (ابن الزُّبَيْر)، و(ابن كُراعَ)، وما كان الثاني منه غيرَ معروف؛ فالقياسُ الإضافة إلى الأوّل، مثلُ: (عبد القيس)، و(امرئ القيس)؛ لأنّ (القيس) ليس بشيء معروف، أُضيف (عبدٌ) و(امرؤ) إليه، ويُردّ عليه النسب في الكُنَى؛ لأنّ الثاني غيرُ معروف كـ(أبي مُسْلِم)، و(أبي بكر)، ألا ترى أنّ (مسلمًا)، و (بكرًا) ليسا اسمَيْن معروفَيْن أُضيف الأوّل إليهما، فإنّه قد يُكْنَّى الصغير المولود، ولم يكن له ولدٌ،

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج3 / ص472 .

(2) ابن مالك محمد بن عبد الله (المتوفى: 672هـ)، (د ت)، **ألفية ابن مالك**، (د ط)، دار التعاون، ص70.

فبان أنّ القياس هو النسبة إلى الأوّل مُطلقاً، وإنّما عُدل إلى الثاني ليزول اللبس، ويحصل الفرق بين الكلمات، وتتّضح دلالة المعاني[1].

فمخافة اللبس هو ما حدا بهم إلى العدول عن النسب إلى الأول في الكُنى، منه إلى النسب إلى الثاني؛ وذلك لأنّ الأول يطّرد بنفس اللفظ مع كل الأعلام، فقد ورد عن العرب النسب إلى العجز فيما كان مُعرّفا بصدره، وذلك نحو: (عبد مناف) فإنّهم قالوا في النسب إليه: (منافيّ)؛ وذلك فرار من اللبس الذي يقع لو نُسِب إلى الصدر؛ لأنّنا لو نسبنا إلى الأول فقلنا: (عبديّ) لوقع اللبس؛ لأنّ لفظ (عبد) وقع كثيراً في كلام العرب، فيكثر فيه اللبس، ويصعب التفريق بين المعنى المراد من كل لفظ بهذا النسب.

وقال سيبويه فيما يرويه عن الخليل في باب الإضافة إلى الاسم: "أن العرب قالوا: في (عبد منافٍ)(منافيٌّ)؛ مخافة الالتباس، ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز؛ لكراهية الالتباس"[2]، وهم هنا ينسبون إلى العجز، مع أن القياس كان يوجب عليهم النسب إلى الصدر؛ لكنهم تركوا القياسم مخافة اللبس، للفرق بين هذه الأسماء المضافة إلى هذا اللفظ (عبد).

وثمّة رأي آخر في النسب إلى مثل هذه الأسماء: (عبد قيس) و (عبدمناف)، وذلك باشتقاق اسمٍ واحدٍ من الاسمين المتضايفين على مثال (فعلل)، فالقياس في النسب إلى (عبد قيس)، و (عبد مناف)، يقتضي أن يكون: (عبديّ) في جميعها، وهنا الالتباس بينهما واضح، فلا نعرف إلى أي (عبد) من العبيد نسبنا، فكان السبيل في الخلاص من هذا اللبس، الاشتقاق، فاشتقت العرب من الاسمين اسما واحدا، ومن ثَمَّ نسبت إليه، فجاء النسب إلى (عبد قيس) على (عبقسيّ) وإلى (عبد شمس) على (عبشميّ)، وورد (مرقسيّ) في النسب إلى (امرئ القيس)؛ والعذر في هذا التركيب

---

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج3 / ص472 .

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج3 / ص376 .

مع الشذوذ أنّهم إن نسبوا إلى المضاف دون المضاف إليه التبس، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف ولا يطلق اسمه عليه مجازاً [1].

بالرغم من أنّ النسب إلى المنحوت من الجزأين محكوم عليه بالشذوذ، وهو مقتصر فيه على السماع إلا أننا نراه جديراً بالاهتمام، وقد يقاس عليه في بعض المركبات؛ إزالةً للشكّ، ومنعاً للإلباس، فيقال في النسب إلى (دار المسنين): (دَرْسَني)، و (دار العلوم): (درعمي) [2].

وهذه الطريقة اللغوية موجودة في اللغة المسموعة عن العرب ـ وإن كانت قليلة ـ وهذا معنى الشذوذ المذكور عندهم؛ لأن الشذوذ هو التّفرّد، ولا يجب أن يكون خطأً، جاء في لسان العرب في معنى (شَذّ): (شَذَّ عنه يَشِذُّ)، و (يَشُذُّ شذوذاً) انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذٌّ [3].

وبما أنّ هذه الطريقة ـ طريقة النحت ـ يمكن أنّ نتخذها منهجاً في النسب إلى مثل هذه الأسماء المركبة؛ لأنّ الوضوح يكمن فيها، وبها يكون الفرق.

فالنسب إلى الأسماء المركّبة تركيب إضافة، الأوفق فيها أن تنسب إلى الصدر ـ الاسم الأول ـ؛ وذلك لأنّ الأول هو العمدة، وهكذا تسير القاعدة على وتيرة واحدة من غير اضطراب، ولكن قد تواجهنا بعض الأسماء المركبة التي تحتاج إلى حكم خاص، كي لا تلتبس مع الأسماء الأخرى التي في التركيب نفسه، ففي هذه الأسماء نحتاج إلى الخروج عن القاعدة؛ للفرق بين الأسماء وذلك نحو الأسماء التي تصدرها لفظ (عبد) كـ (عبد قيس) و (عبد شمس) وما شاكلها، فهذه الأسماء يمكن أن نستعمل معها طريقة النحت، فهي أقرب إلى الوضوح معها، وكذلك الفرق يكون جليا، لا نحتاج معه إلى التأويل، فالضابط الوحيد هنا هو الفرار من اللبس ليكون الفرق بيّنا.

---

(1) الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج2 / ص76، و سيبويه، **الكتاب**، ج3 / ص376.

(2) صلاح شعبان، **تصريف الأسماء**، ص 181 .

(3) ابن منظور، **لسان العرب**، ج3/ص494 .

رابعاً: العدول عن النسب القياسي للتفريق بين المعاني

النسب إلى بعض الكلمات العربية جاء مخالفاً للقياس؛ فراراً من اللبس المحتمل، و طلباً للتفريق بين المعاني، وهذا واضح عند النسبة إلى بعض الكلمات العربية، التي يُظنّ وقوع اللبس بينها وبين غيرها، إن وردت النسبة إليها موافقة للقياس، ومن ذلك:

المثال الأول

عند النسب إلى من يعبد (الدَّهْرَ)، يكون في القياس على (دَهْرِيّ) بفتح الفاء، لكن من تقدّم به العمر، وأتى عليه الدّهر فالنسب إليه يكون على (دُهْرِيّ) بضم الفاء، وكان القياس أن يكون النسب إليها على (دَهري) بفتح الفاء؛ ولكن جاءت بالضم؛ وذلك للفرق بين النسبة إلى الكلمتين، قال ابن سيدة: "(الدُّهريّ) بضم الفاء: المُسِنُّ، والدَّهريّ بالفتح: الّذي لا يؤمن بالأخرة" [1]؛ ليفصلوا بَينهما، وَالْقِيَاس: (دَهْرِىّ) فى جَمِيعهَا، وعند التسمية به ترده إِلَى الْقيَاس [2].

المثال الثاني

عند النسب إلى (البَصْرَة) ـ مدينة بالعراق ـ يكون على (بِصْرِيّ)، وكان القياس أن يكون على (بَصْرِيّ)، وجيء بالكسرة مناسبة للياء، لكن لو سُمي شيء آخر (البصرة) لقلنا في النسب إليه: (بَصري) على القياس؛ للتفريق بين النسبتين، يقول المبرد: "وَقد قَالُوا فى النّسَب إِلَى (الْبَصْرَة): (بِصريّ)، فالكسر من أجل الْيَاء، وَالْوَجْه: (بَصري)، وَلَو سميت شَيْئًا (الْبَصْرَة) فنسبت إِلَيْهِ لم تقل إِلَّا: (بَصري) وَهُوَ أجود الْقَوْلَيْنِ فى النّسَب قبل التَّسْمِيَة" [3].

---

(1) ابن سيده، **المخصص**، ج2 / ص400 .

(2) المبرد، **المقتضب**، ج3/ ص146 .

(3) المبرد، **المقتضب**، ج3/ ص146 .

المثال الثالث

(الجُمّة): الشّعر، وقيل الجُمّة من الشعر: أكثر من اللّمة [1]، وقيل :هو الشعر الطويل الكثير، قال سيبويه: "يقال للرجل الطويل الجُمَّةِ: "جُمَّانيٌّ" بالنون؛ أي عظيم الجُمّة وطويلها، وهو يُعدُّ من نادر النسب، فإذا سمّيت أحدا بـ (جُمّة) ثم نسبت إليه، لم تقل فيه الاّ (جُمّيّ)" [2]، ففصلوا بين اللفظين في النسبة؛ لاختلاف المعنيين، فراراً من اللبس.

المثال الرابع

عند النسب إلى (ذات) بمعنى صاحب، يكون على (ذُوويّ) بالرجوع إلى الأصل، فإذا جاءت (ذات) بمعنى الحقيقة، كقولهم في حقه سبحانه وتعالى: هو الذي يستغني في (ذاتِه) وصفاته عن كل موجود؛ أي في حقيقته، فإذا أردنا النسب إلى هذه الكلمة، فإنّ النسب يتغير لتميُّز المعنى، والفرار من اللبس، فينسب إليها على: (ذاتيّ)؛ وذلك للتفريق بين المعنيين [3].

إنما عدلوا عن القياس في النسب إلى مثل هذه الكلمات؛ طلباً لتحقيق الغاية اللغوية، وهي الوضوح والفهم، ودفع الإيهام والغموض واللبس، فالمقصد الأول للغة هو إبراز الفرق بين المباني والمعاني، حتى لا تتداخل فيؤدي تداخلها إلى الغموض والإغلاق.

---

(1) الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ج1/ ص408.

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج4 / ص380 ، ابن منظور ، **لسان العرب**، ج12 / ص104، و الجوهري ، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، (عجز) ج5 / ص1890 و ابن سيده، **المخصص**، ج4 / ص269 .

(3) صلاح شعبان، **تصريف الأسماء**، ص 166 - 167 .

خامساً: النسب إلى ما وقعت فيه الهمزة طرفاً

إذا جاءت الهمزة طرفاً، و وقعت بعد ألف زائدة، فلها أربع حالات [1]، تدخل حالتان ضمن هذا البحث، الحال الأولى: أن تكون الهمزة أصلية كـ (قُراء)، والثانية: أن تكون زائدة محضة، وهي للتأنيث، نحو: (صَحْرَاء) وما جاء على هيئتها.

فإذا كانت أصلية نحو: (قُرَّاء)، بقيت الهمزة قبل ياء النسب بحالها، فيقال في النسب إلى (قُرَّاء): (قُرائيّ)، وأمّا إن كانت زائدة، وهي للتأنيث، وجب قلبها واوا في النسب، فيقال في النسب إلى (صحراء): (صحراويّ)؛ ـ و لم تحذف كما حذفت ألف (حُبْلَى)؛ لأنّ الهمزة قوية حية بالحركة، فجرت لذلك مجرى الحروف الأصلية في عدم الحذف، وألف حبلى ضعيفة ميّتة بالسكون فحذفت؛ ذلك لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلية والزائدة المحضة، فراراً من اللبس، والزائد أولى بالتغيير، ولولا قصد الفرق بينهما لما قلبت الهمزة واواً في الزائد؛ لأنّ الهمزة لا تستثقل قبل الياء، استثقال الياء قبلها، والعرب لما قصدوا الفرق، قلبوا الهمزة واواً؛ لأن الواو أنسب الحروف إلى الياء وأكثر ما يقلب إليه الحرف المستثقل قبل ياء النسب، فقلبت إليه الهمزة[2].

---

(1) أحدُها أصلٌ نَحْو : "قُرّاء" فَهَذِهِ تُقرُّ فِي النَّسب وَقد أُبدِلت واواً شاذّاً شُبِّهت فِي ذلكَ بالزائدة، والثَّاني أن تكونَ بَدَلاً من أصلٍ نَحْو : "كِساء" ورداء فالوجْهُ إقرارُها لأنَّ بدلَ الأصْل أصلٌ وَمِنْهُم مِنْ يقلبها واواً لِضعْفِهَا بالإبدال فقد أشبهت الزَّائِدَة، وَالثَّالِث أن تكونَ بَدَلا من مُلحق نَحْو : "عِلْباء وحِرْباء" فَفِيهَا الإقرارُ لِأن الملحق كالأصليّ فِي جَرَيَان أحْكَامه عَلَيْهِ وَفِيه الْإِبْدَال لأنَّه بَدَلٌ من زائدٍ فَضَعُف، والرابعُ أن تكون زَائِدَة للتأنيث نَحْو: "حَمْراء وصَحْراء" فالوجهُ القلبُ لِأَنَّهَا كالمقصورةِ فِي دلالتها على التَّأنِيث وَذَلِكَ نَحْو حمراويّ وصحراويّ . ينظر العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج2 / ص152 .

(2) . سيبويه، **الكتاب**، ج3 / ص353، و أبو الفداء، **الكناش في فني النحو والصرف**، ج1/ص370.

الخاتمة

بعد دراسة هذا الموضوع والوقوف على أهمّ جوانبه توصّل الباحث إلى عدّة نتائج من أهمّها:

1- إنّ مَعْقد علّة الفرق يجري في مدار المعنى غالباً، إذ بدا لي أنها تقابل علّة التخفيف المتعلّق باللفظ، مما يحقق نوعا من التوازن في البنى الصرفية.

2- قد يُعطّل القانون الصرفي في لسان العرب؛ لتحقيق مسألة أمن اللبس، لأنّ المعنى كان هاجس العربي، فاللغة إفهام وبيان.

3- لعلّة الفرق دور بارز كأصل من أصول علم الصّرف؛ إذ يتوقّف عليها كثيرٌ من القواعد الصرفيّة، التي تحكم صياغة بنية الكلمة، أو تصريفها.

4- إنّ اللغة قد تلجأ إلى ترك القاعدة الصرفية؛ فراراً من اللبس، ولتحقيق الفرق بين الأبنية، ومنها ترك الإعلال أو الإبدال، وكذلك ترك الجمع القياسي، إذا كان الذهاب إليه مظنّة اللبس إلى جمع غير قياسي.

5- في كثير من القضايا عدلت العرب عن استعمال المصدر، إلى استعمال اسمه، أو خصّصت استعمال مصادر الأفعال التي لها أكثر من صيغة مصدريّة؛ لتعيين المعنى، منعا للخلط بينها، وتحقيقا للفرق.

6- تلجأ اللغة إلى السياق للتفريق بين ما تحمله الصيغة الصرفية من معان ودلالات، والسياق بما يحويه من قرائن، يعدّ وسيلة لمنع اللبس في البنية الصرفية، وبه يكون الفرق.

7- من الوسائل التي اتخذتها اللغة للفرار من اللبس، العدول عن القاعدة، سواءً كان العدول على مستوى الحركات، أو الحروف داخل الكلمة ذاتها، كما يحدث في الإعلال و الإبدال، أم كان بالعدول عن الصيغة كلّها، واستعمال صيغة أخرى، كما يحدث في باب الجمع، يُقال في جمع "عَجيزة" "عَجيزات" بمعنى عظمت عَجِيزَتُها، ولا يقال "عجائز" وإن كان القياس يقتضي ذلك، للفرق بينها وبين جمع "عجوز".

8- استعملت اللغة الرجوع إلى الأصل باعتباره وسيلة من وسائل الفرار من اللبس، في بعض الأبواب الصرفية، وقد تترك اللغة قاعدة الرجوع إلى الأصل في بعض الأبواب الصرفية؛ مخافة اللبس، كما حدث في تصغير "عيد" حيث جاء على "عُيَيد" وكان يقتضي قياساً أن يأتي على " عُوَيد".

9- مما استعملته اللغة للفرار من اللبس، اللجوء إلى تصاريف الكلمة، فقد يقع اللبس بين بَابَين، فيظن أنّهما على وزن واحد، كما حدث في بابي: "آمن، و آزر" فَيُظَنّ أنّ الوزن فيهما "فاعل"، وبالرجوع إلى تصاريف الفعلين، نجد أن مصدر "آمن" هو "إيمان" على وزن "إفعال"، فيتّضح أن "آمن" من باب "أفعل"، وأنّ مصدر "آزر" هو "مؤازرة" على وزن "مفاعلة"، ونكتشف أن "آزر" بابها "فاعل" ويتضح الفرق فيما بينها، ويرفع اللبس.

هذا أهمّ ما توصل إليه الباحث من نتائج، الّتي تبرز إمكانات اللغة في الفرار من اللبس، وإبانة المضمون، وفي كيفية التّخلص من التباس الصيغ، واختلاط البنى.

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه صلاح العربيّة، والعمل على اكتشاف طاقاتها و إمكاناتها اللغوية، وسبر أغوارها، والتنقيب عن كنوزها، إنّه ولي ذلك والقادر عليه، وأسأله سبحانه أن يتقبّل هذا العمل، ويجعله سبيلاً إلى رضاه، وأُصلي وأُسلّم على نبيّه ومصطفاه، وعلى آله وصحبه ومن والاه، إلى يوم أن نلقاه، ونعيش في ظل عطاياه ونعماه، والحمد لله الّذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والله من وراء القصد، وهو وحده الهادي إلى سواء السبيل.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (ت 328 هـ)، (1401 هـ - 1981 م)، **المذكر والمؤنث**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، راجعه د. رمضان عبد التواب، (د ط)، جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث.
- ابن الوراق، محمد بن عبدالله (ت 325 هـ)، (1420 هـ ـ 1999 م)، **علل النحو**، تحقيق د. محمود جاسم درويش، ط 1، مكتبة الرشد ـ الرياض.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، (1409هـ 1988م)، **الألفاظ المهموزة**، تحقيق: مازن المبارك، ط 1، دار الفكر – دمشق.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، (1373 هـ - 1954م)، **المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، ط 1، دار إحياء التراث القديم.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (د ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، (د ط) عالم الكتب - بيروت.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن أحمد (1978 م)، **مقدمة ابن خلدون**، ط1، دار القلم ـ بيروت.
- ابن دريد، أبوبكر محمد بن الحسن (ت321 هـ)، (1987م)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط 1 ، دار العلم للملايين – بيروت.
- ابن سيدة، علي بن إسماعيل (ت 458هـ)، (1421هـ - 2000 م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط 1، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (1417هـ 1996م)، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهم جفال، ط 1، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- ابن عصفور، علي بن محمد الإشبيلي (ت669هـ)، (1996م)، **الممتع الكبير في التصريف**، ط1، مكتبة لبنان.
- ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (769هـ)، (1400 هـ - 1980 م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 20، دار التراث – القاهرة.
- ابن فارس، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء ،(1423 هـ –2002م) **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون ،(ب ط)، اتحاد الكتاب العرب.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت 672هـ)، (1410هـ - 1990م)، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط 1، هجر للطباعة والنشر.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت 672هـ)، (د ت)، **ألفية ابن مالك**، (د ط)، دار التعاون.
- ابن مقبل ،(1424هـ - 2003م)، **ديوان ابن مقبل** ، تحقيق: د. عزة حسن، (د ط).
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، جمال الدين (ت: 711هـ)، (1414 هـ)، **لسان العرب**، ط3، دار صادر – بيروت.
- ابن يعيش، علي بن يعيش بن محمد بن علي(ت 643هـ)، (1422 هـ - 2001 م)، **شرح المفصل** ، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود (ت: 732 هـ)، (2000 م)، **الكناش في فني النحو والصرف**، تحقيق د. رياض بن حسن الخوام، (د ط)، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.
- الأزهري، خالد بن عبدالله المصري (ت905هـ)، (1421هـ - 2000م)، **شرح التصريح على التوضيح**، ط 1، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان.
- الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت 370هـ)، (2001م)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط 1 ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (ت 686هـ)، (1395 هـ -1975 م)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، (د ط)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
- الأسود، حسن باشا بن علاء الدين (ت 827 هـ)، (1427هـ – 2006م)، **المفراح في شرح مراح الأرواح**، تحقيق: د. شريف النجار، ط 1، دار عمار للنشر والتوزيع – عمان الأردن.
- الإشبيلي، محمد بن الحسن الأندلسي (ت 379هـ)، (د ت)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبوالفضل، ط 2، دار المعارف.
- الألباني، محمد ناصر الدين، (د ت)، **صحيح السلسلة الصحيحة مختصرة**.
- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد (ت 577 هـ)، (1377هـ - 1957)، **الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، (د ط)، مطبعة الجامعة السورية.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)، (1417 هـ _ 1996 م)، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي - القاهرة – مصر، ابن الأنباري، أسرار العربية.
- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت 577هـ)، (1415هـ – 1995م)، **أسرار العربية**، تحقيق د. فخر صالح قدارة، ط 1، دار الجيل ـ بيروت.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، (1422هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر ط1، دار طوق النجاة.
- البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد (ت 521 هـ)، (1996 م)، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، تحقيق: مصطفى السقا - الدكتور حامد عبد المجيد، (د ط)، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ)، (1418 هـ - 1997 م)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي ـ القاهرة.
- البكوش، الطيب، (1992م)، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، ط3، المطبعة العربية ـ تونس.
- التفتازاني، مسعودبن عمر سعد الدين، (1417هـ - 1997م)، **شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف** ،تحقيق د.عبدالعال سالم مكرم، ط 8، المكتبة الأزهرية للتراث.
- حسان، تمام عمر، (1427هـ - 2006م)، **اللغة العربية مبناها ومعناها**، ط 5، عالم الكتب.
- الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت442هـ)، (1419هـ-1999م)، **شرح التصريف**، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط 1، مكتبة الرشد.
- الجرجاني، علي بن محمد، (1405 هـ)، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط 1 ، دار الكتاب العربي – بيروت.
- الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد، (1399هـ - 1979م)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، (د ط)، المكتبة العلمية – بيروت.
- الجمحي، محمد بن سلّام (ت 232 هـ)، (د ت)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق محمود محمد شاكر، (د ط) دار المدني – جدة.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت393هـ) ،(1407 هـ - 1987م)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط 4، دار العلم للملايين – بيروت.
- الحديثي، خديجة، (1422هـ - 2001م)، **المدارس النحوية**، ط3، دار الأمل، عمان ـ الأردن.
- حسان، تمام عمر، (1427 هـ 2006م)، **مقالات في اللغة والأدب**، ط1، عالم الكتب ـ القاهرة.

- حسان، تمام، (د ت)، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، (د ط)، مطبعة النجاح الجديدة، دار الثقافة ـ المغرب.
- الحلواني، محمد خير،(1979 م) ،**أصول النحو العربي**، اللاذقية جامعة تشرين (د ط).
- الحملاوي، الشيخ أحمد، (1427 ـ 2005 م)، **شذا العرف في فن الصرف**، ضبط وتعليق علاء الدين عطية، ط7، مكتبة ابن عطية.
- خليل، حلمي، (1988م)، **العربية والغموض دراسة في دلالة المبنى على المعنى**، ط1 ، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية.
- دراج، أحمد، (1430 هـ ـ 2009 م)، **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللغوية**، ط 1، مكتبة الآداب ـ القاهرة.
- دي سوسور فردينان ،(1985 م)، **علم اللغة العام** ، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: د. مالك يوسف المطلبي، ط3، دار آفاق عربية.
- ديكنقوز، شمس الدين أحمد (ت855هـ)، (1379 هـ - 1959 م)، **شرح مراح الأرواح، وبهامشه: الفلاح في شرح المراح**، لابن كمال باشا، أحمد بن سليمان (ت940هـ)، ط 3، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ)، (د ت)، **رسالة الحدود**، تحقيق إبراهيم السامرائي، (د ط)، دار الفكر – عمان.
- الزاملي، مجيد خير الله ،(1423هـ ـ 2002 م)، **أبو البقاء العكبري صرفيا**، (د ط).
- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (ت 1205هـ)، (د ت)، **تاج العروس**، تحقيق مجموعة من المحققين، (د ط) دار الهداية للنشر.
- الزجاجي، أبو القاسم (337 هـ)، (1399/ هـ ـ 1979م)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق د. مازن مبارك، ط 3، دار النفائس.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538هـ)، (1419 هـ - 1998 م)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط 1 ، دار الكتب العلمية ــ بيروت.
- سقال، دزيرة، (1966م)، **الصرف وعلم الأصوات**، ط 1 ، دار الصداقة العربية ـ بيروت.
- السكاكي، بن أبي بكر بن محمد أبو يعقوب (ت 626هـ)، (1407هـ - 1987م)، **مفتاح العلوم**، تحقيق: نعيم زرزور، ط 2، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- السمرائي، إبراهيم ، **تأريخ اللغة**.
- سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، (1982م)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 2 ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، (2008م)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، (د ط)، المكتبة التوفيقية ـ مصر.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (1998م)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط 1، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت 790 هـ)، (1428 هـ - 2007 م)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ورفاقه، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- شاهين، عبد الصبور (1400 هـ ـ 1980 م)، **المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)**، ط 1، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
- الصادق، حاتم صالح، (1411 هـ ـ 1990م)، **فقه اللغة**، (د ط)، دار الحكمة للطباعة والنشر ـ العراق.

- صلاح، شعبان، (1423هـ – 2002 م)، **تصريف الأسماء**، ط2، دار الثقافة العربية القاهرة.
- طنطاوي، محمد، (1375هـ - 1955م)، **تصريف الأسماء**، ط 5، مطبعة وادي الملوك.
- عبدالغني، أحمد عبدالعظيم، (1410هـ – 1990م)، **قضايا صرفية**، (د ط)، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- العبيدي، شعبان عوض محمد، (1999م)، **التعليل اللغوي في كتاب سيبويه**، ط1 ، جامعة قار يونس، ليبيا.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين البغدادي (ت: 616هـ)، (1416هـ – 1995م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط 1، دار الفكر – دمشق.
- العلواني، نسرين عبدالله شنوف، (1423هـ - 2003م)، **البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة**، (د ط).
- عمايره، إسماعيل أحمد، (1986م)، **ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية و اللغات السامية**، ط1، مركزالكتاب العالمي - عمان.
- العيني، بدر الدين محمودبن محمد العيني (ت 855 هـ)، (1426 هـ - 2005 م)، **ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح**، حققه وعلّق عليه: عبدالستار جواد، (د ط).
- الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (ت 1364هـ)، (1414هـ - 1993م)، **جامع الدروس العربية**، ط 8، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170هـ) (د ت)، **كتاب العين**، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، (ب ط)، دار ومكتبة الهلال.
- الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب، (1426 هـ - 2005 م)، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتد تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي، ط 8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري (ت770هـ)، (د ت)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، (د ط)، المكتبة العلمية – بيروت.
- قاسم، حسام أحمد، (2007 م)، **الأسس المنهجية للنحو العربي**، دراسة في كتب إعراب القرآن، ط1، دار الآفاق العربية القاهرة.
- المبرد، محمد بن يزيد (ت 285هـ)، (د ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د ط) عالم الكتب. – بيروت.
- المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس (ت: 285هـ)، (1417هـ - 1997م)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 3، دار الفكر العربي – القاهرة.
- الموسى، نهاد، (1980 م)، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- النايلة، عبد الجبار علوان، (1396 هـ - 1987م)، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، ط1، مطبعة الزهراء - بغداد.
- النايلة، عبدالجبار علوان، (1408هـ - 1988م)، **الصرف الواضح**، ط1.
- النجار، لطفية إبراهيم، (1994 م)، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، ط 1، دار البشر عمان - الأردن.
- نوزان حسن أحمد (د ت)، **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه**، (د ط)، دار دجلة - عمان.